الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة * د. الطاهر مولاي* سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

قضية الصحراء الغربية والأمن المغاربي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:

- **بن شوك مونية**

تحت إشراف الأستاذ:

♦ **د. خداوي محمد.**

أعضاء اللجنة المناقشة :

الأستاذ: **شاربي محمد** رئيسا.

الأستاذ: **د. خداوي محمد** مشرفا ومقررا.

الأستاذ: **العطري علي** عضوا مناقشا.

السنة الجامعية

2015/2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

قال تعالى: "وقل ربي زدني علما"

وقال أيضا: "قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله ربي العالمين وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين"

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يرضي الله، ثم الصلاة على خير الأنام محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

فالحمد لله أحمده وأستعينه بخير النجاح وخير العلم وخير العمل.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور المشرف: "خداوي محمد" الذي ساعدني ولم يبخل علي بالمعلومات وتوجهاته القيمة حتى أحقق هذا العمل المتواضع.

كما اشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

اهـــداء

إلى التي كانت أولا محبوبتي وثانيا خليلتي ثالثا رفيقتي ورابعا صديقتي
وخامسا أختي وسادسا "أمي" العزيزة والغالية التي لا يغلى عليها شيء.
إلى الذي أرى فيه كل معاني الشجاعة والحب والشهامة والإخلاص،
إلى الذي قادني إلى النجاح
إلى الذي لا أرى عزة نفسي إلا به "أبي" روح قلبي
إلى أخي العزيز "نبيل"
إلى أختي الغالية "آمال"
إلى الكتكوت الصغير "جبريل"
الى جداتي الغاليتين"ويزة " و "فطومة "

إلى صديقاتي الحميمات اللاتي عرفت معنى أسمى معاني الصداقة: إبتسام، أمينة، كريمة،حياة.

أوجه تحية عطرة إلى كل من صادفتهم في مشواري الدراسي، إلى كل من شجعني بالكلمة الطيبة، بالابتسامة والفعل النبيل.

إلى كل من سيتطلع صفحات هذه **المذكرة.**

مونية

مقدمة

تشكل منطقة المغرب العربي،موقعا استراتيجيا متميزا،إذ تعتبر جسرا بين أوروبا و إفريقيا،حيث كانت و لا تزال إقليما لإلتقاء الحضارات و الأديان و الثقافات و المصالح الإستراتيجية و المبادلات التجارية.

لقد شهد العالم بعد الحرب الباردة متغيرات جديدة في العلاقات الدولية من بينها تغير مفهوم الأمن بحيث كان يرتكز مفهوم بسيط بعده سياسي و عسكري و ذلك بفضل الصراع الذي كان الموجود بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفيتي، إلا أن بعد انهزام هذا الأخير وتحول من ثنائية القطبية إلى أحادية قطبية،برزت مفاهيم جديدة أثرت على مفهوم الأمن من ضيق إلى مفهوم واسع.

كما اعتبرت تلك الفترة منعرجا حاسما أدت إلى بروز تهديدات جديدة لم تكن معروفة بالحدة التي هي عليها اليوم تهدد كيان الدولة من جهة و الفرد من جهة أخرى،مثل الإرهاب، الهجرة غير شرعية،التلوث البيئي....إلخ. وهذه التهديدات تبرز فيها صفة العالمية بشكل واضح بحيث مست كل الوحدات المشكلة لنظام العالمي ولكن بدرجات متفاوتة. والمغرب العربي باعتباره عنصرا من هذا النظام الدولي، فقد عرف هذه التهديدات الداخلية و الخارجية بشكل متزايد مما يجعل الأمن في منطقة المغرب العربي عرضة لتهديدات، بل هي مصدر التهديدات.مما سعت دول المغرب العربي تبحث على استراتيجيات لمواجهة هذه التهديدات من بين هذه الإستراتجيات نجد اتحاد المغرب العربي الذي يعتبر نوع من التعاون بين دول المغرب العربي إلا أن تواجه هذا النوع من التعاون و التكامل معيقات قد حالت من نجاحه من بين هذه المعيقات نجد قضية الصحراء الغربية التي تحتل صدارة المعيقات بحيث شكلت أثرا سلبيا انعكس على جمود الاتحاد المغاربي وذلك لعدم إيجاده حلا للقضية كما أدى هذا النزاع إلى وجود صدام حدودي اثر على العلاقات المغربية الجزائرية باعتبارهم طرفين في النزاع،ولم تأثر على الجانب السياسي فقط بل أثرت على التعاون الاقتصادي كذلك.

أهمية الموضوع :

تتجلى أهمية الدراسة من خلال تناوله بالتحليل مسألة الأمن في منطقة المغرب العربي ، و أهم معوقاتها المتمثلة في قضية الصحراء الغربية و تأثير النزاع بين المغرب و جبهة البوليساريو الذي تعتبر الممثل الوحيد و الشرعي للشعب الصحراوي على العلاقات الدول المغاربية بشكل عام و العلاقات الجزائرية – المغربية بشكل خاص .

إذ يعتبر نزاع الصحراء الغربية من اعقد النزاعات على المستوى القاري التي تعتبر تهديدا على الأمن المغاربي ، إذ معظم النزاعات الإفريقية الأخرى تقريبا وجد لها حلا سلميا كنزاع ناميبيا ، إثيوبيا و إريتيريا على عكس نزاع الصحراء الغربية رغم طول مدته ، و لهذا أرتأينا إلى تحليل و مقاربة مختلف الأطراف و المنظمات الإقليمية و الدولية و كذلك القوى الخارجية التي تؤثر على أطراف النزاع و تطوره .

مبررات إختيار الموضوع :

1) **المبررات الموضوعية** : يعد الأمن المغاربي من أهم المواضيع المطروحة حاليا للنقاش باعتباره هدفا يسعى إليه الأفراد و الدول ، كما أننا طلبة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية متخصصين في دراسات المغاربية ، كما أن هناك هدف أكاديمي يدعونا لدراسة بعض المتغيرات التي تؤثر في تهديد الأمن مغرب العربي الكبير و من بين هذه المتغيرات نجد قضية الصحراء الغربية التي تعتبر مؤثر رئيسي في فشل الإتحاد المغاربي و تؤثر العلاقات بين الدول المغاربية .

2) **المبررات الذاتية** : من خلال ما قدم لنا كطلبة على مدار السنة الدراسية (السداسي الأول و السداسي الثاني) ترسخت في ذهني قناعة البحث في ميدان الأمن المغاربي الذي يشهد توتر في العلاقات بين الدول المغاربية تبين القضايا العالقة دون تقرير مصيرها وهي قضية الصحراء الغربية التي تعد من أخطر مهددات المغاربي.

أدبيات الدراسة :

أولا: الكتب

1) الصحراء الغربية و عقدة التجزئة في الوطن العربي : و هو كتاب من إعداد " علي الشامي " الصادر في بيروت عن دار الكلمة للنشر سنة 1980 و يعتبر من أهم المصادر المتعلقة بتاريخ منطقة المغرب العربي من ما قبل الفتوحات الإسلامية و حتى سنوات الأولى للنزاع الصحراوي .

2) إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي : هو لصاحبه الدكتور " حسين بوقارة " إذ يشخص في هذا الكتاب أبرز الإشكاليات التي تعيق مسار التطور الطبيعي لإتحاد المغرب العربي ، و ذلك في خضم التحديات و الأخطار التي أصبح يواجهها مشروع الدولة القطرية في المنطقة .

3) **المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأس مالية الجديدة** : من إعداد " علي الكنز " الصادر في القاهرة عن مكتبة مدبولي سنة 1998 و يعتبر مصدر لإعطاء صورة على العمل الوحدوي و إبراز أسباب إختلاف شهدها المغرب العربي و أزمة النظام الدولة القطرية و مسألة المواطنة المغاربية .

4) موسوعة السياسة من إعداد: عبد الوهاب الكيالي الصادرة في بيروت المؤسسات العربية لدراسات و النشر سنة 1994.

ثانيا : الرسائل الجامعية :

1) أطروحات الدكتوراه :

أ– إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المطبوعات السياسة 1989-2007 وهي رسالة دكتوراة من إعداد الباحثة "صبيحة بخوش " و قد سعت في دراستها إلى تحليل القواعد القانونية والمشاريع و الجهود السياسية الرامية إلى تنظيم عملية التعاون المغاربي و الوقوف عند حدودها .

ب– نزاع الصحراء الغربية و الشرعية الدولية : حقوق الإنسان و حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير للدكتور " شعنان مسعود " الذي سعى من خلال بحثه إلى البحث في إمكانية إيجاد صيغة و إجراءات يمكن

أخذها بعين الإعتبار في محاولات جديدة من أجل حل سلمي و نهائي للنزاع المعقد في الصحراء الغربية وهدفت دراسته إلى مناقشة و تحليل مشكل الصحراء الغربية من جميع الجوانب

الداخلية و الإقليمية و الدولية لهذا قام الدكتور " شعنان " بطرح كل المحاولات و الأدوار التي قامت لها مختلف الأطراف و المنظمات الإقليمية و الدولية و خاصة القوى الخارجية في تطور النزاع و تسويته سلميا بين الأطراف المباشرة " المغرب و البوليساريو " أو بين الأطراف المهتمة مباشرة بالنزاع " الجزائر وموريتانيا".

ج– إستراتيجية الاتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي : للدكتور لعجال أعجال محمد الأمين و قد سعى الدكتور إلى تحليل الشركة القائمة بين شمال إفريقيا و جنوب أوروبا في إطار العلاقة الأورومتوسطية.

حسبنا أهم الاستراتيجيات التي اعتمدها الإتحاد الأوروبي في تحقيق ذلك.

2) رسائل الماجستير :

أ– تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية – دراسة حالتي الجزائر و المغرب لأستاذ أسامة بوشماخ حيث اعتمد في دراسته بالتحليل مسألة الوحدة في المنطقة المغرب العربي و أهم معوقاتها المتمثلة في قضية الصحراء الغربية و تأثير بين المغرب و البوليساريو الذي يعتبر الممثل الوحيد الشرعي للشعب الصحراوي و على العلاقات الجزائرية – المغربية .

ب– العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة من إعداد الأستاذة عتيقة نصيب حيث سعت إلى إبراز العوامل السياسية و الاقتصادية ، الفاعلة في تشكيل النمط النزاعي في تاريخ العلاقات بين الجزائر و المغرب في فترة ما بعد الحرب الباردة ، و الوقوف على التحولات الدولية التي عقبت تصدع المعسكر الشرقي و نهاية الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية و الغربية كان لها تأثيرا كبيراً.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق و نظرا لأهمية هذا الموضوع على مستوى العلاقات الدولية فإن هذه الدراسة ترتكز على إشكالية جوهرها:

- إلى أي مدى يؤثر نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و جبهة البوليساريو على الأمن المغاربي ؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية العامة الأسئلة البحثية الآتية :

أ) ما المقصود بمفهوم الأمن ؟ و ما هي أهم التحولات التي عرفها هذا المفهوم بعد نهاية الحرب الباردة؟

ب) فيما تتمثل التهديدات الأمنية الجديدة للمغرب العربي ؟

ج) و هل يعتبر الإتحاد المغاربي إستراتيجية لمواجهة التهديدات ؟

د) كيف نشأ الإتحاد المغاربي في ظل القضية الصحراوية ؟ وهل تعتبر قضية الصحراء الغربية المؤثر الرئيسي على استمرارية الجمود الإتحاد المغاربي.

حدود الإشكالية:

للإجابة على الإشكالية و التساؤلات المطروحة يجب ضبط حدود الإشكالية مكانيا و زمانيا و موضوعيا.

1- مكانيا : كون دراستنا تتناول موضوع تأثير قضية الصحراء الغربية على الأمن المغاربي فالحدود المكانية للإشكالية سوف تكون مركزة على دول المغرب العربي وهي ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، الصحراء الغربية ، موريتانيا ، بصفة عامة أما بصفة خاصة المغرب و صحراء الغربية و الجزائر ، إلا أن هذا لا يمنع تناول دول أخرى حسب ما تفرضه الدراسة .

2- زمانيا : تركز هذه الدراسة على أزمة قضية الصحراء الغربية و تأثيرها على الأمن المغاربي و مشاريع التي ظهرت في المنطقة منذ سنة 1964 و الإتحاد كتكتل إقليمي إلى غاية 2015.

3- موضوعيا : سنتناول من خلال هذه الدراسة تأثير قضية الصحراء الغربية على الأمن في منطقة المغرب العربي من خلال إبراز انعكاس القضية على أهم مشاريع الوحدة (إتحاد المغاربي) و كيفية تعثره وتمكنه بفشل تقرير مصير قضية الصحراء الغربية .

الفرضيات: اعتمدنا في الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي هي كالآتي:

- أدى نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و جبهة البوليساريو إلى بروز تهديد الأمن المغاربي .

الفرضيات الفرعية:

أ- أدى احتلال المغرب للصحراء إلى بروز توتر حدودي بين الجزائر و المغرب.

ب- لا وحدة مغاربية إلا بحل قضية الصحراء الغربية في إطار الأمم المتحدة .

ج- كلما تم قبول المغرب بقرارات التسوية الأممية كلما أعطى ذلك ديناميكية في تفعيل اتحاد المغرب العربي.

تحديد بعض المصطلحات:

تقرير المصير sel f détermination :

تقرير المصير من أهم الحقوق التي تبنتها الأمم المتحدة لقيام مختلف الجماعات و الشعوب بتقرير مستقبلها بنفسها من خلال إبداء الرأي حول الاستقلال من الاحتلال من عدمه و الذي منح أغلب الشعوب المحتلة الاستقلال الذي كانت تسعى إليه.[1]

التوتر : ذلك القلق النفسي الذي يسود العالم بأسره ، و ينشأ عن أسباب متعددة تهدد السلام العالمي، و ينذر بحرب محلية أو إقليمية قد تتحول إلى حرب عالمية [2]

[1] www.Kotobaria .com.120 إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية نقلا عن ، ص 134 (2015/09/03).

[2] ميول مارسال ، سوسيولوجيا علاقات الدولية ، ترجمة : حسن نافعة (القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1986) ، ص499.

الصراع : هو عملية من العمليات المصاحبة لإعداد القرار السياسي، و ينشب إذا تعارضت أهداف الفاعلين السياسيين بصورة مباشرة للطرف الثاني، و هناك ثلاث نماذج أساسية لصراع وهي القتال، المباريات، و المناقشات[1]

التهديد : يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل فرد أو دولة، و يشترط في التهديد أن يسبب و يثير خوف الطرف المهدد.

الإرهاب : هي ظاهرة تهدد الأمن بصفة عامة و تعني إستخدام العنف أي بإستخدامه بأشكاله المختلفة (القتل، الخطف ، التخريب ...إلخ) بغية تحقيق هدف معينا .

الأمن : هو غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع .

الإيبستولوجيا : أو نظرية المعرفة ، كلمة مؤلفة من جمع كلمتين يونانيتين Opisteme بمعنى علم و logos بمعنى حديث ، علم ، نقد ، دراسة فهي إذا دراسة العلوم النقدية إذ هي أحد فروع الفلسفة الذي يدرس طبيعة و منظور المعرفة و أول من صاغه هو الفيلسوف الاسكتلندي جيمس فريدريك فيرير.

الإنتولجيا: ontology باليونانية بمعنى الكينونة أو علم الوجود هو أحد الفروع الأكثر أصالة و أهمية في الميتافيزيقيا يدرس هذا العلم الكينونة أو الوجود بحيث الأنتولجيا ذات علاقة وثيقة بمصطلحات دراسة الواقع .

ميتدولوجية : تعني كلمة mo لغويا ، الطريق إلى ...، و Logos تعني دراسة أو علم ، و موضوعها هو الدراسة القبلية لطرائق العلمية من حيث غاياتها و مبادئها و إجراءاتها و تقنياتها .

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

الإمبريقية : أو التجريبية وهو توجه فلسفي يؤمن أن كامل المعرفة الإنسانية تأتي بشكل رئيسي عن طريق الحواس و الخبرة ، و تنكر التجريبية وجود أية أفكار فطرية عند الإنسان أو أي معرفة سابقة للخبرة العلمية [1]

النزاع : الوضع الخطير الناشئ من اصطدام وجهات النظر بين دولتين و تعارض مصالحهما بشكل تعذرت معالجته بالطرق و صار يهدد بلجوء أحدهما إلى القوة المسلحة في سبيل دعم مطالبهما.[2]

المناهج المعتمدة في الدراسة :

أي فهم ظاهرة النزاع في الصحراء الغربية و أثاره على العلاقات بين الدول الأطراف و كذا تأثيره على الأمن المغاربي يقتضي إتباع :

1- المنهج التاريخي: الذي سوف يدرس الظاهرة و تطورها في الزمان و المكان مما يسمح لنا بتتبع العملية التاريخية التي ظهرت فيها و تطورت القضية.

2- المنهج الوصفي : لوصف الظاهرة موضوع الدراسة و يفسر عنه بطريقة من طرق التحليل و التفسير العلمي بشكل منظم من أجل الوصول لأغراض معينة في الدراسة [3]

3- المنهج التحليلي: تحليل الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي كما أنه اعتمدت على دراسة العديد من الاتفاقيات و المعاهدات و التصريحات بشأن وحدة المغرب العربي و القضية الصحراوية.

أما فيما يخص الإقترابات فقد استخدمنا ما يلي :

أ- اقتراب صناعة القرار: كان لمساعدتنا على التعرف على العوامل و المتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الجزائري و المغربي من القضية.

ب- المغاربة الوظيفية البنيوية : تبرز جليا تحليلنا لهيكلة إتحاد المغرب العربي .

[1] موسوعة ويكيبيديا الالكترونية نقلا عن :www.ar.wikipidra.org/wiki/ 2015/09/03.
[2] يوسف ناصف حنى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت:دار الكتاب العربي 1985، ص160.
[3] عامر مصباح ، معجم المفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية (الجزائر : المكتبة الجزائرية بود واو ، 2005) ص156.

فهم الدراسة :

لقد جاءت الدراسة في فصلين مع مقدمة و خاتمة و ملاحق عبارة عن خريطة الصحراء الغربية و تقرير استفتاء 10افريل2015 راعيت فيه التسلسل الزمني و ترابط الأفكار و العناصر المكونة لها .

حيث تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي لكل من الأمن المغاربي بإبراز تحوله من المفهوم الضيق إلى الواسع بسبب ظهور تهديدات جديدة ، ثم نشأة الإتحاد المغاربي كإستراتيجية لمواجهة هذه التهديدات بصفة العمل المشترك ، و ستعمل على إبراز القضية التي في ظلها نشأ الإتحاد المغاربي وهي قضية الصحراء الغربية بحيث سنتناول تطور نزاع الصحراء الغربية من الاحتلال الإسباني إلى الاحتلال المغاربي و نشأة جبهة البوليساريو كممثل شرعي للقضية ، بعدها الإعلان عن قيام الدولة صحراوية حيث أصبحت القضية مدولة رسميا ، و ضمن سلم الأمم المتحدة .

أما الفصل الثاني فخصص لانعكاس قضية الصحراء الغربية على الأمن المغاربي بحيث سيتم إظهار أثر القضية على العلاقات بين دول من أهم هذه العلاقات العلاقة المغربية الجزائرية في إيطار القضية ،كذلك كيفية تأثيرها حتى على العلاقات الاقتصادية و ذلك في ظل الشراكة الأورومتوسطية (مسار برشلونة) بعدها علاقة القضية بالأمن القومي العربي و المتغيرات الدولية التي أثرت في مسار القضية وفي الأخير سنعمل على إبراز تأثير النزاع على الوحدة المغاربية من خلال ثلاث مراحل ، أول مرحلة تتمثل في مرحلة استمرار الجمود الوحدة أما الثاني نجاح مشروع الوحدة ، و ثالثا فشل الدول المغاربية في تحقيق الوحدة ،و أخيرا استنتاج بصفة سيناريو مبسط حول عقم حل القضية ، وذلك استفتاء أفريل 2015 الذي لم يخرج بنتائج جديدة و بقاء الحال على حاله .

لتكون خاتمة البحث عبارة عن حوصلة عامة للعمل المنجز يحوي النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، و فيها إجابة عن الإشكالية و التساؤلات المطروحة.

صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبات هذا الموضوع في النقاط الآتية:

1. موضوع حساس جدا.
2. عدم القدرة في الحصول على معلومات نظرا لسريتها و خطورتها.
3. القلة العلمية المتخصصة في الموضوع.
4. صعوبة التنقل للبحث عن جانب من جوانب الموضوع.

الفصل الأول

تمهيد:

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر لرجال الدولة و صناع السياسة، الذين اعتبروا ضمان ظروف البقاء و الاستمرار أعلى أولويات السياسة الخارجية و الداخلية على حدّ سواء.كما يمثل الأمن مشكلة من نوع خاص بالنسبة لدارسين الأكادمين،ويعد الانتشار الواسع للمفاهيم المتعلقة بمفهوم الأمن كان بعد الحرب الباردة بحيث توسع هذا المفهوم من أمن الدولة و الحفاظ على كيانها إلى أمن الفرد مايسمى بمفهوم الأمن الإنساني وما بلور هذا المفهوم هو ظهور تهديدات جديدة بحث سنتطرق في هذا الفصل الى تعرف على مفهوم الأمن بصفة عامة و الأمن المغاربي بصفة خاصة وأهم التهديدات التي تقف أمام الأمن المغاربي كما سنعمل على معرفة الإستراتيجيات التي وضعتها الدول المغاربية لمواجهة هذه التهديدات نذكر منها الإتحاد المغاربي و في الأخير نتطرق الى مهدد من عيار ثقيل وهي معرفة الجذور التاريخية للقضية الصحراوية التي تهدد الأمن المغاربي من جهة كما يهدد الوحدة المغاربية من جهة أخرى.

المبحث الأول: الأمن و تهديداته

على الرغم من الاستخدامات المتعددة والمتنوعة لمفردة الأمن التي تبدو كشيء أساسي وضروري لراحتنا و طمأنينتنا بالمعنى الواسع، وحتى أن فكرة الأمن تبدو بسيطة، إلا أن معظم المهتمين بحقل الأمن و الدراسات الأمنية يتفقون على أن الأمن مفهوم مثير للجدل، إذ يصعب تحديد مفهوم واحد وشامل للأمم سواء للفرد، لدولة أو العالم.

فمعظم الكتابات الخاصة بالأمن في فترة الحرب الباردة تناولت الفكرة من زاوية الأمن الوطني و الأمن القومي للدولة، إذ كان الاهتمام الرئيسي لقادة الدول و الأكاديميين على حد سواء بالقدرات العسكرية التي تمتلكها الدولة للتصدي لكل التهديدات التي تترصدها وهذه النظرة اعتبرت ضيقة بعد انتهاء الحرب الباردة مما دفع الكثير من الباحثين و المهتمين المعاصرين إلى التوسع في مفهوم الأمن لتجاوز المفهوم السابق المحصور في حدود مفهوم الأمن الوطني ومن أبرزهم باري بوزان (BURRY BUZAN) الذي نادى بضرورة توسيع الأمن ليشمل قطاعات أخرى سياسية، اقتصادية عسكرية بنية مجتمعية، وإمكانية لتوفيق بين الأمن الوطني و الأمن الدولي وهناك تيار آخر يهتم بالمجتمع بحيث سنتناول في هذا المبحث المقسم إلى ثلاث مطالب بحيث سنتطرق في المطلب الأول إلى مفهوم الأمن والمصطلحات المتعلقة به، أما المطلب الثاني نرى تحول وتوسع مفهوم الأمن من الضيق المقتصر على المن العسكري، في الأخير المطلب الثالث الذي نتطرق فيه إلى التهديدات التي بلورت ووسعت مفهوم الأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

الفرع الأول:اللغوي و الإصطلاحي للأمن.

أولا: التعريف اللغوي:

يعرف الأمن في اللغة العربية عن أنه الاطمئنان من الخوف، قال تعالى:" **وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْناً" سورة البقرة 125**، طبقا لما جاء في الآية فإن الأمن يعني (صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد).

واشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة أخرى هي **الإيمان** و الأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وهذا ينجر عنه راحة النفس إذ نجد قوله تعالى:" **فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ"** سورة الكافرون وقوله تعالى :" **وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا** ۚ" سورة النور 55 وهذا تأكيد على أن الأمن هو ضد الخوف الذي ظهر عند الغرب في فترة حديثة وكان قد ذكر في القرآن الكريم وقد عرفه العرب منذ أزمنة طويلة[1].

وقال عنه البعض أنه يتضمن عدم توقع مكروه في الزمن الآتي و أصله طمأنينة النفس وزوال الخوف[2].

والخوف في المعنى الحديث هو التهديد الشامل (Global threat) والذي يتضمن التهديد الاقتصادي والاجتماعي و السياسي الداخلي منه و الخارجي.

في اللغة الأجنبية ترجمة الكلمة الإنجليزية Security إلى أصلها اللاتيني Securitas/securus المستنبطة من الكلمة المركبة Sinecura حيث تعني Sine: بدون وتعني cura التي تعني أصلها اضطراب ومنه تعني sinecura بدون اضطراب و لا أمن.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للأمن

[1] حمدوش رياض تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفات، جامعة منتوري- قسنطينة، قسم العلوم السياسي، الوكالة الوطنية تنمية البحث العلمي، مركز الشعب الدراسات الإستراتيجية، الجزائر 2008، ص 271

[2] قاموس المحيط الإلكتروني، على الموقع التالي: ww.moheet.com

لقد تعددت التصورات و الطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها، وهذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل أيضا واختلاف وتجدد التهديدات الأمنية التي توجهها الدول والفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه، إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد[1].

وفيما يلي سنتطرق لتجربة العديد من دارسي العلاقات الدولية لنتعرف أكثر على دلالة هذا المصطلح، وطبيعة هذه الاختلافات بين هؤلاء المفكرين خلال محاولتهم وضع تعريف مانع و جامع.

كثيرا ما ارتبط الأمن لدى الدارسين بالرغم من اختلافهم حول مضمونه ومصادره بمتغير التهديد أو اللاأمن، لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن دون اللاأمن insecurity [2] والعكس صحيح وفي هذا الصدد يعرف ميكائيل ديلون Michael DILLON الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن واللاأمن ما عبر عنه ديلون بـ (in)security وهنا نظر ديلون للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد و التقليل من أثاره وذلك عبر رسائل هذه الوسائل موضوع للأمن لذا عرف الأمن على أنه وسيلة instrument.

يرى البعض الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد (Freat)، لذا فإن كنيث والتز Kenneth Waltz قد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد، بينما عرفه ريشارد أولمن Retchard OLEMEN،على أنه الفعل أو الحدث الذي :

يهدد بطريقة كارثية، وفي مدة زمنية قصيرة، حياة سكان الدول.

[1] حمدون رياض، تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[2] 2009Michel DILLON, Politics of security. Routleg London 1996P 121 in : http://www.routledga/born/search/12/1/2009

يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أو أمام سير التنظيمات والتكتلات الخاصة شركات، تكتلات اقتصادية، المنظمات الدولية غير الحكومية.

ويعرف باري بوزان Burry BUZAN (1998) الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد القوى التي تعتبرها معادية، التهديدات و الانكشافات قد تبرز في أي منطقة من العالم، سواء كانت عسكرية Military أوغير عسكرية Non military، لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة والتي تعج انعكاسات الطبيعية، ومنه فإن التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فإن التهديد له المفهوم الذاتي بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد ومصدره وحدته.

وعرفه هنري كسنجر Henri KESENGER على أنه (تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء)، وعرفه (أرنولد وولفر) بأنه (غياب التهديد ضد القيمة المكتسبة هذا من جانبه الموضوعي أم في جانبه الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي هذه القيم)[1].

وعرف والترليبمان Walter LIPPMAN الأمن على أنه : حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم وحتى وإن دخلت حربا لصيانتها إذ يتبين أن العامل المحدد عند والتر ليمان للأمن على أنه الحفاظ على القيم الأساسية للجماعة.

ولكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو عدم تحديد مضمون القيم الأساسية، هل هي بقاء الدولة؟ أم هي الرفاهية الاقتصادية؟ أو الهوية الثقافية؟ وقد حدد والتر ليمان هذه القيمة الأساسية حين عرف الأمن القومي على أنه:

[1] عادل رقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي: نقلا عن موقع: http//www.geocities.com/adel Zeggagh/links.nml

محاولة الحماية ضد الأحداث التي تهدد نوعية الحياة لسكان هذه الدول، لعل أم هذه التهديدات عدم القدرة على توفير الحاجات الإنسانية الأساسية، الكوارث الطبيعية وتردي الأوضاع البيئية.

بينما قدم وايفر WAEVER مفهوما متخصصا للأمن هو الأمن المجتمعي Societal security حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة لسبب حمله من الظواهر كالعولمة و الظواهر العابرة للحود وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات لأنها تنافس قيمها الأصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية، و التقدم حتى أطلق على تبني هذه الظواهر العابرة للحدود... وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات لأنها تنافس قيمها الأصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية التقدم، حتى أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح تحديث Modernisation وحتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من دول مختلفة لا سيما وأن هذه القيم من منظور الدول المستقبلية لهذه الجماعات هي مصدر للعنف واللااستقرار لذا فإنه في سياق العولمة و الاعتمادية بين الدول صار المجتمع مرجعية الأمن لا للدولة (هذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية و إنما).

إذن يمكن القول أن الأمن هو عكس الخوف هو شعور الفرد بالاطمئنان وانعدام الإحساس بالخطر فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء كانت مجتمعات متخلقة أو متقدمة. كما يثير الأمن في الأذهان معاني البقاء و التكامل داخل الدولة الواحدة بينها و بين الدول المجاورة لها.[1]

ضف إلى ذلك التماسك الاجتماعي أي التماسك بين طبقات الشعب وحماية لمصالح سواء كانت مصلحة الأفراد بمختلف أبعادها و جوانبها أو مصلحة المجتمع و الدولة ككل ثم حماية قسم المجتمع من التهديدات.

[1] أحمد الرشدي ، وآخرون، المدخل إلى العلوم السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية ، القاهرة المكتب العربي للمعارف2003، ص3.

كما يهدف الأمن على أنه مجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام وضبط العلاقة بين الأفراد وهو عكس التهديد في كل جوانب السياسة و الاقتصادية والاجتماعية، سواء كانت داخلية أو خارجية[1] وأن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى أي الحاجة إلى الإحساس بالأمن كقيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا للعيش بشكل محترم[2].

الفرع الثاني: المفهوم التقليدي للأمن

ينطلق الواقعيون في تحليلهم لمفهوم الأمن من اعتبار أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وهذا ما يجعل مسألة توفير وضمان الأمن هو من ضمن اختصاصات و صلاحيات الدول دون غيرها من الفواعل الأخرى والافتراض الواقعي الدولاتي التمركز Stato-centrique يربط الأمن في الإطار الوطني يعني الأمن الوطني National security أي حماية الدولة من أي تهديد خارجي يمس حدودها الإقليمية، وبما أن الدولة توجد في نظام دولي يتميز بالفوضى Anarchy أي غياب سلطة عليا تنظمه وهيكله، مما يؤدي إلى عدم وجود قواعد قانونية تحمي الدول من الاعتداءات الخارجية فإن الدول مضطرة للاعتماد على نفسها Self help باستعمال كل الطرق بما فيها القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقائها suvival.

حيث يرى ر. أرون Raymond ARON أن طبيعة العلاقات الدولية هي التي تعطي للفاعلين (أي الدول) الحق الشرعي و العادل اللجوء لاستعمال القوة بما أنه حتى في القديم كانت الحضارات تعتبر أن العلاقات القوة، العنف هي العلاقات الطبيعية الوحيدة ضمن العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة.

ويذهب Kenneth Waltzأنه في أصل الفرض الأمن هو الهدف الأسمى، لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء الطمأنينة الربح و القوة.

[1] هيثم المع، معجم على السياسة و المؤسسات السياسية عربي-فرنسي –إنجليزي بيروت المؤسسة الجماعية للدراسات، النشر و التوزيع 2005، ص 77.

[2] مارتن غرينتش وغيره، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ترجمة مركز الخليج، دبي، 2008، ص 78

وأكثر من ذلك الواقعيون يعتبرون أن الأمن سلعة نادرة، لذلك فإن أي سلوك تقوم به الدول من أجل توفير كالاستعدادات العسكرية مثلا أو شراء الأسلحة، قد يفسر بأنه تهديد لأمن الدول الأخرى، وهذا ما يسمى عند الواقعيين بالمآزق الأمني[1].

المطلب الثاني: تحول مفهوم الأمن وتوسيع مجالاته

مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية، شهد تحولا في مضمونه على إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار الفكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فرض التوزيع الجديد للقوى على باحثي العلاقات الدولية إعادة النظر في تصوراتهم وطرقاتهم حول مفهوم الأمن، فبعدما كان مفهوم الأمن قبل تفكك الاتحاد السوفيتي مرتكزا حول القطاع العسكري (المتمركز حو مفهوم الدولة- الأمن القومي) توسع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى مجالات أخرى من جراء ظهور نوع جديد من التهديدات التي زادت من وتيرة انتشارها بفعل العولمة حيث أصبح على الدولة أن تواجه تهديدات جديدة في المجال الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي و الثقافي...إلخ، أي تهديدات غير عسكرية ليس فقط مواجهة التهديدات العسكرية لذلك أصبح البعض يؤكد بأن الأمن قضية مجتمعية سياسية واقتصادية وليس عسكرية. وهذا ما جعل الباحثون يبحثون حول كيفية تحقيق الأمن وتلاشي الحرب.

حيث ظهرت هذه الفكرة بعد نهاية الحرب الباردة لذا تم إعادة صياغة مفهوم الأمن أطلق عليها مرحلة الثورة في الدراسات و الشؤون الأمنية، خاصة مع تزايد أهمية ظاهرة الاعتماد المتبادل بين مختلف فواعل النظام الدولي، فظهور مجموعة من المشاكل و القضايا العابرة للحدود جعل الدول عاجزة عن معالجة هذه القضايا وفق وسائل وآليات حكومية محلية، أو حتى عبر اتفاقات رسمية أو غير رسمية لاسيما وأن هذه المشاكل العابرة للحدود قد أضعفت من مستوى أداء الدولة لوظائفها، ومن مدى أدائها لحاجات المواطنين مما جعلهم يلجؤون إلى فواعل أخرى ليقضوا حاجاتهم.

[1] عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن: مرجع سبق ذكره

انطلاقا من هاته الافتراضات الواقعية يمكن أن نصل إلى الملاحظات التالية:

* أن المفهوم التقليدي للأمن يركز على أمن الدولة فقط دون الحديث عن أمن فواعل أخرى كالأفراد أو الجماعات.
* أن المفهوم التقليدي يعتمد على التهديدات التي تواجهها الدولة تأتيها من طرف دول أخرى أي من نفس الطبيعة.
* طبيعة هاته التهديدات واضحة وغير غامضة أي أنها مرئية يمكن إدراكها.
* رغم وجود القانون الدولي الذي ينظم العلاقات بين الدول ليحميها من أي تدخل خارجي إلا أن الأحداث الأخيرة خاصة غزو العراق أثبتت أن القوة هي التي تحكم العلاقات الدولية ، حتى القانون الدولي ولم يستطع أن تحمي الدول إذا أرادت القوى الكبرى التدخل من أجل تحقيقي مصالحها لذلك فإن الافتراضات الواقعية تبقى دائما تؤكد صحتها الإمبريقية[1].

لمواجهة تلك التهديدات يتطلب استعمال الوسائل العسكرية Hard Power وانطلاقا من هذه الملاحظات يمكننا تحديدا أن نفهم لماذا استطاعت المقاربة الواقعية أن تتعامل وتجد تفسيرا منطقيا لكل التهديدات الأمنية التي مرت بها العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة. ذلك أن هاته المقاربة استطاعت بفضل أدواتها التحليلية أن تفهم طبيعة الصراع الدائر بين القوتين العظمتين URSS،USA في ظل تنافس تسديد السيطرة و البحث عن احتلال أكبر قدر من القوة Maxmisation of power [2].

وهذا ما يفسر لنا أن الدراسات الإستراتيجية في تلك الفترة كانت تعتمد على تحليل القوة المادية، العسكرية بالدرجة الأولى لأن طبيعة النظام الدولي، انتقاله من الثنائية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية،

[1] حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 298.
[2] Michael DILLON, IBID.L, exp site

وظهور فواعل جديدة غير الدول أصبحت تؤثر في الأمن الدولي وبدا واضحا أن الأطراف التقليدية لم تعد ملائمة لتتعامل مع المصادر الجديدة للخطر، وهذا ما أدى ببعض المفكرين من الاتجاهات العقلانية إلى محاولة توسيع مفهوم الأمن ليتلاءم مع طبيعة النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

1. **مقاربة الأمن المجتمعي**: بداية أن التعرض لمقاربة أن الأمن المجتمعي لصاحبها باري بوزان Barry Buzan لا يعني أنه الوحي ضمن الاتجاهات التقليدية الذي حاول أن يضيف بعض المفاهيم الجديدة للأمن تختلف على الإطار النظري السابق. إنجاز بعض الواقعيين كذلك إلى توظيف مفاهيم جديدة للأمن منذ بدايات الثمانينات وكان أول مفهوم استعمل في أدبيات الدراسات الأمنية الإستراتيجية والواقعية.
2. **مقاربة الأمن المشترك Commun Security**: وينطلق هذا المفهوم من فكرة اعتبار أن الأمن في ظل الفوضى و المستويات المرتفعة من التسلح التقليدي والنووي يتطلب تقلص متبادل لهذه القدرات وتقديرا للعصر النووي، ويقترب مفهوم الأمن المشترك من مفهوم المنظومة Regime إذ يعتمد على انتقاد العلاقات الأمنية الصراعية و التنافسية و تعليب العلاقات ذات الطابع التعاوني كما ظهر كذلك مفهوم الأمن الجماعي Collective فبرز كمحاولة أخرى ضمن مقاربة التقليدية الواقعية لبناء تصور جديد للأمن في ظل مسار عولمة مسائل و ميكانيزمات الأمن[1]

حيث يتنازل هذا الأخير بشكل شمولي وموسع إلا أن هذه المحاولة بقيت ضمن الإطار التقليدي الواقعي كونها تهتم فقط بالتهديدات بين الدولية.

ويؤكد باري بوزان B. BUZAN على أنه إلى جانب القطاع العسكري للأمن فإن القطاع السياسي (الدول المنظومات الدولية و المجتمع الدولي) القطاع الاقتصادي (منظومات السوق العالمية) القطاع الاجتماعي (الأمم والأديان) والقطاع البيئي تبقى ميادين أساسية للأمن في مرحلة الحرب الباردة، فالنسبة لمقاربة باري بوزان لم تعد

[1] أحمد زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن، مرجع سبق ذكره.

الدولة الموضوع المرجعي الوحيد لفهم أو تفسير الظواهر والسلوكات الأمنية فالموضوع المرجعي يتغير بتغير القطاع الأمني قيد الدراسة.

يرى بوزان على أنه على الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في ظل العلاقة بين المركز (الغرب) و الأطراف من أهم المظاهر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز لتهديدها الهوية الحضارية و الثقافية.

إلى جانب محاولة بوزان أنه على الأرجح لربط الأمن الاجتماعي كمشكل الهجرة فلقد حاول أيضا تفسير حدوث النزاعات الإثنية التي ظهرت مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك العديد من الدول مثل يوغسلافيا سابقا. وأعطى تفسيرا واقعيا لهذه النزاعات التي ظهرت مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك العديد من الدول، إلى الفوضى التي تحدث مباشرة بعد سقوط الدولة المنهارة المتعددة الإثنيات، حيث تشك كل مجموعة أثنية في الأخرى وأي تصرف ممكن أن يصدر على مجموعة معينة يمكن أن يفسر على أنه تهديد وهذا ما يؤدي إلى حدوث المأزق الأمني المجتمعي[1] تماما مثل ما يحدث ما بين الدول من خلال افتراضات الواقعية الجديدة.

قد ميز باري بوزان B. BUZANبين أربعة أبعاد أساسية لأمن وهذا من خلال تقنية إلى القطاعات التي ذكرت سابقا.

الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين أو المقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مذكرات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها اتجاه البعض الآخر.

الأمن السياسي: يعني الاستقرار التنظيمي لدول نظام الحكومات و الإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

[1] Barry BUZAN, the security Dilemma and ethnic. Conflict, survival,35/1/1993, p28.

الأمن الاقتصادي: يخص النقاد أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة الدولة.

الأمن المجتمعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية ، الوطنية، الدينية والعادات والتقاليد في إطار شروطها قبولها لتطورها، وكذا التهديدات والاكتشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات و ثقافتها.

الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الجوي، الكائنات الحية ومحيطها المحلي والكوني كعامل إنساني تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

هذه القطاعات الخمس لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض بل كل منها تحدد نقطة مركزية أو نقطة بؤرة في الإشكالية الأمنية وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات.[1]

من كل ما سبق نستنتج أعمال بوزان حول الأمن Les complexes sécurité قد ساهمت إلى حد بعيد إلى ظهور تيار الأمن التنفيذي، فقد مهدت الطريق أمام مدرسة فرنكفورت إلى إعطاء نظرية تحويلية للأمن تختلف تماما عن المفاهيم التقليدية السابقة من الناحية الإبستومولوجية، الأنطولوحية والميتدولوجية.

3. مقاربة الأمن الإنساني:

يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد و ليس الدولة كوحدة أساسية لتحليل فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة إذ قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقض فيه أمن مواطنيها بل أنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرا من تهديد أمن مواطنيها و من ثم يجب عدم الفصل بينهما.

[1]Barry BUZAN, H.OP Ct.P123

وقد برز مفهوم الأمن الإنساني في لنصف الثاني من عقد التسعينات من القرن 20 كنتاج لمجموعة التحولات التي مهدتها فترة بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن ونطاق دراسات الأمن.

حدث تحول في طبيعة مصادرة التهديد للدولة القومية إذا لم يصح التهديد العسكري الخارجي هو مصر التهديد الوحيد لأمن الدولة –كما يرى الواقعيون– فالدولة أصبحت تواجه بأنماط عدة من مصادر التهديد والتي ليست بضرورة عسكرية ومنها تجارة المخدرات عبر الحدود. الجريمة المنظمة وانتشار الإرهاب الدولي وانتشار الأوبئة كالإيدز وانتشار الفقر والتلوث البيئي...إلخ.[1]

على الرغم أن مكونات الأمن الإنساني ومصادر تهديده موجودة تاريخيا فإن بروز المفهوم مؤخرا ارتبط العولمة والتي جعلت مصادر الشعوب مشتركة وذلك نظرا لما تقوم به عملية العولمة من فتح الحدود بين الدول لانتقاء السلع و الضمانات والتحرير الاقتصاد العالمي فقد أعدت دراسات الاقتصاد الدولي على أن التحرير الاقتصادي العالمي له مخاطر عدة منها انتشار الأنظمة غير المستقرة لا يمكن التحكم فيها خاصة في الأسواق المالية بالإضافة إلى ما أكدت عليه تلك الدراسات من تأثيرات سلبية قد تصب الاقتصاد العالمي يمكن أن يكون لما تأثيرا سلبي على قضايا البيئة والاستقرار السياسي.

وفي تقرير على برنامج ONU الإنمائي عام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني" Globalization With a human face أكد التقرير على أنه برغم ما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات نظرا لسرعة المعرفة انتقال التكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات فإنها في المقابل تفرض مخاطر

[1] عتيقة نصيب ، ما بعد الحرب الباردة العلاقات الجزائرية المغربية، في فترة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص سياسة مقارنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ص 51.

هائلة على الأمن البشري في القرن 21 هذه المخاطر تصيب الأفراد في الدول الغنية و الفقيرة على حد سواء وقد حدد التقرير تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة وتتمثل في [1]:

أ. **عدم الاستقرار المالي**: والمثال في ذلك الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا في منتصف 1997.

ب. **غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدول**: إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين إلى إتباع وظيفة أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية، وهو ما ترتب عليه غياب الاستقرار الوطني.

ج. **غياب الأمان الصحي**: سهولة الانتقال وحرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال وانتشار الأمراض كالإيدز إلى أنه عام 1997م بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم حوالي 33 مليون فرد منهم 6 ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى في عام 1998 وحده.

د. **غياب الأمان الثقافي**: إذ تقوم عملية العولمة على إسراج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية، وقد أكد التقرير على انتقال المعرفة وإستراد الثقافات يتم بطريقة غير متكافئة.

ه. **غياب الأمان الشخصي**: يتمثل في انتشار الجريمة المنظمة التي أصبحت تستخدم أحدث التكنولوجيا الحديثة.

و. **غياب الأمان البيئي**: ينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة والتي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة.

ز. **غياب الأمان السياسي و الاجتماعي**: حيث أضافت العولمة طابعا جديدا على النزاعات تمثلت في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود، وهو ما أضفى تعقيدا وخطورة شديدين كما انتعش دور شركات الأسلحة التي أصبحت في بعض الأحيان نقوم بتدريب للحكومات ذاتها، وهو ما يشمل تهديدا خطيرا للأمن الإنساني.

ومن خلال كل ما نقدم نستنتج أن قضايا الأمن الإنساني هي بالأساس قضايا كونية عالمي ومواجهتها تتطلب سياسات رشيدة وتعاونا على المستوى العالمي الإقليمي[2].

[1] عتيقة تصيب، مرجع سبق ذكره، ص 58
[2] عتيقة نصيب مرجع سبق ذكره، ص 59

المطلب الثالث: نظرة عامة حول مصادر التهديدات الأمنية في المغرب العربي

اختلفت مصادر التهديدات الأمنية التي يعرفها إقليم المغرب العربي الواقع شمال إفريقيا وجنوب المتوسط بسبب الجغرافيا السياسية لهذا الإقليم ودورها في ظهور مثل هذه التهديدات.

هذه الجغرافيا التي جعلت للعديد من الجماعات في بلاد المغرب العربي خصوصياتهم فالجبال والصحاري الشاسعة خلقت لهم مجالا واسعا للحركة و المناورة والاختباء و القرب الجغرافي من أوربا جعل جماعات المغرب العربي المسلحة أكثر قدرة على التواصل مع جماعات أخرى متطرفة في أوربا ينتمي إليها الكثير من ذوي الأصول المغاربية إل الهجرة غير الشرعية التي هددت جغرافيتها[1] ومن هنا سنحاول التطرق إلى أهم المظاهر والمصادر المتنوعة للتهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة المغرب العربي لنركز بعدها في عنصر الإرهاب.

1. **المشاكل الاجتماعية:** اعتبرت المشاكل الاجتماعية أحد أكبر التهديدات الأمنية المواجهة للأمن الإنساني المغاربي فالمخدرات مثلا هددت الأمن الإقليمي ولازالت تهدده فقد ظهرت العديد من الشبكات المنظمة لهذه المشكلة الاجتماعية كانت المغرب كدولة وأهم مكان لجماعات مافيا المخدرات وبهذا الصدد أقفلت الحدود الجزائرية المغربية من قبل الجزائر التي رأت في أن المغرب مركز تهديد لأمنها الوطني و السياسي والمجتمعي، أما عن قضايا التهريب فظهرت العديد منها في ليبيا نحو الجزائر كتهريب الأسلحة وتهريب الوقود إلى المغرب من الجزائر والتهريب من وإلى أوربا من الدول المغاربية.[2]
2. **قضايا البيئة:** اعتبرت قضايا البيئة كبعد من أبعاد الأمن من أحدث وأبرز المشاكل المهددة له ففي المغرب العربي ظهرت العديد من هذه العوائق المتمثلة في التلوث، الكوارث الطبيعية والأمراض المتنقلة...إلخ.

[1] عتيقة نصيب ، التهديدات الأمنية في المغرب العربي، بحث نظري مقدم في مقياس، تحليل سياسي، سنة أولى ماجستير دفعة سياسة مقارنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة خيضر، بسكرة سنة 2007-2008 ص 17

[2] ب، ج مروحيات وكاميرات لمواجهة تهريب الوقود إلى المغرب 5236 العدد 5 فيفري 2008، ص 7

فمثلا في الجزائر ظهرت العديد من الكوارث الطبيعية والمتمثلة في الفيضانات والزلازل فقد شهدت فيضانات باب الوادي التي أحدثت كارثة بيئية كبيرة تسببت في وجود العديد من الأمراض المتنقلة كالسل وكذلك زلزال بومرداس الذي أحدث كوارث إنسانية نتيجة تعفن الجثث الذي أحدث مخلفات أخرى.

أما التلوث فقد ظهر وزاد نتيجة لانتشار الفظيع للقمامة والحفر التي تهدد حياة السكان ناهيك التلوث الذي يهدد السواحل خاصة الشرقية في حالة تسرب المواد النفطية للباخرة المالطية صوفيا مثلا[1]، حيث تسببت ناقلات البترول العملاقة في تسرب 30000 طن سنويا من البترول من خلق مشاكل بيئية خطيرة تؤثر على استمرارية الثورة السمكية وعلى النشاط السياحي كذلك تؤدي إلى ارتفاع كمية CO_2 والتي تلوث الأجواء، أما بالنسبة للأمراض المتنقلة فظاهرة الإيدز أصبحت تهدد الأمن الجزائري من خلال دخول العديد من أفارقة عبر الهجرة غير الشرعية والأجانب كذلك، أما المغرب تهددها هي كذلك أزمة بيئية عارمة بسبب تفشي الظواهر الاجتماعية المزرية كالفقر الذي نمسه في تونس ولكن بصفة أقل خطورة فتونس لم تعاني من مشاكل كبيرة لصغر مساحتها واعتمادها على السياحة كمورد اقتصادي هام إلا بخلاف مرض الإيدز الذي تزايد بها بنسبة كبيرة بسبب الأجانب والسياح القادمين منها وإليها.

كذلك ليبيا وموريتانيا يعاني إقليمهما من عدة توترات بيئية.[2]

نستطيع أن نقول أن من أسباب حدوث هذا التلوث وما نجم عنه من مشاكل وتهديدات للإقليم وأمنهم الذي يراه بصفة جلية في التسعينات وخاصة مع ظاهرة العولمة التي أنتجت لنا عولمة المخاطر التي ساعدت على انتشار التهديدات أكثر نقول أن: الحروب والسباق نحو التسلح مع أهم أسباب التلوث حيث لعبت الحروب وما صاحبها من جراء تجارب نووية سواء كانت في السياسة كما كان الشأن بالنسبة للجزائر أو في البحر دورا

[1] ن،ع الباخرة صوفيا تهدد، السواحل الشرقية بكارثة بيئية، الخبر اليومية العدد 5274، 20مارس 2008، ص 24
[2] ن، ع مرجع سبق ذكره ، ص 24

خطيرا في تلويث البيئة في المتوسط تعتبر التلوثات النووية أخطر الملوثات على الإطلاق فهي قد تؤدي كما وصفها عالم الذرة الألماني "يورن' YEURN إلى تحطيم الكرة الأرضية والوجود الإنساني في دقائق كذلك زيادة عدد السكان فالاختلاف بين عدد السكان و العناصر الطبيعية من مرافق ومبان ومساكن وخدمات تؤدي إلى تلويث الجو.

3. الأمن الغذائي كمصدر لتهديد الأمن في المغرب العربي:

منذ بداية التسعينات اعتبرت مشكلة الأمن الغذائي محط اهتمام العالم أجمع لما اكتسبه من أبعاد اقتصادية، اجتماعية و أمنية. ويعرف الأمن الغذائي على أنه توفير الغذاء بالكمية النوعية اللازمين لنشاط وحيوية، وبصورة مستمرة، لكل أفراد الأمة اعتمادا على النشاط المحلي.[1]

ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي المطلق والنسبي، فالأمن الغذائي المطلق (الذاتي) يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع و المواد الغذائية كليا أو جزئيا، فهو لا يعني بالضرورة إنتاج الاحتياجات الغذائية الأساسية بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.[2]

ودول المغرب العربي تعيش حالة عجز غذائي تزداد يوما بعد يوم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكها مما استدعى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز وهذا بدوره يشكل خطرا كبيرا على اقتصاد هذه البلدان حيث يعمل على إضعاف أرصدتها من العملة الصعبة ويعزز مديونيتها ومن ثم تبعيتها الاقتصادية و السياسية وحتى الثقافية والاعتماد على الاستيراد من أجل تلبية الحاجيات الأساسية للمستهلكين من شأنه أن ينمي لدى

[1] جريدة البيان ، الأمن الغذائي والبيئي والعمل العربي المشترك، نقلا عن موقع www.albayane.com/image/am arabwoork.doc
[2] محمد ولد عبد الدايم مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي نقلا عن موقع www.aljazeera.net/NR/exexs/9c5c4f51-74D4-4SB9-A113.AD6F4EB44AABNPM

المواطن المغاربي نمطا استهلاكيا غريبا بجعله أكثر ولاء وثقة في السلع الأجنبية منه في السلع الوطنية وهو ما قد يمتد ليصل درجة التبني والدفاع عن الثقافة الغربية.[1]

كما أنها تصنف من الدول المتخلفة وبطبيعة الحال يجعلها هذا في حالة تبعية وبالتالي فإن هذه الدول التي تعاني فجوة غذائية مهددة وجودها متى تم قطع الإمدادات لها سوف تتعرض للمجاعة، وهذا يعني الزوال التدريجي لأنها غير قادرة على إعانة نفسها. فالغذاء المستورد ذو مخاطر سياسية تهدد الأمن والسيادة الوطنية فمثلا تخضعه الدول المستوردة للقمح لشروط ومساومات سياسية وغيرها، يصف الخبير الأمريكي "جون بلاك" John BLACK القمح بأنه السلاح الأنجع لضمان السلام وهذا ما يجعل الدول المغاربية في يد الدول المتقدمة التي تمد الغذاء لها لتحيا وهذا تهديد كبير جدا.

إن هذه العوامل المؤثرة في أزمة الغذاء في المغرب العربي هي العوامل الديمغرافية، إذ بعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفه المغرب العربي في العقود الماضية من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة فمعدل نمو السكان يفوق معدل نمو الإنتاج الزراعي مما أدى إلى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء، ويعتبر البلدان المغربية من الناحية الديمقراطية الكمية من أهم البلدان الواقعة جنوب البحر المتوسط حيث بلغ سكان هذه البلدان أكثر من 84 مليون نسمة حسب تقديرات عام 2000 موزعين على الأقطار الخمسة، موريطانيا 3 مليون المغرب 31 مليون، تونس 10 مليون، ليبيا 6 مليون نسمو، فضلا عن أن الزيادة الديمغرافية لهذه البلدان تعتبر عالية.[2]

كذلك الأمن الغذائي يعني تطورها استمرارها وبقاءها، فمتى استطاعت دولة تأمين نفسها قد وصلت إلى مرحلة عالية من الأمن خصوصا لما أعلن "بويدر أور" Bwider OR مدير عام لمنظمة العمال الدولية، بأن نصف البشرية سيعاني من نقص الغذاء إذ ا لم يتدارك العا لم هذه المشكلة.

[1] مرجع نفسه
[2] جريدة البيان، الأمن الغذائي والبيئي والعمل العربي المشترك، مرجع سبق ذكره

وقد صرح أكثر من مسؤول أمريكي بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد لا تكون مضطرة لتهديد العالم بالقنبلة الذرية كما كانت تفعل بل ستهدد العالم بحبة قمح، وقد قال "جيمي كارثر" Jemi Carther إذا قطعتم يا عرب النفط ستقطع عنكم إمدادات الغذاء.

بالرغم من توفر مقومات الأمن الغذائي المغاربي كالمساحة الوافرة، الموارد المائية، الأيدي العاملة، ورؤوس الأموال، إلا أن هذه الدول لم تعرف الأمن فيه بل هو مصدر تهديد لها، وهكذا فإن فجوة الغذاء لم تعد قضية اقتصادية بحتة بل أصبحت قضية اجتماعية وسياسية تهدد الأمن المغاربي واستقرار الدول المحتاجة لاسيما أن الولايات الأمريكية تتحكم بالفائض الغذائي العالمي وبالأخص القمح، حيث تضع يدها عليه إنتاجا وتسويقا لهذا كلما ازدادت حاجة الدول الفقيرة إلى الغذاء ازدادت قدرة الإدارة الأمريكية على فرض شروطها دون أن تكون مضطرة لاستخدام القوة، فكيف تتطور دولة وهي محكومة وخاضعة لدولة أخرى تفرض عليها ما تشاء حتى تستمر وتبقى فالأمن الغذائي مهم جدا فإذا حققت الدول المغاربية أمنها الغذائي تستطيع أن تتحرر في عدة مجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية ...إلخ.[1]

4. الهجرة وتأثيرها على الأمن والاستقرار في المغرب العربي:

كما يعاني المغربي العربي من الهجرة التي تعددت التعاريف المعطاة لها وهذا راجع إلى تعدد جوانب الظاهرة فإذا اعتمدنا على المعيار الجغرافي تعرفها الموسوعة الحرة WIKIPEDIA بأنها: أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة أطول من كونها زيارة أو سفر.[2]

[1] جمعية الأطلس، الموارد البشرية ودورها في بناء الإتحاد المغاربي العربي، ج1، جمعية الأطلس، جامعة مراكش، المغرب، ص 244.
[2] الموسوعة الحرة ويكيبيديا، لهجرة نقلا عن موقع 79 % 7 a % 80 D/ % /http//orwikipedia.org/wiki/

أما في الموسوعة السياسية فهي (كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة)[1] ونجد أن الكاتب جورج الطي عرف المهاجر على أنه الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها[2] ومن حيث المعيار القانوني نجد أن المهاجر يعني الشخص الذي يقيم ي دولة غير دولته الأصلية ليحمل جنسية الدولة المقيم بها ويمكن تعريف الهجرة من خلال ما سبق بأنها عملية انتقال الشخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة وقد تكون الهجرة ذات دوافع اقتصادية أو هجرة سياسية ذات دوافع سياسية وأمنية أو هجرة سكانية ذات الدوافع الديمغرافية.

وتعد أوجه الهجرة ما بين الشرعية وغير الشرعية هي أسباب اقتصادية إذ يظهر جليا مستوى التباين الاقتصادي بين دول الجنوب الطاردة ودول الشمال الجاذبة نظرا لتذبذب وتيرة التنمية في دول جنوب المتوسط، كذلك فشل السياسات الحكومية في احتواء ظاهرة البطالة التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر وكذلك البحث عن الاستقرار الدائم وتحقيق حياة أفضل. وكذلك الأسباب الاجتماعية هي دافع الهجرة مثل الفقر، المجاعة، الأمراض، كذلك صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى، سيارة، هدايا...إلخ وغيرها من الأسباب التي تدفع بسكان المغرب العربي خاصة إلى الهجرة.

إن الهجرة حسب الدارسين مصدرا لتهديد أمن الدول المتقدمة (المستقبلة)، في هويتها ولكن الظاهرة لها انعكاسات سلبية كذلك تهدد الدول المغاربية إذ يؤدي تزايد عدد المهاجرين إلى نقص اليد العاملة وهجرة الأدمغة مما يؤدي إلى استمرار التخلف و التقهقر وغياب الوعي وانعدام نخبة قادرة على التغيير و التطور وإحداث الرقي داخل هذه المجتمعات.

[1] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج4 المؤسسة العربية للدراسات النشر، بيروت، 1994، ص 67

[2] عياد محمد سمير الهجرة في المجال الأورو متوسطي : العوامل والسياسات، مداخلة ضمن : الملتقى إلى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع وآفات تنظم: جامعة المنتوري قسنطينة، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي مركز الشعب والدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 200، ص 220.

كما يعاني المغرب العربي ما يطلق عليه بالفقر الإنساني وهو عبارة عن مصطلح متعدد الأبعاد يرتكز على فكرة مفادها أن الفقر يترافق مع غياب الفرص والاختيارات الضرورية للتنمية البشرية ومع هذا الأساس نجد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد طور في عام 1990م[1] لأول مرة ما يسمى مؤشر التنمية البشرية.

5. البعد السلبي للعولمة على الأمن في المغرب العربي

تعرف العولمة على أنها مجموعة من الحركيات المتشابكة والمعقدة التي تخلق توافقات نفعية أو غير نفعية من الدول والبشر، ويعتبر الكثير من الدارسين بأن العولمة قد وفرت المناخ والوسائل المنتمية التي جعلت منها آلية فاعلة في نشر هذه التهديدات بمختلف أشكالها فالحركيات عبر الوطنية والعابرة للدول في أحيان كثيرة تتعدى إدارة وحسابات الدول لتكون فواعلها غير دولاتية مثل المنظمات، الشركات، الأفراد الفاعلين من أمثال: Bill وحتى بالآلات ، وجماعات الإرهاب، الجريمة المنظمة، التي تستفيد بشكل كبير من التقنيات المتطورة وتكنولوجيات الاتصال في عصر العولمة.[2]

وفي هذا السياق يقول "جوزيف ناي" Joseph Nay ، في: (حيث أن تطور التكنولوجيا والتدفق المعلوماتي الكبير "ثورة المعلومات" صوت وصورة ومحتوى رقمي سمح لجماعات كان نشاطها ذات يوم منحصر في نطاق السلطة المحلية أو الوطنية بالخروج من هذا النطاق الضيق إلى العالمية، واستخدام أسلحة أكثر تطورا أو ضررا.[3]

إذا تصورنا أن جماعة منحرفة في مجتمع ما قد تمكنت من وضع يدها على مواد بيولوجية أو نووية فسوف يصبح بوسع الإرهابيين أن يحصدوا أرواح الملايين في القرن العشرين كانت هذه الأعداد الهائلة من البشر يتطلب أفراد

[1] زايدي بلقاسم، التبادل الحر الأورومتوسطية والفقر في الدول المتوسطة، في مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، العدد 286، ديسمبر 2002، ص 80

[2] أمحمد برقوق، العولمة وإشكالية الأمن الإنساني نقلا عن موقع الأستاذ berkouk-mhamed.yolasite.com/research.php

[3] جوزيف ناي، مكافحة الإرهاب الجديد، نقلا عن موقع commentais/ texte p.orgwww.projectsyndice

مثل هتلر وستالين أن يؤسسوا حكومات ديكتاتورية، أما الآن فمن خلال العولمة فقد أصبح من السهل أن تتصور حملات إرهابية أو حتى آراء يقتلون الملايين بدون مساعدات من الحكومات[1].

فالعولمة كما ذهب إليها الكاتب شوسو دوفسكي Choso DOFSKI هي عولمة الفقر بحيث التكلم على العولمة كسبب رئيسي إلى انتشار التهديدات بصورة كبيرة جدا، ولم تعد تقتصر فقط على التهديد العسكري والذي يكون على الدولة بل تهديدات تؤثر على الدول والأفراد وبالتالي ظهور أبعاد أخرى للأمن وليس فقط البعد العسكري وظهور الفرد كمرجع أساسي للأمن وليس فقط الدولة وبالتالي العولمة هي التي أدت إلى ظهور ما يسمى بالأمن الإنساني لأن التهديدات تتميز بأنها متحركة وذات طبيعة لا تماثلية وغير دولاتية وهذا ما جعل عددا من دارسي الأمن يدعون إلى تنشأت العولمة لضمان حد أدنى من حقوق الحياة باستمرار.

إلغاء العولمة رغم إيجابياتها مثل تحويل الاقتصاد، وعولمة الإنتاج إلا أنها أثرت سلبا خاصة على الدول المتخلفة التي لم تستطع الاستفادة منها كالدول المتقدمة ولو جزئيا ولكن تبقى التحديات التي تواجه الوحدات السياسية هي ناجمة عن العولمة وأضرارها خاصة التهديدات النابعة من دول المغرب العربي، فعن طريق العولمة وصلت هذه التهديدات إلى مناطق أخرى ولم تبق في الوطن الأم، كذلك عن طريق العولمة وصلت تهديدات من دول أخرى إلى دول المغرب العربي وبالتالي تبقى العولمة لمختلف حركياتها هي همزة الوصل بين مختلف العوامل الدولية.

6. الإرهاب وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي:

طوال عقود مضت ظل المغرب العربي ساحة لنشاط ما عرف بالإسلام السياسي[2] الممثل في نشاط بعض الأحزاب والحركات التي تمثل من خلال الاعتماد على منطلقات دينية والمتوجهة بتأثير منها ولم تكن نسبة مشاركتها في الحياة السياسية المتماثلة بين دول المغرب العربي ولا كان تأثيرها في المجتمعات متساويا كونها حاوية لنشاط تحركه . ولم

[1] جوزي ناي مرجع نفسه

[2] الإسلام السياسي: إن هذا المصطلح جاء وليدا لبيئة غير إسلامية حيث ولد غريبا ودخل الساحة العربية عن طريق الترجمة فقد ورد أول من استعمله هتلر

يغب عن أحداثه بع انتشار نشاط الأحزاب والحركات الإسلامية السياسية تهدد الساحة المغاربية تطورا نوعيا في توجه بعض الجماعات الإسلامية حيث انتقل عملها ونشاطها من ساحة السياسة النظرية إلى ساحة العملية المسلحة هذه الحركات التي عرفت انتشارا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة ولا سيما بعد بدء التصادم بين أمريكا وتنظيم القاعدة بعد أحداث 11 سبتمبر هذه التطورات ألقت بآثارها على الساحة المغاربية مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد الأمني فنشأت بدائل الصيغة بدلا من التسمية التي سميت بالإسلام العسكري[1]، هذه الجماعات عملت على التوسع والانتشار والقيام بأعمال التخريب وغيرها وهذا ما اصطلح على تسميته بالإرهاب مهددة بذلك الأمن المغاربي بصفة خاصة و الأمن الدولي بصفة عامة[2] وعرف إقليم المغرب العربي ظاهرة الإرهاب بشكل كبير لوجود عوامل أو دوافع أدت لظهور مثل هذه التشكيلات منها الاستبداد المحلي، الطغيان الأجنبي وما ينجز عنها من توتر وشعور بالظلم والمهانة، ضف إلى ذلك روح التمرد[3] بحيث يحتضن المغرب العربي جماعات إرهابية متشددة وهذا ما زعزع أمنها سنرى ذلك عبر دولها:

أولا: الحركات الإرهابية في الجزائر

ففي الجزائر هناك جماعتان، الجماعة المسلحة و الجماعة السلفية للدعوة والقتال، فالأولى ذات بعد محلي و الثانية ذات بعد خارجي وهذا ما يجعلها على علاقة بتنظيم القاعدة[4] والتي نشأت سنة 1989 بحيث أول من كان يترأسها **عبد المجيد ديشو** والذي قتل وخلفه **نبيل صحراوي** وبعد موته خلفه **عبد المالك دروكدال** المعروف باسم أبو مصعب عبد الودود.[5]

[1] الإسلام العسكري: هذا تعبير يدل على مجموعة الحركات و الجماعات التي تنهج سبيل الصدام العسكري، وتفضل الخيار القتالي في الوصول إلى مراميها وتجسيد أيديولوجيتها في ساحة الواقع الذي لا ترتضيه ولا تطبقه بمن فيه

[2] خالد ابراهيم المحجوبي، الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي والإسلام العسكري، نقلا عن موقع www.ahwen.org/debst/show

[3] محمد فهيم درويش، الجريمة في عصر العولمة 2، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، 2000، ص 53

[4] محمد مقدم، الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة: ملفات تحقيقات الإرهابيين بالجزائر، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، 2002، ص 78.

[5] شبكة النبأ المعلوماتية، تنظيمك القاعدة في المغرب العربي حافظات قرية ووجوه متعددة أفريل 2007 نقلا عن موقع www.enaba.org/baneuoes/62/25htm.

ولقد اختلفت الآراء حول بداية العنف في هذه المنطقة فهناك من يرى أنها وليدة الاستقلال عندما قام الجيش بالستيلاء على السلطة وما كان سائدا في فترته وتواصلت الصراعات بعد ذلك داخل السلطة وقادتنا إلى ظهور الحركات الانتفاضية في 5 أكتوبر 1988واتجاه آخر يصف بالعنف ارتبط بمبادرة ديمقراطية سنة 1991 بعد فوز الحزب المعارض لسلطة الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS.

وهناك من يرى أن الإرهاب في الجزائر ظهر نتيجة الصراع الدائر في نطاق السلطة الجزائرية منذ وفاة هواري بومدين وظاهرة الفساد السياسي وما ترتب عليها من نتائج أدت إلى دخول النظام الجزائري دائرة الأزمة التي نتج عنه اهتزاز شرعية النظام وهو ما عبر عنه بعض السياسيين الجزائريين بصعق هيبة الدولة.

كذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة والذي خلف ظروفا معيشية صعبة بالنسبة للمواطن الجزائري ضف إلى ذلك تنامى عمل التيار الإسلامي التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة وتبع ذلك ظهور بعض الأفكار الغريبة الخاصة بفرض النموذج الحضاري الغربي على العالم والبدء في البحث عن عدد جديد للغرب وقد وجد بعض مفكري الغرب في الإسلام هذا العدد والأمر الذي كانت له ردود أفعال في المجتمعات الإسلامية وهذا ما دفع وساعد على تكوين هذه الجماعات في الجزائر وغيرها من دول المغرب العربي.[1]

نتيجة لكل ما سبق ظهرت هذه الجماعات التي انخرطت في أعمال مسلحة قادت إلى حرب أهلية وعشرية من العنف المسلح[2] وتعتبر الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية أخطر من الجماعة المسلحة حيث أعلنت عن تغيير اسمها ممن السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وللجماعة السلفية للدعوة والقتال أعمال تخريبية إرهابية داخلية وخارجية فقد قامت بمذابح خطيرة في فترة الحرب الأهلية الجزائرية كتلك التي قامت بعدة تفجيرات هزت وسط العاصمة استهدفت بها مكتب الوزراء بالإضافة إلى اعتداءات دامية في منطقة القبائل بشرق

[1] محمد سعيد أبو عامود، الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر، في : مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 113-114

[2] ميل إيست أون لاين، القاعدة في المغرب العربي، عدو مجهول صحة الفراغ السياسي- نقلا عن http www.alwaqt.com/art.php

الجزائر والقيام بعمليات التهريب في الصحراء الجزائرية وعمليات اختطاف الأجانب كلك اعتمدت أسلوب السيارات المفخخة دعت هذه الجماعة إلى مقاتلة الفرنسيين وأبنائهم.

ثانيا: الحركات الجهادية في المغرب:

نجد هناك جماعتين هما: "السلفية للجهاد، الجماعة المقاتلة الإسلامية المغاربية" من أهم الشخصيات البارزة في المغرب نجد "محمد الفزازي" الملقب بأبي مريم قائد للجماعة السلفية الجهادية من بين أعضاءها حسن الكتاني و محمد عبد الوهاب و نجد عبد العزيز أبو البراء، قائد للجماعة المقاتلة الإسلامية و هم على صلة وثيقة بتنظيم القاعدة و الخلايا الموجودة بالمغرب[1].

و يعود ظهور التيار المتطرف من السلفية و المسمى الجهادي بالمغرب إلى بداية عقد التسعينات، بعد حرب الخليج عام 1991 حين ظهر في السعودية و بلدان أخرى عدة رموز خرج بعضهم عن التيار السلفي الوهابي ليعلنوا الجهاد ضد الأمريكي و حينها ظهر خلاف بين العلماء حول جواز الاستعانة بالكافر و دخول الجيوش الغربية إلى الأراضي العربية[2].

و في هذا الإطار يندرج إنشاء الجبهة العالمية لقتال اليهود و النصارى عام 1998 وامتد ذلك التيار إلى العديد من الدول من بينها، المغرب، حيث أعلن بعض الدعاة نصرتهم للقاعدة و بن لادن و هكذا حرم أحدهم هو الحدوشي عمر في فتوى له تعاون المغرب مع أمريكا في حربها ضد طلبان بأفغانستان، مثلما اعتبر مناصرة بن لادن واجبا لأنه في نظره مجدد الجهاد في هذا العصر، و تنامى ذلك التيار في سنوات قليلة، حيث تبنى أسلوبا تنظيميا بعيدا عن الضبط و المراقبة و أصبح العديد من الشيوخ المنطوين لمنهجه كالفزازي، الحدوشي، الشاذلي.

ثالثا: الحركات الإرهابية في ليبيا:

[1] ريما صالحة، صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي، لبرنامج عاى قناة العربية، 8 أفريل 2007 المتحصل عليه من www.alarabiya.net

[2] عبد الحكيم أبو اللوز السلفية، الجهادية في المغرب: الولادة و المسار في مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس العدد 05، 17ؤفيفري 2010، ص 21.

نجد الجماعة الإسلامية المقاتلة، التي تم الإعلان عن انضمامها و مناصرتها للقاعدة في المغرب العربي عام 2007 فقد أعلن أيمن الظواهري عن انضمام الجماعة الإسلامية التي تنظم القاعدة العالمية، و أكد الشيخ أبو الليث الليبي أحد قادة الجماعة هذا الأمر.

و يعتبر بعض قادة الجماعة، أمثال الشيخين أبو يحي الليبي و مواطنه أبو الليث الليبي من أبرز الشخصيات المألوفة لعموم التيار السلفي الجهادي، بل يعتقد البعض أنهم تحولا فعلا إلى قادة في صلب التنظيم القاعدة العالمية و أن الجماعة الإسلامية المقاتلة قد اندمجت و زادت بصورة تامة في تنظيم القاعدة يمكن سهولة ملاحقة جزء من قياداتها في تنظيم العالمي تحت قيادة أبو يزيد فيما يرى البعض الآخر أن الجماعة تستعمل في نطاق ما يسمى بقاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة مصعب الجزائري باعتبار أن ليبيا جزء من الوحدة الجغرافية لمنطقة المغرب و مالي فمن المستبعد أن تستقل الجماعة بتسمية جديدة لذا علينا أن ننظر إلى الجماعة باعتبارها نخبة مؤثرة في تنظيم القاعدة ومساره و إستراتيجية خاصة و أن ما ظهر غلبا ما لها خير عريقة في المواجهات المسلحة و بانضمام الجماعة إلى صفوف القاعدة ستكسب هذه الأخيرة دفعا قويا نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافها في محاربة الأنظمة السياسية القائمة في المغرب الإسلامي و كذلك تهديد المصالح الغربية في المنطقة[1].

إلا أن كان خروج القاعدة الليبية على عن بن لادن عام 2009، بحيث أصبحت تقدم مبادرة ضد العنف للحكومة، و الشعب الليبي بعد ما قام قادتها مراجعات تصحيحية لنهج عمل الجماعات.

و في الأخير يمكن تلخيص الأهداف التي تسعى القاعدة إلى تحقيقها القاعدة هي:

- محاولة تجمع الحركات الجهادية العاملة في دول المنطقة.
- توسع ميدان المواجهة لكل منطقة لشمال إفريقيا و الساحل.
- الاستفادة من احتياطي المنطقة من الشباب لتجنيد المرشحين للعمل في ميادين أخرى خاصة العراق.
- الوصول إلى أوروبا بواسطة إقامة تنظيم في منطقة قريبة.

[1] سالي نسيمة، تهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة المنتوري قسنطينة سنة 2005، ص 63 64.

7. الداعش في المغرب العربي:

مفهوم الداعش: هو اقتصار لتنظيم الدولة السلامية في العراق و الشام و هو تنظيم إرهابي مسلح يتبع الأفكار السلفية الجهادية الوهابية بالإضافة لأفكار و رؤى الخوارج ويهدف أعضاءه حسب اعتقادهم إلى إعادة الخلافة الإسلامية و تطبيق الشريعة و ينتشر نفوذه بشكل رئيسي في العراق و سوريا، لقد انبثق تنظيم داعش من تنظيم القاعدة في العراق الذي أسسه و بناه أبو مصعب الزرقاوي في 2004.

أهدافه:

كان الهدف الأصلي لداعش هو إقامة الخلافة في المناطق ذات الأغلبية السنية في العراق و بعد مشاركته في الحرب الأهلية السورية، توسع هدفه ليشمل السيطرة على المناطق ذات الأغلبية السلفية في سوريا[1].

يعود تناسب تنظيم الداعش في المغرب العرب إلى عودة الأشخاص من ساعات القتال الأفغانية حيث أسسوا الجماعات الإسلامية المسلحة في شرف الجزائر، بعدها ليتحول إلى الجماعة السلفية للدعوة و القتال قبل أن يعلن بيعته "لأسامة بن لادن" و يصبح رسميا فرعا من فروع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، و يفتح ذراعيه إلى الشباب من مختلف الأقطار المغاربية و تأسست تنظيمات جديدة في كل من تونس و ليبيا على غرار "أنصار الشريعة" و كتيبة عقبة بن نافع و غيرها و لكنها بقيت تدور في فلك التنظيم الأم "قاعدة المغرب الإسلامي" التي انتشرت و توسعت في سوريا بسرعة قياسية، و في نفس الوقت بايع جند الخلافة بالجزائر تنظيم الداعش بمناسبة إعدامه لرهينة الفرنسي يوم 24 سبتمبر 2014.

[1] موسوعة ويكيبيدية، تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، www.ar.wikipedia.org/wiki/

لقد اقترب موعد افتتاح فرع من فروع الداعش في المغرب العربي المسمى الدولة الإسلامية في المغرب الإسلامي (دامس) يكون بمثابة الممثل الإقليمي شمال إفريقيا ويعود احتمالات ظهور الداعش في المغرب العربي لظهور مؤشرات انتشاره و هما كالآتي:

– تواجد أعداد ضخمة ضمن مقاتلي داعش بالعراق و سوريا، من دول المغرب العربي، لاسيما من المغرب و الجزائر و تونس و ليبيا، على استعداد الالتحاق بفرع التنظيم لمنطقتهم، لتوطيد الفرع قطريا، و ضمان انتشاره و توسعه جغرافيا بذات المنطقة.

– الجاذبية الكبرى التي بات يمارسها خطاب تنظيم داعش بمواقع التواصل الاجتماعي ومستوى التجاوب المرتفع الذي يلقاه ذات الخطاب لدى الجهاديين

المبحث الثاني: إستراتيجية مواجهة تهديدات في المغرب العربي (اتحاد المغاربي)

تمهيد

تعتبر فكرة توحيد منطقة المغرب العربي من الأفكار الراسخة منذ القديم، و ظلت تقاوم كل عوامل الإحباط بحيث ولدت هذه الفكرة منذ ظهور الحركات التحررية في المغرب العربي حيث جعل منها رواد الحركات التحررية حافزا للنضال الوطني لكل قطر ومحورا لنضالهم المشترك، الذي اعتبره قادة الحركات الوطنية خطوة أولى نحو توحيد المنطقة[1].

و لقد أخذت فكرة إنشاء الاتحاد تتطور مع الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة لاسيما بعد النصائح المغربي الجزائري و التآخي التونسي الليبي، ما نتج عنه من تضييع العلاقات المغاربية، و تهيئة المناخ لبناء المغرب العربي الكبير على أساس الأخوة والتعاون و المصلحة المشتركة و هذا ما سنتناول في هذا المطلب المقسم إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول نشأة الإتحاد المغاربي أما المطلب الثاني أهداف إنشائه و المطلب الثالث آلية عمل الاتحاد المغاربي و معوقاته.

المطلب الأول: تأسيس الاتحاد المغاربي 1989

[1] مطيع مختار، الاندماج الاقتصادي الإقليمي، مجلة الوحدة، العدد 79 فيفري 1992، ص 15.

إن نشأة الاتحاد المغاربي كان نتيجة لعديد من اللقاءات الثنائية بين القادة المغاربية التي توجت بالتوقيع على محاضر محادثات، بحيث أكد فيها قادة المغرب العربي على مواصلة الجهود من أجل بناء اتحاد مغاربي عربي.

كما تم تأكيد على ما يجمع بين الشعوب المغاربية من روح أخوة و تفاهم متبادل و رغبة مشتركة في تدعيم التعاون المثمر بينهم.

و على هامش مؤتمر القمة العربية الطارئة المنتقدة بالجزائر من 8إلى10 جوان سنة 1988 ،تمت عدة مقابلات و مشاورات جانبية بين القادة المغاربة بخصوص بحث المشروع المغربي و ثم الاتفاق على مبدأ المجموعة المغربية.

و قد انعقدت القمة المغاربية يوم 10جوان1988م بزرالدا بالجزائر و من الملاحظ أنه لأول مرة في تاريخ منطقة المغرب العربي تنعقد قمة مغاربية تجمع رؤساء الدول الخمسة التي تكون منها الإتحاد[1].

و تنفيذا لاتفاق زرالدا اجتمعت اللجنة السياسة المغاربية في دورة أولى بالجزائر في موعدها كما تولت اللجنة السياسية المغاربية في دورتها الثانية المنعقدة بمدينة الرباط 27-28أكتوبر سنة 1988.

و قد تم كمناقشة شكل الوحدة و قيامها بين بلدان المغرب العربي و رغم تعدد المشاريع المقدمة لتحقيق هذا الهدف إلا أنها تجمع في محملها على قيام وحدة مغاربية قائمة على أسس اقتصادية و مالية و فنية تكون فيها بطاقة تعريف موحدة لرعايا الدول الخمس، وجواز مقر مغاربي على غرار ذلك المعتمد في المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

كما ارتكز المشروع المغاربي على أسس اقتصادية و مالية و فنية و أمنية، و ليس على أسس الوحدة الشاملة التي يكون تحقيقها من خلال توطيد الشامل في المجالات السياسية والاقتصادية و العسكرية لمعنى توجه نحو اقتصادية كمرحلة أولى على أن يعقبها اندماج اجتماعي و سياسي و عسكري و ثم الوحدة الشاملة في المرحلة الأخيرة.

[1] حضر هذه القمة قادة الدول المغربية و هم الملك الحسن الثاني ،ملك المملكة المغربية و السادة زين العابدين علي رئيس الجمهورية التونسية الشادلي بن جديد رئيس الجمهورية الديمقراطية الشعبية ،العقيد محمد القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر من الجماهيرية الليبية الاشتراكية العظمى و معاوية ولد سيد أحمد رئيس الجمهوري الإسلامية الموريتانية

و قد أبدت الوفود المغاربية حملة من الملاحظات حول هذا المشروع و ذلك في الدورة الثالثة للجنة المغاربية المنعقدة بتونس في 24 جانفي 1989 و من أهم هذه الملاحظات اقتراح الوفود المشاركة بتعويض كلمة مجموعة بكلمة اتحاد لكون المشروع جاء حاملا لكلمة مجموعة.

اتفاقية مراكش و قيام اتحاد المغرب العربي:

تعتبر اتفاقية مراكش بتاريخ 17فيفري1989 الليبية الأساسية و نقطة الانطلاق الحقيقية في تجسيد اتحاد المغرب العربي[1] هذه الاتفاقية كانت نتيجة اللقاء الذي جمع بمدينة مراكش المغربية ما بين 15-17فيفري1989 قادة الدول الخمس المغاربية و مع الملك "الحسن الثاني"(المملكة المغربية) رئيس "الشادلي بن جديد"(الجزائر)الرئيس"زين العابد بن علي"(تونس)"معمر القذافي"(ليبيا)"العقيد ولد سيد احمد الطايع"(موريتانيا)[2] و قصد ضمان نجاح اجتماع مراكش، استقبل "الملك حسن الثاني" بتاريخ 3 جانفي 1989 وفدا من جبهة البوليساريو ما بين 6-8 من نفس السنة، استقبل الرئيس "الشادلي بن جديد" الذي أجرى زيارته الأولى الرسمية للمملكة المغربية بعد أن تم انتخابه للعهدة الثالثة في 22 ديسمبر 1988 حيث اتفق الرجلين على ترك جانبا نزاع الصحراء الغربية في انتظار استفتاء الأمم المتحدة الذي كان من المقرر إجراءه قبل نهاية السنة[3].

و بالفعل فقد دشن القادة الخمسة من خلال الاتفاقية المشار إليها أعلاه منعطفا تاريخيا مبلورة التجمع الإقليمي على غرار التجمعات الإقليمية الأخرى و الذي تم تسميته باتحاد المغرب العربي و قد كانت هذه التسمية نتاج نقاش كبير، حيث اقترح البعض تسمية المغرب العربي الموحد لكن الأغلبية اقترحت تسمية اتحاد المغرب العربي الذي يتلائم أكثر مع الواقع المؤسساتي و الذي يعبر عن كلمة أمة باللغة الفرنسي.

تتألف المعاهدة من 19 ديباجة تم التأكيد فيها على أن شعوب المنطقة تتصل بأواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ و الدين و اللغة، و هي استجابة لتطلعات الشعوب والقادة لما يربطهم من علاقات تصب في السير التدريجي

[1] أسامة بوشماخ، تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية، رسالة ماجستير، الجزائر، 2012، ص 51.
[2] عتيقة طرفاني، التكامل الاقتصادي: حالة اتحاد المغرب العربي، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية، 1995، 2005.
[3] عبد الحميد براهمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة المغاربية، 1996، ص 342.

نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها، و في هذا المجال لا بد من التطرق إلى أهداف اتحاد المغرب العربي و لكن قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن لكل دولة عضوا هدافا من وراء الموافقة على الدخول في الصيغة الاتحادية تهدف من ورائها لتحقيق مصالح معنية أو بلوغ أهداف تسعى إليها، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى أهداف كل دولة من الدول الخمس غداة انضمامها لمعاهدة الاتحاد ثم نبحث في أهداف الاتحاد حسب وثيقة اتحاد المغرب العربي.

المطلب الثاني:أهداف من إنشاء الإتحاد المغاربي:

1/ تونس: هدفت تونس إلى تحقيق ما يلي:

إن انضمام تونس الاتحاد نتيجة القدرات الاقتصادية التونسية المتواضعة يحقق لها مكاسب اقتصادية معتبرة من خلال تصدير العمالة التونسية لدول الاتحاد و خاصة ليبيا التي تشكوا من نقص العمالة و ذلك بعدا عن الضغوطات السياسية.

– الوصول إلى موقف توازني لتونس في منطقة الغرب العربي من الناحية السياسية وذلك في مواجهة دول مجاورة أخرى قوية نسبيا إلى الجزائر و المغرب و ليبيا.

– لعب دور معتبر و غير مهمش، حيث أدركت تونس أنه بالرغم من انتقال الجامعة العربية إليها بعد اتفاق السلام المصري الإسرائيلي، بأن دورها مهمش تقتصر على استضافة الاجتماعات و اللقاءات.[1]

و من ثم انضمامها للاتحاد و رئاسته عن طريق الرئاسة الدورية من شأنه أن يمكنها من لعب دور بادي في منطقة المغرب العربي و بالتالي يفتح لها الآفاق على الصعيد العربي.[2]

2/ موريتانيا: انضمام موريتانيا للاتحاد:

[1] أسامة بوشماخ، مرجع سبق ذكره، ص 53.
[2] مرجع سابق، ص ..

– الاستفادة من التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد، خاصة فيما يخص المشاريع المشتركة نتيجة ندرة الموارد الطبيعية لموريتانيا، بالإضافة إلى مساعيها الاقتصادية من جراء الجفاف و هجمات الجراد، مما يجعلها البلد المحتاج للمعونة المادية من قبل دول الاتحاد.

– استطاعت موريتانيا من خلال الانضمام إلى أمة إقامة علاقات متوازنة مع كل من الجزائر و المغرب، نتيجة الحدود المشتركة، و نتيجة لأن البلدين يشكلان النواة الصلبة في الاتحاد نتيجة الموقع الاستراتيجي و الإمكانات الهائلة المادية و البشرية.

– تهدف موريتانيا إلى التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة الصحراء الغربية و التي تمثل عبئا عليها نظرا للحدود المشتركة، هذا علاوة على التدخل القبلي بين سكان الصحراء الغربية و موريتانيا، و استخدام "جبهة البوليساريو" لشمال موريتانيا كقاعدة لهجمات على القوات المغربية.

– الانضمام إلى الاتحاد ليسهل المهمة على موريتانيا في واجهة التيارات الانفصالية الزنجية عن طريق إقحامها في سكان الاتحاد، و من هنا تقوية العنصر العربي، كما هذا الانضمام يدعم إنشاء موريتانيا المنطقة المغرب العربي و عدم انسلاخها و اندثارها في منطقة دول غرب إفريقيا.

3/ الجزائر: يمكن للجزائر أن تحقق الأهداف التالية من جراء الانضمام للاتحاد:

– الاستفادة الاقتصادية من المشاريع و خاصة في مجال التجارة الخارجية، للتخلص من البطالة و الأزمات اليومية، و كذلك تنمية المناطق الحدودية خاصة مع جارتها تونس عن طريق إقامة مشاريع مشتركة تستفيد منها المناطق الحدودية خاصة مع جارتها تونس عن طريق إقامة مشاريع مشتركة تستفيد منها المناطق المحرومة تؤمن لها الحدود.[1]

– تحسن وضع التجارة الخارجية الخاصة للجزائر خاصة تلك مع الدول الأوروبية، في مجال الغاز الطبيعي الذي تصدره إلى أوروبا عبر كل من المغرب و تونس، و هذا ما يعود على الجارتين تونس و المغرب.

– إن الاتحاد يعتبر فضاء مناسب لتصفية الصراعات الخارجية حيث يمكنها من إنجاحات إصلاحاتها الداخلية.

[1] أسامة بوشماخ، مرجع سبق ذكره، ص 54.

انخراط الجزائر في الاتحاد من شأنه أن يمهد لها للعب دور بارز و مؤثر سواء على الساحة العربية أو الإفريقية، نتيجة لإمكانياتها المادية و البشرية و موقعها الاستراتيجي.[1]

4/المغرب: هدفت المغرب من الإتحاد للتوصل إلى الأهداف التالية:

– مواجهة مشكل البطالة بعد الاستغناء عن العديد من العمالة المغربية من الدول الأوروبية.

– تجاوز فشل الوحدة المغربية الليبية و محاولة استقطاب المحاور التي كانت قائمة في المغرب مثل المحور الليبي–الجزائري،المحور الجزائري–الموريتاني و المحور الليبي التوثيقي.

– الرغبة في التوصل إلى طبيعة مناسبة مؤسسة الخلافات بين المغرب و دول المغرب الأخرى خاصة الجزائر و موريتانيا حول لحدود و كذلك حول مشكلة لصحراء الغربية.

– رغبة المغرب في استخدام صيغة الإتحاد لتصفية الصراعات بالمنطقة عن طريق التفاوض مع جبهة "البوليساريو" و التي مثلت عبئا عسكريا و سياسيا و اقتصاديا إضافيا منذ إعلان الجمهورية الصحراوية، و اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية لها، الأمر الذي أدى إلى عزلة المغرب في المنطقة و لجوءها إلى الحل العسكري لمواجهة المشكلة.

5/ ليبيا: هدفت ليبيا من انضمامها إلى الاتحاد إلى تحقيق ما يلي:

– إضفاء طابع سياسي دفاعي على الاتحاد، بحيث محاولة إيجاد قوة ردع إقليمية لأي اعتداء على أية دولة من دول الاتحاد خاصة ليبيا، لاستمرار تعرضها للتهديدات الخارجية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[2].

– فك العزلة العربية على ليبيا، خاصة بعد فشل الوحدة الليبية المغاربية و محاولات الوحدة مع السودان و انتقال علاقاتها مع تونس من مجال التعاون إلى مجال التوتر.

– يشكل الاتحاد المغاربي بالنسبة لليبيا نواة للوحدة العربية الشاملة، تستطيع من خلاله أن تلعب دورا مؤثرا في المنطقة العربية كما يدعم دور ليبيا في المجال الإفريقي نتيجة لصيغة معاهدة الاتحاد التي تقفل الباب في الانضمام بشرط إجماع

[1] مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص23.
[2] أسامة بوشماخ، مرجع سبق ذكره، ص 56.

الدول الخمس المؤسسة له، و هذا ما يمكن أن يحقق حلم القذافي من ضرورة إدخال المالي و النيجر و تشاد والسودان.

أهداف معاهدة الاتحاد المغرب العربي:

حددت المادة الثانية من معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي و التي تتمثل فيما يلي:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء و شعوبها بعضها البعض.

- تحقيق التقدم و الرفاهية لمجتمعاتها و الدفاع عن حقوقها.

- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل و الإنصاف.

- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

- العمل تدريجيا على تحقيق حرية الأشخاص و انتقال الخدمات و السلع و رؤوس الأموال.

- و إضافة المادة 3 أن السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

1/ الأهداف السياسية:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء و شعوبها بعضها البعض، و ذلك عن طريق الاندماج التدريجي في الاتحاد لعبة مجابهة جميع أشكال التمزق و الانقسام التي شهدتها المنطقة سواء بفعل المستعمر أو نتيجة لأهواء القادة و الرؤساء.

- تحقيق تقدم و رفاهية المجتمعات المغاربة و الدفاع عن حقوقها، و ذلك عن طريق تنسيق المجهودات على كافة الميادين[1].

2/ الأهداف الدفاعية و الأمنية:

– تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء و إقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهما يقوم أساسا على الحوار.

[1] مصطفى الفيلالي، أفاق إتحاد المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي إلخ، 132، 1990 ص 42.

– صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء إذ بعد الاعتداء على أية دولة من دول الإتحاد هو بمثابة على جميع أعضاء دول الإتحاد الأخرى.

3/ الأهداف الاقتصادية:

– العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص و انتقال الخدمات و السلع و رؤوس الأموال فيما بين دول الأعضاء.

– تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الاجتماعية للدول الأعضاء ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا إنشاء مشروعات مشتركة و إعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد[1].

4/ الأهداف الثقافية:

إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته و إلى الحفاظ على القيم الروحية و الخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام و صيانة الهوية القومية ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا بتبادل الأساتذة و الطلبة النجباء مستويات جامعية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون بين الدول الأعضاء[2]

المطلب الثالث: آلية عمل اتحاد المغرب العربي و معوقاته:

إن بناء الهياكل الأساسية لأقطار المغرب العربي، دلالة على تحول اتحاد المغرب العربي من مجرد مشروع سياسي إلى إنجاز قانوني و مؤسساتي كفيل بتجسيد مختلف الاتفاقيات المشتركة المبرمة بين أقطار المغرب العربي في ميادين مختلفة ترمي أقطار المغرب العربي من وراء هذه الإنجازات إلى تحقيق التكامل بدونها البعض حسب إمكانياتها المادية المتوفرة، و كذا تنسيق البرامج و المشاريع التنموية و رغم إبرام العديد من الاتفاقات الثنائية، ظلت التبادلات التجارية بين البلدان المغاربية ضعيفة جدا، و هي غير مستقرة، و غير منتظمة، فهي تابعة للتقلبات السياسية.

[1] أوسامة بوشناخ مرجع سبق ذكره ص 57.
[2] محمد الأمين الجلال أعجال، استراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي، رسال دكتوراه، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر قسم العلوم ص ص 118-120.

فعندما تم توقيع اتحاد المغرب العربي سنة 1989، لم تتجاوز العلاقات التجارية البينية نسبة 3% في حين أنه في أوروبا، عند توقيع معاهدة روما عام 1957، كانت المبادلات التجارية بين الدول الستة المؤسسة للسوق المشتركة تمثل 40% فهذه مقارنة كبيرة، إذ يعود ضعف المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية إلى عدة أسباب منها ما هو ظرفي، و منها ما هو مزمن[1].

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لمؤسسات اتحاد المغرب العربي

لقد نصت معاهدة مراكش من المادة الرابعة إلى المادة الثالثة عشر إلى مجموعة من الأجهزة منها ما هو ذات طابع استشاري، و منها ما هو ذا طابع تقني، و هذا التنوع دفع بعض المحللين إلى القول بأن الاتحاد يبدوا أنه يعيد بطريقة و فيه لإنتاج مؤسسات نجدها في أغلب المنظمات الدولية، و يظهر كبنية كلاسيكية يطبعها التميز ما بين أجهزة سياسية و هي أجهزة لتوجيه و القيادة و أجهزة إدارية تقنية و هي الأجهزة التنفيذية و على هذا النحو سنقسم هذا المبحث إلى:

الهيئات ذات الطابع السياسي و تقني

الهيئات ذات الطابع السياسي:

نصت معاهدة الاتحاد على البناء الهيكلي للاتحاد و تضمنت:

1- مجلس الرئاسة: و يعد أعلى هيئة في اتحاد المغرب العربي، و يتألف من رؤساء أقطار المغرب العربي، و قد أنشئ هذا المجلس بموجب المادة الرابعة و الفقرة الأولى من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، و التي أكدت على "يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء و هو على جهاز فيه" و تتخذ القرارات في مجلس الرئاسة بالإجماع، و بالإضافة إلى أنه لهيئة الوحيدة التي لها الحق في اتخاذ القرار[2]. وقد أثارت هذه القاعدة مجموعة من المشاكل مما أدى بالمغرب إلى اقتراح تعديل و تعويضها بمبدأ الأغلبية المطلقة، و قد تقرر تأجيل البث في هذا الموضوع

[1] مرجع سبق ذكر، ص 60.
[2] وزارة الخارجية المغربية، الوثائق الأساسية لاتحاد المغرب العربي (المغرب، وزارة الخارجية 1993) ص 23.

باقتراح من الجزائر في قمة نواقشط، و تتم رئاسة مجلس الرئاسة لاتحاد المغرب العربي بالتناوب بين رؤساء لأقطار الأعضاء، حسب الترتيب الأبجدي للأقطار لمدة سنة، و ذلك بعد تعديل المادة الرابعة، الفقرة الثانية من المعاهدة في قمة نواقشط حيث كانت فترة الرئاسة في السابق ستة أشهر فقط، و تبدأ في أول يوم من الشهر الأول لكل سنة ميلادية.

و تعقد دوراته العادية مرة واحدة في السنة قبل تعديل المادة الخامسة في قمة نواقشط، حيث كانت مرة واحدة كل ستة أشهر في بلد الرئاسة و المجلس الرئاسة الحق في عقد دوراته الاستثنائية كلما دعت الضرورة لذلك.

إن اجتماعات مجلس الرئاسة التي تعقد مرة واحدة في السنة تنصب حول القضايا الداخلية و الخارجية التي لها علاقة مباشرة و غير مباشرة بالمشروع التكاملي المغربي[1].

يتولى مجلس الرئاسة اختصاصات متعددة التي جعلت منها الجهاز الأعلى مثل ما هو الحال النسبة لعدة تجمعات أخرى، فمن خلال الدورات الستة للمجلس من جانفي 1990 إلى غاية شهر أبريل 1994، نلاحظ أنه لم يوجد تقريبا و لا نشاط واحد لم يفلت من يدخل المجلس، كما يقوم المجلس بوضع السياسة العامة للاتحاد و كذلك الخطوط الأساسية التي ينتهجها هذا الأخير بإنشاء ما يراه ضروريا من لجان وزارية متخصصة للاتحاد مع تحديد نظامها الداخلي.

– يصادق على مختلف الاتفاقيات التي تقوم بين دول الاتحاد.

– تعين مقر هيئات الاتحاد كمقر الأمانة العامة، لهيئة القضائية و اختصاصا لها والمصادقة على نظامها الأساسي، و كذا النظام الداخلي لمجلس الشورى و تعيين الأمين العام، كما يقوم بالنظر في طلبات الانضمام للاتحاد.

يبدي المجلس رأيه في أهم الأحداث الدولية و يتخذ موقفا حول علاقات الاتحاد مع التجمعات العربية الإفريقية و المجموعة الاقتصادية الأوروبية و التجمعات الأخرى[2].

[1] أسامة بوتساخ، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] محمد سليم عمار، التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، العلاقات الدولية، 2001، ص 20.

2- مجلس الوزراء الأول:

يعتبر مجلس الوزراء الأول حسب المادة السابعة من معاهدة إنشاء المغرب العربي جهازا تنفيذيا، و يتكون من الوزراء الأوليين للدول الأعضاء أو من يقوم مهامهم، أخذ بعين الاعتبار غياب منصب وزير الأول بليبيا.

و ما لا يلاحظ على هذا الجهاز أنه نموذج متميز، حيث جاء خلافا لمعظم التجمعات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي أو مجلس التعاون الخليجي.

و يمكن إرجاع مسألة إنشاء هذا المجلس هو الاعتقاد بإمكانية المجلس أن يكون سند للمؤسسات الأخرى للاتحاد و خاصة مجلس وزراء الخارجية، حيث يقوم بدراسة الوضعيات الخاصة بالإضافة لكثرة المشاكل ما بين دول اتحاد الغرب العربي، يجعل الدول المغاربية في حاجة لإقامة جهاز مكون من مسئولين ذوي وزن على المستوى الداخلي، و لديهم صلاحيات تمثيل بلدانهم في الخارج و على علم بالمشاكل السياسية للدول الأعضاء، و هو بذلك مؤهل لفض النزاعات الدستورية الناجمة عن اختلاف وجهات النظر بين الدول الأعضاء[1].

3- مجلس وزراء الخارجية:

جاء في المادة الثامنة من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي ما يلي: "يكون للاتحاد مجلس الوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة، و ينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة، و اللجان الوزارية المتخصصة من أعمال"[2]، فموجب هذه المادة تم إنشاء مجلس وزراء الخارجية لاتحاد، و يمكن تحديد اختصاصات هذا المجلس في النقاط التالية:

- التحضير لدورات مجلس الرئاسة، أي أنه يتم اجتماع وزراء الخارجية للاتحاد دائما قبل دوراته العادية.

النظر في اقتراحات لجنة المتابعة، و اللجان الوزارية المتخصصة و التي تعد دائما قبل اجتماع مجلس وزراء الخارجية للاتحاد.

- دراسة جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة[3].

[1] المرجع نفسه، ص 202.
[2] وزارة الخارجية، مؤسسات اتحاد المغرب العربي (الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية)، 1989، ص 30.
[3] محمد سليم صمار، ص 202.

و فيما يخص مسألة التصويت في المجلس، فيمنح لكل دولة عضو في الجهاز حق التصويت مع الإشارة أن كل دولة لديها صوت واحد، كما لا يجوز لأي دولة أن تمثل دولة أخرى أو تنوب عنها، و يعتمد المجلس على قاعدة الاتفاق لأداء هذه المهمة، متجنبا قاعدة الإجماع المتبعة من طرف مجلس الرئاسة على أساس أن هذه القاعدة تسمح بالنقاش و البحث في المواضيع الحساسة قصد الوصول لحل، و عرض المشاريع على مجلس الرئاسة قصد إقرارها و جعلها واجبه التطبيق على الدول الأعضاء في الاتحاد، حين لا تكون وجهات النظر دائما موحدة نتيجة الاختلافات السياسية و الاقتصادية التي تميز كل دولة من الاتحاد.

إن الاهتمام الأكبر بالنسبة لوزراء الخارجية لأقطار المغرب العربي منصب حول إيجاد حلول لكافة القضايا الشائكة التي تهدد استقرار المنطقة مثل أزمة لوكربي، الأمر الذي استدعى من وزراء خارجية المنطقة إلى تكافئ الجهود بحثا عن مكانة لائقة لاتحاد المغرب في المجتمع الدولي الراهن المتسم بالتكتلات الاقتصادية الكبرى[1].

الفرع الثاني: المعيقات للاتحاد المغاربي:

1. المؤثرات الداخلية لفشل عمل الاتحاد المغاربي:

أولا: أزمة النظام الدولة القطرية و مسألة المواطنة المغاربية:

شهد المغرب العربي انقساما واضحا بين بلدانه، بسبب الاختلافات في الاختيارات الاقتصادية و الاجتماعية التي اختارها كل بلد على حدة منذ بداية السبعينيات و استمرت العلاقات الاقتصادية بعد الاستقلال قائمة على التنافس و ذلك لتشابه المنتوجات الزراعية و المواد الخام و لم تتطور العلاقات الاقتصادية البينية، بل أصبحت السوق الأوروبية المشتركة هي أهم أسواق بلدان المغرب العربي التصديرية.

بالتوازي مع هذه الاختلافات الجوهرية على صعيد استراتيجيات التنمية الاقتصادية للبلدان الثلاثة و تهمشت أيضا فكرة المشروع المغاربي، بسبب الاختلافات الجذرية على صعيد الشرعية الإيديولوجية و السياسية التي كانت

[1] اسامة بوشماخ، مرجع سبق ذكره، ص 65.

تفصل أنظمة المغرب العربي لبعضها البعض، جراء انحياز كل نظام لاختيارات اقتصادية و اجتماعية و ارتباطات دولية محددتين.

شهدت البلدان المغاربية الثلاث تحولات كبيرة في اختياراتها السياسية و الاقتصادية منذ السنوات الأولى للاستقلال جعلت إمكانيات التكامل و الوحدة أصعب و أبعد، ففي المغرب سعت الحركة الوطنية منذ وصولها إلى الحكومة إلى الدفاع عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكوين قدر عام كبير و تقوية الاستثمار الصناعي، إلا أن النظام سيراجع عن هذه السياسة أثر تكوين حكومة ليبرالية سنة 1960 ستعمل على اختيارات ليبرالية تسعى إلى فتح الباب أمام صندوق النقد الدولي و فروضه منذ سنة 1964 و على أثر انتفاضة 1965 و اغتيال القائد الوطني "مهدي بن بركة" و اعتقال أهم قادة الحركة الوطنية سيكون النظام الجديد ليبراليا مرتبطا أشد ارتباط بمصالح القوى الإقطاعية و سيقود منذ هذه الفترة "حزب الاستقلال" الحكومة التي ستشتغل على بناء نمط رأسمالي تابع، و على المستوى السياسي سيسعى النظام إلى تغذية المشاعر القطرية الضيقة و تدعيم اسمها لتعويض المشروع الوحدوي و مشاعر الانتماء إلى المغرب العربي عند الشعب[1].

ثانيا: أزمة الإيديولوجية.

أثرت طريقة حصول دول المغرب العربي على استقلالها إلى حد بعيد في صياغة إيديولوجياتها المعلنة، فهناك دولتان حاضتا كفاحا مريرا من أجل الحصول على الاستقلال أو تغير شكل نظامها من خلال تدخل عسكري، و تلك عادة قد تبنت إيديولوجية ثورية أساسها مركزية دور الدولة في الداخل، و كناهضة الاستعمار و دعم حركة التحرر في الخارج، و قدمتا ليبيا و الجزائر و نماذج لهذه الدول، و على الجانب الآخر، هناك مجموعة من الدول حصلت على استقلالها عن طريق التفاوض ولم يتغير شكل نظامها بطريقة فسرية عنيفة، و تلك قد ثبتت إيديولوجية محافظة أساسا تثبت الأوضاع القائمة، وتنشط دور القطاع الخاص و مقاومة المد الثوري إذ قدمت المغرب نموذجا لتلك الدول[2].

[1] علي الكنز، المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1998، ص 26.
[2] نيفين، و علي الدين هلال، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار و التغيير، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ط3، 2005، ص ص 65-66.

ثالثا: ضعف دور النخب

إن لجوء القيادات المغاربية إلى تبني ما أصبح يعرف منذ نهاية الثمانينات بالإصلاحات الاقتصادية التي أوجبتها و فرضتها في واقع الأمر عوامل البيئة الخارجية لم تحدث الوثبة الاقتصادية التي تتطلبها عملية التكامل و الاندماج من خلال المساهمة في بروز نخب اقتصادية متشبعة بالقيم الحقيقية لليبرالية الاقتصادية، و في هذا السياق يعتقد أن التكامل ينتج عن جهد النخب الاقتصادية في القطاعين العام و الخاص الباحثة عن تحقيق مصالح براغماتية، و هذه المصالح يمكن أن تتعاظم من خلال نشاط تنظيمات فوق قومية داخل منطقة التكامل، و هو ما يجعل هذه النخب تبحث عن أطر العمل المشترك مع مثيلاتها في الدول الأخرى التي تشاركها نفس الرغبة، لكن الإصلاحات التي عرفتها دول المنطقة والتي لم تكن كافية لظهور هذه النخب نتيجة عشوائية و غير العقلانية في القيام بها، وعلى النقيض من ذلك يبدو أن القيادات السياسية في المغرب العربي هي التي استحوذت على النتائج و الامتيازات تمخضت عن هذه الاصطلاحات و من ثم تحولت القيادات السياسية في الأقطار المغاربية إلى "نخب اقتصادية" ذات هيمنة و تحكم جد معقد في النشاط الاقتصادي.

2. المؤثرات الظرفية:

أولا: الوضع الأمني في الجزائر

عرفت الجزائر أواخر سنة 1988 انتفاضة شعبية عارمة نتيجة لتردي أوضاع المجتمع الاجتماعية و الاقتصادية، و كرد فعل ذلك تبنى النظام إصلاحات سياسية توجهها دستور 1989 في 23 فيفري 1989 و لما وقعت معاهدة مراكش كانت الجزائر تعيش بداية الانفتاح السياسي، و هذا ما اعتبره الكثير من المحللين على أنه خطوة إيجابية.

و مع بداية تجسيد هذه الإصلاحات في الميدان (الانتخابات المحلية و التشريعية) بدأت بوادر أزمة سياسية تلوح في الأفق بدءا من الاضطراب السياسي ماي 1991 وصولا إلى إلغاء الانتخابات التشريعية في دورها الثاني بعدما كانت

"الجبهة الإسلامية للإنقاذ" قد حصلت أغلب المقاعد في الدور الأول الأمر الذي أخلط كل الأوراق، فتم إلغاء الانتخابات بتوفيق الدور الثاني منها و منذ ذلك التاريخ دخلت البلاد مرحلة العنف و الاستقرار زادها تجميد و حل كل الهيئات المنتخبة من برلمان و مجالس محلية[1].

و رغم كل هذه الأوضاع الصعبة لم يحدث و أن أثرت على مساهمة الجزائر في البناء المغاربي، لكن استمرار العنف خلق نوعا من التخوف في أوساط الدول المغاربية خاصة تونس و المغرب حيث تخوفت من انتقال الأزمة لديها الأمر الذي ساهم في عرقلة حركة الأشخاص و البضائع داخل الفضاء المغاربي[2].

ثانيا: أزمة لركربي

تعود خليفة الأزمة إلى سنة 1988 أين اتهمت "ليبيا القذافي" بأنها وراء إسقاط طائرة ركاب أمريكية و كان نتيجة ذلك أن وضعت في عزلة تامة بفعل الحصار الجوي المفروض عليها سنة 1992 إذ وضعت هذه الأزمة الاتحاد في موقف حرج حيث أنها من ناحية تربطها اتفاقية بليبيا و التي تنص صراحة على التضامن معها باعتبار هذا الحصار عليها هو اعتداء على باقي دول الاتحاد و من ناحية أخرى فهي تخضع للمواثيق الدولية.

و قد جاءت مواقف دول الاتحاد المغرب العربي اتجاه هذه الأزمة على الشكل التالي:

1- المغرب: ما ميز موقفه الغموض الذي طبع سلوكه في مجلس الأمن على الرغم من مساندته لبعض القضايا العربية، بنصفية عضو غير دائم في مجلس الأمن لم يصوت ضد الحصار و تشديد العقوبات على ليبيا معبرا بذلك ضمنيا عن عدم معارضة المصالح الغربية.

2- تونس: بفعل الفتور الذي طبع علاقتها بليبيا، فإنها لم تبدي موقف صريح و ذلك لم يمنعها من السعي إلى البحث عن الحل للقضية حيث قامت ببعض المساعي رفقة مصر لإيجاد حل سلمي للخلاف الغربي الليبي.

[1] ديدي و لد السالك، اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر و مداخل التفعيل، المستقبل العربي، العدد 312، فبراير 2005، ص 58.
[2] أحمد مصطفى العملة، أحداث الجزائر و انعكاساتها على المغرب العربي، السياسة الدولية، العدد 106، أكتوبر 1991، ص ص 115-121.

3- الجزائر: سبب الأزمة الداخلية التي عرفتها آنذاك فإنها لم تبدي موقف علنيا في بداية الأزمة لكن سرعان ما اتضح موقفها بعد ذلك حيث صرح الرئيس" محمد بوضياف" عقب استقباله للمبعوث الليبي: "نحن متيقنون أنكم تواجهون إرادة تريد تدميركم لكن ما الذي يمكننا القيام به، لا يمكننا خرق الحظر الجوي لأن ذلك سيجرنا إلى إخطار حقيقته.

إزاء هذا الموقف توترت العلاقة بين البلدين و تفاقم الوضع أكثر لما أكد القذافي سنة 1993 باستعداده للوساطة بين قادة الجماعات المسلحة و بين السلطة في الجزائر ، حيث قال أن أمهم في الصلاة و هذا ما أثار حفيظة قادة الجزائر الذين كان ذكر اسم الحزب المحظور كافيا لخلق التوتر حتى أن رئيس الدولة يومها "علي كافي" رفض الإجابة عن اتصالات عقيد ليبيا.

ثالثا: ظهور مشاريع جديدة

1- مشروع الشركة الأورومتوسطية:

في الوقت الذي دخل فيه اتحاد المغرب العربي مرحلة الجمود كانت بالموازاة قد ظهرت مشاريع أخرى تحضر لاستمالته و من أهمها مشروع الشراكة الأورومتوسطية، فقد سارعتا الحكومتان التونسية و المغربية إلى إبرام الشراكة من الجيل الجديد مع الإتحاد الأوروبي سنة 1995 و 1996 على التوالي و فيما يخص الدول المغاربية الأخرى نجد أن الجزائر أبرمت في شهر أفريل 2002 اتفاقية الشراكة مع اتحاد الأوروبي ، أما في ما يخص ليبيا و موريتانيا فلم تشتركا في مشروع برشلونة لسنة 1995 نتيجة للحصار الدولي الذي عرفته ليبيا و باعتبار أن مويتانيا دولة غير متوسطية و قد جاء هذا المشروع انطلاقا من معارضة الدول الأوروبية المتوسطية الفاعلة الثلاثة: فرنسا، اسبانيا و ايطاليا للإستراتيجية الأمريكية الأمنية التي كانت تستهدف إبعاد هذه الدول من إشراكها في أي عملية سلمية داخل حوض البحر الأبيض المتوسط، كما كانت ترى هذه الدول أيضا في أن إستراتيجية الأمريكية تستهدف مراقبة تحركاتها داخل

الحوض و تمتعها من ممارسة إدارة النزاعات داخل هذا الحوض باستقلالية عن الو.م.أ كحل أي نزاع إقليمي أو ترتيبات عسكرية قد تلجأ إليها الدول دون موافقة الو.م.أ و خارج إطار الحلق الأطلسي[1].

2- مشروع ستيوارت ايزنستات (Stuart Eizenstat):

إن التوجه الجديد للتقارب الأمريكي اتجاه دول المغرب العربي يتمثل في مشروع نائب كاتب الدولة الأمريكية "**ستيوارت ايزنستات** " في شهر جوان 1998 هذا المشروع ذات البعد المتعدد الأطراف كان موجه في البداية إلى الدول المركزية الثلاثة للمغرب العربي الجزائر، المغرب و تونس دون إقصاء مبدئي لكل من ليبيا و موريتانيا.

و قد صرح "**ايزنستات** " في تعقيبه على المحاولات الأوروبية للهيمنة على الأسواق المغاربية "بأننا لا نعتقد بأن دولة من الدول[2]" و عليه أطلقت إدارة كلينتون على هذه المبادرة "برنامج الاقتصاد الأمريكي لشمال إفريقيا" و يتمثل المشروع الأمريكي من الناحية التقنية في المحاور الأربعة الآتية:

أ. الحوار ما بين الأربعة "الولايات المتحدة الأمريكية – الجزائر، تونس و المغرب" على أساس منتظم و على مستوى عال في السياسة الاقتصادية.

ب. تعاون اقتصادي مرتكز على التجارة و الاستثمارات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية و من جهة و الفضاء المغاربي من جهة أخرى، مما يتطلب إلغاء الحواجز التجارية و التبادل الحر.

ج. الأهمية المولاة للقطاع الخاص الوطني و الدولي ضمن هذا التعاون.

د. ضرورة اتخاذ الحكومة المغاربية إصلاحات هيكلة تسمح لها بإرسال قواعد القطاع الخاص.[3]

المبحث الثالث: الجذور التاريخية للصحراء الغربية.

تعتبر قضية الصحراء الغربية من النزاعات المعقدة، و هي كما لا يفوت أيا من لباحثون في الموضوع ذكره، آخر المستعمرات الإفريقية التي لم يكتمل فيها مسار الاستقلال كما تشكل إحدى بؤر النزاع التي توتر العلاقات بين

[1] Ministère des affaires étrangères algérienne atelier sur la transition économique et la zone de libre échange.(Alger 29.30 Juin 199)
[2] M, Barose « une offensive nomme eisentat»hiestir magazine N63, (juillet 2001), P15.
[3] Abderaouf Ounaise, sécurité et partenariat en Méditerranée « Revue Pefense National» (Janvier 2001) P34.

الدول الإفريقية، حيث الصحراء الغربية كانت من حصة إسبانيا أي مستعمرة من طرف إسبانيا إلى أن بعد خروج إسبانيا و بعد اتفاقية مدريد الثلاثية المبرمة بموريتانيا و المغرب و إسبانيا سيطرة المغرب على الإقليم و هذا ما سوف نراه في هذا المبحث حيث سنعرض جذور قضية الصحراء الغربية بدءا من الجذور التاريخية مرورا بطبيعة الصراع و جهود الأممية لحل القضية.

المطلب الأول: الصحراء الغربية – معطيات عامة

الفرع الأول: الجغرافيا الطبيعية

لم يكن الصحراء محددا في السابق إذ أنه كان يشمل جزءا من الصحراء الكبرى التي تبدأ من الساحل الأطلنطي لإفريقيا حتى مصر و السودان إذ أن تقم الصحراء الغربية جغرافيا حسب خارطتها القديمة إلى ثلاث أقاليم:

* إقليم طرفاية.
* إقليم الساقية الحمراء.
* إقليم وادي الذهب.[1]

و لكن الحدود الحالية مقسمة حاليا إلى إقليمين واد الذهب و الساقية الحمراء، و تقع الصحراء الغربية في شمال غرب إفريقيا تحدها المملكة المغربية من الشمال (445 كلم)، و الجزائر من الشمال الشرقي (30كلم) و موريتانيا شرقا و جنوبا (1570 كلم) و تمتد حدودها على الساحل الأطلسي غربا بشاطئ يبلغ طوله أزيد من (1400 كلم)، و تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 266,000 كلم^2 و قام الاستعمار بتقسيم المنطقة إلى شطرين الساقية الحمراء شمالا (82,000 كلم^2) و واد الذهب في الجنوب (184,000 كلم^2).

على غرار أغلبية المناطق الإفريقية إن تحديد الجغرافي للصحراء الغربية و إن إطلاق كلمة الصحراء على أراضي الساقية الحمراء و واد الذهب من قبل الاستعمار الإسباني، هي في الواقع تسمية استعمارية تعني "الأرض القاحلة من البشر و الحياة"

[1] محمد محرز لعماري، القضية الصحراوية (تاريخ الصحراء الغربية)، الجزائر المؤسسة الجزائرية للطباعة، 2007، ص 14.

و هي كلمة غير صحيحة ترابيا لأن الدول العربية تعتبر طبيعيا للصحراء الغربية المحيطة بها.

1) الساقية الحمراء و لحمادة:

***الساقية الحمراء:** هذه المنطقة تحمل اسم الواد الذي يعبرها أين يلتقي و يصب في أودية المنطقة هذه الأودية عادة ما تكون جافة، لكن توجد بها الكثير من النباتات على طول السنة – لقرابر – كبيرة و مملوءة بالنباتات كالطلح و الأشجار القوية، و باطن الأرض غني بالمياه، حيث توجد سلسلة من الآبار تحت المنطقة من الجنوب، في منطقة الساقية الحمراء يوجد منجم بوكراع أحد أكبر المناجم في العالم يمتد على طول 84 كلم و عرض 15 كلم.

***لحمادة:** تبدأ الحمادة من شرق الساقية الحمراء، عبارة عن منطقة مستوية كثيرة الحصى و الحجارة تقع على علو مرتفع نسبيا أين توجد الآن مخيمات اللاجئين.

في الحمادة النباتات مفقودة تقريبا بالرغم من وجود المياه الجوفية الأحوال الجوية خلال الصيف و الشتاء بالغة التأثير، قساوة المناخ معروفة حتى لدى اللاجئين.

2) زمور:

يقع زمور في الجنوب الشرقي من الساقية الحمراء، منطقة جبلية متكونة من الحصى و سليكا أين تتساوى سهول حجرية من سلاسل جبلية قليلة الارتفاع يحتوي زمور على كثير من الأودية الجافة مع وفرة المياه الباطنية، أودية خصبة و منحدرات شاسعة تشكل أجمل مناظر المنطقة، إن سلسلة جبال القلتة تعبر عن مركزية هذه المنطقة.[1]

3) أدرار سطيف و الساحل:

تعتبر هذه المنطقة الجزء الأطول في الصحراء الغربية، في الساحل الصحراوي توجد عدة موانئ و مراسي طبيعية.

يمتد خليج واد الذهب الواقع بين شبه جزيرة الداخلة و العرقوب على مسافة 30 كلم و عرضها 20 كلم.

4) تيرس:

[1] محمد محرز، المرجع السابق، ص 14 ص 15.

تعتبر تيرس منطقة واد و سهول فسيحة في موسم الأمطار تنبت الأعشاب و الشجيرات في فصل الصيف تختفي النباتات و تصبح منطقة يابسة.[1]

المناخ: في الصحراء الغربية فإنه على غرار كل منطقة بحرية يمكننا تحديد منطقتين متباينتين بشكل واضح الساحلية و داخلية الأولى هناك اختلافات في أقل درجات الحرارة من الثانية، إذ يمكن تسجيل 19 درجة نهارا و 10 درجات ليلا خلال فصل الشتاء و بشكل دائم، زو 30 درجة نهارا و 14 ليلا خلال الصيف بينما في الداخلية فإن تصاعدات المحرار هي ذات طابع فجائي غير منتظم، بحيث يمكن أن يصل إلى 50درجة صيفا و يهبط إلى 10 15 درجة في ليالي الشتاء.

أما الميزة الأكثر قساوة في المناخ الصحراوي، فهي رياح الداخل، و ريح شديدة الحرارة و تورث أثناء هبوبها شبيه بالاختناق.[2]

الثورات الطبيعية:

زادت الأهمية الإستراتيجية للصحراء الغربية مع تطور مفهوم الجيوبولتيك و شيوع الميل إلى تطبيق نظريات المجال الحيوي، حيث ساعدت الثروات البحرية التي تزخر بها شواطئ الإقليم و اكتشاف الفوسفات و معادن أخرى في استمرار تشبث إسبانيا بصحراء الغربية حيث كانت بالنسبة لهم آنذاك بمثابة الكنز الواعد اقتصاديا لإسبانيا، هذا ما جاء على لسان وزيرها "ألبرتو مارتين آرتافو" سنة 1945.

بحيث منذ اكتشاف المخزن الهائل للفوسفات سهل كان بمثابة وسيلة جذب المستثمرين الشركات الكبرى.

و بالرجوع إلى المعطيات يمكن إجمال المخزون المكتشف من ثروات الصحراء الغربية في الموارد التالية:

1- الفوسفات:

[1] محمد محرز لعماري، المرجع السابق 16 ص ؟

[2] سالفادور بايارين كاري، بارلا كانيت كاستيا، الصحراء في القلب، ترجمة أحمد التيعة، فالنسيا اسبانيا، دار النشر، 1999، ص 11.

يعتبر الفوسفات الصحراوي من أجود الأنواع عالميا (نسبة نقاء 80.65%) و بمثل 10% مؤكدة من الاحتياط العلمي، أي 3,8 مليار طن، في حين ذهبت بعض المراجع إلى أن مجموع احتياطي 6 حقول مكتشفة على امتداد 120 كلم^2 قد يمثل نسبة 28,5 % من الاحتياطي العالمي.

و يعتبر منجم بوكراع أكبر منجم منفرد في العالم بحيث بلغ إنتاجه سنة 1975 م، 2,6 مليون طن.[1]

تحتل الصحراء الغربية الرتبة الثالثة عالميا في إنتاج الفوسفات بعد المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

و بالرغم من أن تم اكتشاف الفوسفات منذ عام 1947 م إلا أنه لم يستقل حتى عام 1963 م عندما بوشر بالإنتاج الفعلي من منجم "بوكراع" الذي يحتوي خاماته على نسبة 85 % من الفوسفات ثلاثي الكالسيوم، و يقدر احتياطه بحوالي 10,000 مليون طن.

(و يتم استغلال ثروة المنجم كغيرها من ثروات الإقليم من طرف الدولة المغربية دون مراعاة وضع الإقليم السياسية على أنه مصنف ضمن لائحة الدول التي يجب تصفية الاستعمار منها) و هذا الاستغلال يتم عن طريق نقل خامات هذا المنجم إلى مرفأ "العيون" قبل أن يصدر إلى إسبانيا و أوروبا مباشرة فوق شريط إلكتروني بحث تبلغ استطاعته 13000 ض في الساعة الواحدة.

2- البترول و الغاز:

مازالت الإمكانيات الهيدروكربوراتية للصحراء الغربية محل دراسة و .....لكن من المؤكد أن الصحراء الغربية تضم أحواض رسوبية تمتلك المؤهلات الجيولوجية و التركيبية التي تضعها في مصاف الأحواض البترولية، و هي حوض داخلي واحد هو حوض تندوف (شمال الشرقي)، و حوضان ساحليان هما حوض العيون – طرفاية (شمال غرب) و الحوض الموريتاني السنغالي (جنوب غرب)[3]

1- حوض تيندوف:

[1] محمد محرز لعماري، مرجع سبق ذكره ص 27.
[2] محاضرة بعنوان: الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عامل توازن و استقرار في المنطقة (ص 07).
[3] محمد محرز لعماري، مرجع سابق (ص 31).

يقع في الأراضي الصحراوية و من هذا الحوض الرسوبي الذي يمتد داخل الأراضي الجزائرية شرقا، المغربية شمالا و الموريتانية جنوبا مشكلا بذلك منخفضا كبيرا تبلغ مساحته ألف كلم مربع تقريبا بطول 875 كلم و عرض يقارب 250 كلم، و لقد تم حفر 9 آبار عميقة و 27 بئر قليلة العمق في الستينات من القرن الماضي في القسم الصحراوي من حوض تيندوف، و أحد هذه الآبار حفر سنة 1965 م في منطقة "أوديات أم ركبة"، و قدرت حينها القدرة الإنتاجية للبئر المذكور بـ 8490 متر مكعب من الغاز الطبيعي.

2- حوض العيون:

يبدأ شمال مدينة الطرفاية جنوب غرب المغرب و يستمر في اتجاه جنوب غرب شاملا بذلك جزء كبير من أراضي الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية و مياههما الإقليمية من "زمور" و حتى "رأس بارباس" جنوب مدينة الداخلة مغطيا بذلك مساحة قدرها 460 ألف كلم مربع تقريبا، و لقد عثر على البترول في بئرين من بين ثمانية آبار في القسم البحري لمنطقة الطرفاية، إذ عثرت شركة (انكسرن) سنة 1970 م في البئر المعروفة باسم (مو2) على البترول من نوع الثقيل على عمق 2088 م و حسب شركة إنتربرايز أويل إنجليزية التي أجرت دراسة جيوفيزيائية لمدة 18 شهر (1999/1998) فإن المنطقة تمتلك إمكانية بترولية كفيلة بجعها إقليما بتروليا كبيرا[1].

3- الحوض الموريتاني السنغالي:

هو أكبر الأحواض الحوان القارية في شمال إفريقيا يمتد من "بلباس" جنوب مدينة " الداخلة" في الصحراء الغربية ليضر المناطق الساحلية جنوب غرب الصحراء الغربية وغرب موريتانيا، السينغال، غامبيا بيساء وتبلغ مساحتها **425068 ألف كلم**، في القسم الواقع في تراب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من الحوض السينغالي الموريتاني لم تحفر إلا بئر واحد هو البئر(**97-1**) الواقعة بين رأس بارباس، الرأس الأبيض على اليابسة في حين تم حفر **13** بئر، موريتاني مم الحوض في سنة **1968** وفي نهاية سنة **2006** دخلت موريتانيا نادي الدول المصدرة للبترول

[1] محمد محرز لعماري، مرجع سابق ص 32.

الثروة المائية:

يؤكد الخبراء الجيولوجيون أن الصحراء على الرغم من أنها عائمة على بحر من خيرات الاقتصادية فهي أيضا عائمة على بحر من ماء الغرب بين طبقات التراب المعادن، صخور فضلا عن توفر الآبار في ريفها و باديتها، وفي إقليم السافتة الحمراء حيث تعتبر بمثابة شريان مائي طويل المسافة **450كلم**.

الثروة السمكية:

الصحراء الغربية ثروة سمكية كبيرة باعتبار أنها مسافة **1400كلم** على المحيط الأطلسي مما دعا اسبانيا والمغرب وموريتانيا إلى استغلال ثلاثي مشترك لهذه الثروة بنسبة **50% لإسبانيا، 50% مشتركة بين المغرب وموريتانيا**.[1]

الحديد والمعادن الأخرى:

يقدر احتياطي المعادن (الحديد) المكتشف لمنطقة " أزميلات آغراشا" بـ **4.6** مليار طن

(**نقاوة الغلرين 65.38%**) وهو ذا قيمة اقتصادية كبيرة لتدني نسبة الشوائب في تركيبته: إضافة إلى إمكانية استخراج **10 مليون طن من التيتانيوم ونصف مليون طن** من **الفاناديوم (المرتبة الثانية عالميا بعد جنوب إفريقيا)** من نفس المنجم.

وتوجد خزانات كثيرة للملح على شكل سبخات (**42 سبخة**) في كل من: (أريدل، عريط، طاح، أم الضلوع) فضلا عن إمكانية استخراج أملاح البوتاسيوم من أحواض البحرية على شاطئ المحيط الأطلسي.

كما أتيت دراسات موثقة قام بها معهد روسي في الإقليم، وجود العناصر الأرضية النادرة والضرورية للصناعات الحديثة، و وجود رواسب معتبرة من خامات النحاس، وتراكيب صخرية تحتوي على الذهب إضافة إلى وجود مناجم لم تحدد قيمتها التجارية تحتوي على الذهب، إضافة إلى وجود مناجم لم تحدد قيمتها يحتوي على اليورانيوم، القصدير، المغنيز، الكروم، المغنزيوم، الرخام،الزيركون، كما تزخر منطقة العيون بالأنواع النادرة من الأحجار الكريمة.

الثروة الحيوانية:

[1] نفس المرجع، ص 35.

رغم أن الاقتصاد الزراعي في الصحراء الغربية محدد بفعل تدني معدلات التساقط وارتفاع معدلات التبخر وقلة مخزون الطبقات المائية الجوفية، قلة المجاري المائية إلا أن الثروة الحيوانية شكلت مصدر عيش السكان منذ القدم، وتمثل الإبل، الماعز، والضأن أساس هذه الثروة.[1]

رغم إختلاف المصادر في تقدير أعداد الثورة الحيوانية في الصحراء الغربية إلا بعضها يقدر عدد رؤوس الإبل لمئات الآلاف.

السياحة و التجارة:

يتوفر إقليم الصحراء الغربية على إمكانيات سياحية متنوعة بساحل الأطلسي يمتد مئات الكيلومترات، و بيئة مناسبة لسياحة المغامرات الصحراوية و الاستكشافات فضلا عن الرياضات البحرية و يرى الكثير أن النشاط السياحي ركيزة بالغة الأهمية في مستقبل الاقتصاد الصحراوي.

كما نتمثل التجارة نشاطا تقليديا مارسه الصحراويين منذ القدم، حيث شكلت المنطق جسر تواصل، عبور القوافل التجارية بين الشمال والجنوب واكتسبت شهرتها في هذا المجال لعقود طويلة وهي مرشحة عند تسوية النزاع لأن تصبح أحد أعطال[2] التجارة القاري

الفرع الثاني: الجغرافيا البشرية:

الخلفية التاريخية:

لقد تطرق العديد من الكتاب والمؤرخين للهوية الصحراوية من خلال القراءات العديدة للتحولات التي مر بها هذا المجتمع فإذا أردنا أن نبحث عن قواعد الهوية الصحراوية فإننا نجدها في الإسلام بحيث رسخوا المسلمون في بلاد الصحراء أساس نظام اجتماعي متطور وأنعشوا الحياة الاقتصادية فيها وبنهاية القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر، قامت أدريا بمحاولات استكشافية استهدفت مناطق عديدة في العالم وخاصة إفريقيا بحثا عن مناطق النقود

[1] نفس المرجع السابق، ص 36.
[2] السيد حمدي بخطيه، الصحراء الغربية .... آخر مستعمر في إفريقيا، الجزائر الجاحظية سنة 2007، ص 08.

والمواد الأولية، الأسواق لتحرير بضائعها إلا أن هذه الحملات سرعان ما تحولت إلى أطماع استعمارية أدت إلى استخدام القوة العسكرية في الاستيلاء على المناطق ذات الأهمية الحيوية ونهب ثرواتها الطبيعية، وكان من نتائج تلك الحملات ظهور مستعمرات جديدة على امتداد المحيط الأطلسي، حيث تسابقت الدول الاستعمارية إلى تقسيم مناطق النفوذ من شمال، وغرب إفريقيا.

وقد كان الاستعمار البرتغالي أول من وصل إلى سواحل الصحراء وبدأ يتوغل في الجنوب حتى وصل إلى عمق الصحراء الغربية عام **1436م**، حيث أطلقوا على الإقليم اسم (واد الذهب Rio De oro) و أقاموا به عدة مراكز متناثرة اتخذوا منها مناطق للانطلاق من أجل تجارة الرقيق، ونقلوا بالفعل العديد من الرقيق الصناهجة، وشارك الإسبان البرتغاليين فيما بعد في إنشاء بعض المراكز الساحلية غير أن هذه المراكز سرعان ما اختفت عندما ظهرت مواقع أخرى أكثر ملائمة للإقامة و الاستقرار قرب مصاب الأنهار في غرب إفريقيا. لذلك لم تجذب المنطقة انتباه الاستعمار الأوروبي إلا في نهاية قرن التاسع عشر حيث بدأت المنطقة بحكم موقعها الاستراتيجي كمنطقة حيوية بين إفريقيا و أوروبا و لذلك زادت أهميتها الاقتصادية.

و من خلال التنافس الاستعماري اضطر البرتغال الخروج من المنطقة و تركها لإسبانيا من خلال مؤتمر برلين 1884 م الذي قسم المستعمرات بين الدول الأوروبية.

و عرف الصحراويون قديما بنظامهم المتميز و المتمثل في مجلس (آيت أربعين) حيث كان بمثابة السلطة العليا التي تضم في تشكيلها وجهاء و الأعيان من كل القبائل الذين تفوضهم هذه الأخيرة لتمثيلها، و يقوم المجلس بسن القوانين الملزمة للجميع و يسهر على الدفاع عن الوطن، و تأمين المداعي و حماية آبار المياه، و الحفاظ على الأماكن الصالحة للحوث و الإشراف على توزيعها و مراعاة حدود التماس مع الحيلان، كما أنه مخول لتفاوض باسم القبائل[1].

أصول السكان:

[1] الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عامل توازن استقرار في المنطقة، مرجع سابق ذكره (ص 8)

كانت الصحراء الغربية أكثر سكانا مما هي عليه اليوم، و بفضل النقوش المكتشفة في العديد من مناطقها شاهد على وجود حياة نشطة في هذا الإقليم، و كثيرة هي القطع الأثرية المأخوذة من هذه المناطق التي تحفل بها المتاحف الأثرية الأوروبية.

و بعد الهزات التي مست المنطقة في العصر الحجري الثالث، و مع تحول هذه الأمكنة إلى أراضي يابسة، تحول السكان من ممارسة الصيد البحري و البري و امتهان تربية الحيوانات، و منذ تلك الحقبة تولد نمطان من الإنتاج في نطاق المجتمع هما: الرعي و الزراعة المحدودة[1]، في نهاية القرنين الثاني و الثالث للميلاد حدثت تيارات نزوح الجماعي غيرت وجه الديمغرافي لسكان بلدان شمال إفريقيا حي تسبب الاستعمار الروماني في نزوح السكان إلى أقاسي المنطقة، و هكذا اجتاحت قبائل زناتة، صنهاجة الصحراء لغربية و أدخلوا معهم الجمل الآتي من شرق لبنان الحصان ثم ليحل محله كحيوان ركوب، نقل، و شمل مجال تنقلهم مناطق السنغال و المالي (السودان الغربي).

و في مطلع القرن الثامن وطأت العرب أقدامهم في الصحراء الغربية حاملين راية الإسلام و حدثت تغيرات جذرية في مجرى تاريخ المنطقة و ذلك بسبب تعاقب القبائل العربية المهاجرة "**بنو هلال**" التي مرت بمصر الفاطمين ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي لتصل بعد قرنين إلى شمال إفريقيا و تستقر في الساقية الحمراء و واد الذهب ليتوسع نفوذها ليشمل معظم الأراضي الموريتانية الحالية، و تمارس عليها السيادة المطلقة كما أن المنطقة وفد إليها الكثير من الأجناس الزنجية من الجنوب و الأوروبية من شمال و إن كانوا قلة بالنسبة لسكان الأصليين (زناتة و صنهاجة) خاصة "لمتونة" حيث توجد إلى حد الآن أودية في الصحراء الغربية بهذا (اللمتوني و اللميتي)، و الأصل العربي (القبائل العربية القادمة من شبه الجزيرة العربية) لدى علينا أن نقول أن الأصول الرئيسية في الصحراء الغربية و هي الأصول العربية و الأصول البربرية صنهاجية و عموما فإن الصحراويين تقليديا هم بدو رحل يعتمدون على الثورة الحيوانية[2].

أما فيما يخص عدد السكان فمن المستحيل أن نقف على إحصاء محدد دقيق كون أغلب الصحراويون غير مسجلين، حيث الاستعمار الاسباني كان يسجل السكان المتمكنين في المدن فقط.

[1] مصطفى الكتاب، محمد بادي، نزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة و قوة الحق، دار المختار لطباعة دمشق سوريا، 1998، ص 21.
[2] الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عامل توازن و استقرار في المنطقة، مرجع سبق ذكره (ص 10).

و كل الإحصاءات التي كانت في صحراء الغربية سواء اسبانية أو مغربية أو موريتانية أو الإحصاءات التي كانت بالجزائر 1966 م نجدها تقدم أرقام غير ثابتة.

أما الحكومة المغربية فتقدمت بإحصاءات مضادة تماما، تؤكد وجود 175.000 أما نسمة من الشعب الصحراوي لديها، و قالت أن هؤلاء الصحراويين موجودون لديها منذ عام 1950 م، نتيجة ضغط الاستعمار الاسباني، و خطة التهجير التي تبعها لإجلاء كل المعارضين له.

و وفق تقديرات الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و واد الذهب سنة 1982 م، فإن عدد السكان بما فيهم اللاجئين في المغرب و موريتانيا و الجزائر بحوالي 750.000 نسمة[1].

المطلب الثاني: جذور الصراع في القضية الصحراء الغربية

الفرع الأول: التنافس الأوروبي على الصحراء الغربية

لقد قاوم الشعب الصحراوي العديد من المحاولات الأجنبية و التي سببها الطمع و السيطرة على طرق القوافل التجارية قديما، و البحث على مواقع إستراتيجية لسيطرة على شواطئ إفريقيا التي اتجهت إليها الأنظار بعد النهضة الأوروبية:

- موقع الجغرافي يربط أوروبا و إفريقيا.
- قنطرة عبور للقوافل التجارية شمالا و جنوبا.
- شواطئ الأطلسية غنية بمختلف أنواع الأسماك.

هذه الأسباب تجعل منها محل أطماع أوروبا و نفسر المحاولات الاستعمارية المتتالية على الصحراء الغربية منذ القرون القديمة حيث في سنة **1478م**، بناء أول مركز أجنبي إسباني في الصحراء الغربية لذا يمكن القول أن علاقة اسبانيا بالمنطقة تعود منذ القديم سنة **1525م**، حتى جاء مؤتمر برلين **1884م**،الذي قسم مناطق النفوذ وقرر إلحاق الصحراء الغربية بإسبانيا نهائيا. لتعرف بعد ذلك بـ " الصحراء الإسبانية

[1] جغرافية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية http/www.h2009jeeran.com

« Sahara Espanola » [1] إلا أن ظهرت التحرشات الاستعمارية بعد إرسال بعثات استكشافية الأوروبية بحثا عن الذهب، ريش النعام والصمغ العربي بحيث في سنة **1572م**، ظهرت بعثات استكشافية داخل أراضي الصحراوية بعدها في سنة **1638م**، احتل الهولنديون إقليم واد الذهب ثم تحكم فيه الإنجليزية بشكل مؤقت سنة **1666م**، إلا أن سلم إلى الفرنسيين سنة **1727م**، بعدها كانت هناك عدة محاولات استعمارية أخرى للإيطاليين سنة **1869م**، والإنجليزية سنة **1972م**، والبلجيكيين سنة **1875م**، لينتهي المطاف بالاستعمار الاسباني في **05 ماي 1884م**،بعد انعقاد مؤتمر برلين كما سبق الذكر حيث اجتاحت جيوش اسبانيا على الصحراء الغربية بقيادة إميليو بونيلي إيماندر إلى مدينة " الداخلة " (فيلاسيني).

أما بعد احتلال اسبانيا للصحراء الغربية تم عقد اتفاق اسباني فرنسي حدد حدود الصحراء الغربية كما تم اتفاق بينها كذلك حول تنازل فرنسا على القطر الصحراوي لإسبانيا، للتفرغ آنذاك فرنسا للأقطار الخاضعة لها وأصبح الاتفاق ساري المفعول منذ سنة **1912م**، الذي أوجب سيادة اسبانيا على التراب الصحراوي بتخلي فرنسا عنه.

الفرع الثاني: تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب البوليساريو

بعدما كانت الحركة الوطنية تنادي بالحرية تنادي بالحرية سلميا متبعة الحل السياسي دون جدوى أعادة تنظيم لغتها وأسلوبها للتحول إلى منظمة مسلحة تحت اسم " الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب " باختصار بوليساريو (Polisario) وذلك بعد عقد مؤتمر تأسيسي يوم **10 ماي 1973م**.

تحت شعار " **بالبندقية ننال الحرية**"

وبعد عشرة أيام فقط، أي في العشرين من ماي من نفس السنة انطلق العمل المسلح، حيث تم الهجوم على المركز الاسباني سلبة " الحكة".

[1] الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية: عامل توازن واستقرار في المنطقة، مرجع سبق ذكره، ص13

تأسست الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب، المعروفة باسمها اللاتيني المختصر (Polisario) لتكون ممثلا سياسيا للصحراويين المغربيين عن الساحة بفعل قوة التآمر، ولتقود الكفاح المسلح بعد فشل كل المحاولات السلمية.

أصدرت بيانها التأسيسي الأول الذي وردت فيه النقاط التالية:

- إن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب جزءا لا يتجزأ من الثورة العربية.

- تساند كفاح الشعوب ضد الاستعمار والعنصر الامبريالية.

- تدعو كل الشعوب لتوحيد الصفوف لمواجهة العدو المشترك من خلال قراءتنا للبيان السياسي نستكشف أن الصحراويين خاب أملهم في كل ما هو سلمي، وفقدوا الثقة التامة في اسبانيا.

الأهداف السياسية:

الأهداف تمثلت فيما يلي:

1- عروبة الصحراء بإرجاعها إلى أصلها العربي كرد أولي على الاستعمار الاسباني الذي حاول وبمختلف الأساليب الاستعمارية إلحاق الأراضي الصحراوية تعسفا بالتراب الإسباني.

2- الرد على الإهمال العربي سواء من قبل الأنظمة العربية المجاورة في شمال إفريقيا أو من قبل الأنظمة العربية التي تبعد مسافات طويلة عن صحراء الغربية و كانت بل العمليات التي تقوم بها جبهة البوليساريو ضد الأعمدة الأساسية للاستعمار بالدرجة الأولى (الجيش، إدارة، ديبلوماسية وتحالفات دولية ...الخ).

عمليات جبهة البوليساريو ضد الاستعمار:

نفذت جبهة البوليساريو أول عملية 20 ماي 1973م معلنة بذلك الكفاح المسلح فتفاجأ الجميع بذلك لا أحد من الدول المجاورة ولا حتى اسبانيا نفيها كانت تنتظر ذلك الهجوم، إضافة إلى أن التأسيس كان سريا إلى أقصى درجة فإن مؤسسي الجبهة لم يكن لهم أي اتصال مسبق بجبهة أو دولة.

الفرع الثالث: الغزو المغربي – الموريتاني:

1- مظاهر الإلتفاف حول المنطقة من طرف المملكة المغربية

المطالب الإقليمية المغربية:

إن سياسة الإلحاق والتوسع الإقليمي التي يتبعها النظام المغربي الحالي يعود تاريخها إلى الزعيم المغربي **علال الفاسي** (**زعيم الاستقلال المغربي**) الذي كان منفيا في القاهرة حيث في سنة **1955م** أصدر خريطة أسماها بـ: " **المغرب الكبير**" التي جعلها أساسا للمطالب المغربية، مع تبني النظام المغربي لمطالب حزب الاستقلال لم يكن عفويا، إنما كانت تتجلى فيه نفس الأطماع التوسعية، وتبدو الصورة واضحة في تصريح **محمد الخامس** في **25 فيفري 1958م**، والذي أعلن فيه عن إرادته استرجاع الصحراء إلى المغرب، كما أن الدستور المغربي لسنة **1961م**، أشار إلى هذه المطالبة وأثناء توقيع المغرب على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في **سبتمبر 1963م**، أعلن الحسن الثاني تحفظه حول المشكلة الحدود مبديا بأن توقيع الميثاق لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف، علة أو ضمني.

- و نفس الموقف اتخذه من جمهورية موريتانيا، حيث ظل ينكر وجودها معتبرا إياها جزء من المغرب حتى نهاية الستينيات من القرن 20 بدا للنظام المغربي صعوبة تحقيق فكرة المغرب الكبير،وبالتالي العودة إلى مسايرة الوضع الدولي الرامي إلى تصفية الاستعمار بأسرع ما يمكن واحترام العلاقات الودية خاصة بعد صدور قرار **2625** سنة **1970م**.

ومن هنا اتخذت السلطات المغربية إلى سياسة حسن الجوار الأخوة وتكوين جبهة مشتركة في مواجهة الاستعمار إذ سرعان ما ظهرت حقيقته لكل الاتفاقات، والعهود التي قطعها عل نفسه فيما يتعلق بتقرير المصير الذي كان ينادي به (**تقرير مصير الشعب الصحراوي**).

المطالبة بالصحراء الغربية:

أمام فشل النظام المغربي في تحقيق إمبراطوريته، اكتفى في الأخير بالصحراء الغربية متذرعا لحجج تاريخية ودينية واجتماعية وقانونية، رغم تفاهتها أمام الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية سنة **1925م**.[1]

2- المؤامرة الثلاثية (اتفاقية مدريد):

أصبح من المؤكد أن المغرب تسعى جاهدة إلى ضم الصحراء إلى المغرب وذلك يظهر ويستنتج من الخطب والبيانات الموجهة رسميا إلى السلطات الإسبانية معتمدة سياسة الإغراء والمساومة بحيث عرض الملك حسن الثاني على استعداده إلى توقيع اتفاقية اسبانية مغربية تنص على الاستغلال المشترك بين البلدين للثروات المائية والبرية التي يحتوي عليها الإقليم، ومن ذلك وجدت اسبانيا فرصتها وبدون أن تخسر شيئا من ثروات المستعمرة تلاقت النوايا المشتركة للنظامين.

ومنذ نتائج توقيع على الاتفاق الثلاثي بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا بمدريد في **14 نوفمبر 1974**، ومما جاء في الاتفاق:

- إنهاء الوجد الاسباني في فترة أقصاها **28 فيفري 1976** على أن يوضع الإقليم خلال الوقت تحت الإدارة الثلاثية.

- أن رأي السكان سيغير الجماعة

حسب بعض التوكيل أن هناك اتفاق سري تبع الاتفاقية يتعلق باستغلال الفوسفات بطريقة مشتركة كما احتفظت اسبانيا بحق الصيد في الساحل الصحراوي بالإضافة إلى تعويض المواطنين الاسبانيين عن أملاكهم لدى مغادرتهم الصحراء الغربية.

إن الشيء المهم في الاتفاقية هو مدى شرعيتها أو بمعنى آخر القيمة القانونية لاتفاق مدريد، وكذلك الآثار التي خلفتها هذه الاتفاقية، والتي جسدها الوجود العسكري المغربي في الصحراء الغربية.

القيمة القانونية لاتفاقية مدريد:

[1] سالفادور باياريس باولا، مرجع سبق ذكره، ص 27-30.

من الواضح أن الاعتبارات السابقة هي التي سادت اتفاقه مدريد أكثر من أية اعتبارات أخرى وبالنظر إلى الجانب القانوني فإنه يمكن أن توجد لها ثلاث اعتراضات هي:

– عدم ملائمة الاتفاقية مع سياسة تصفية الاستعمار المتبعة من طرف منظمة الأمم المتحدة.

– انتهاك هذا الاتفاق لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

– الظروف التي وقع فيها الاتفاق، حيث أنه وقع من طرف دول لا تملك حق ولهذا فيما يتلق بالنقطة

– فانه يمكن الإشارة إلى العديد من قرارات الجمعية العامة، وكذلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن المتعلقة بالصحراء الغربية، والهادفة إلى تطبيق إعلان القرار **1514** على هذا الإقليم، خاصة ما يتعلق بحق الاستفتاء المقرر للسكان الصحراويين، بينما الاتفاقية لم تنص على الاستفتاء الشعبي، و بالتالي لم تتبع الإجراءات المقررة من طرف المنظمة من ثم فإن اتفاق مدريد متعارض مع قرارات الأمم المتحدة.

أما المنظمة الثانية، فإن اتفاقية مدريد قد أبرمت بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية، التي ذكرت فيه الطبيعة الملزمة حسب القانون الدولي لحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، بل أكثر من ذلك فإن هذا المبدأ أصبح من القواعد الحتمية المطلقة التي لا يمكن مخالفتها وفقا للمادة 53 من اتفاقية فينا لسنة 1969 م و الخاصة بالمعاهدات.

أما النقطة الثالثة و الأخيرة، فإننا نرى أن اتفاق مدريد قد أبرم من طرف دولة لا تملك حتى السيادة في الإقليم، فإسبانيا بصفتها دولة وصية ليس لها الحق إلا في إتباع الطرق المتعلقة بتصفية الاستعمار وفقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة إذ لا سيادة لها على الإقليم الصحراوي.[1]

الرد الأممي على اتفاق مدريد :

– للتأكيد من جديد على الحق غير القابل للتصرف للشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفقا لما نص عليه القرار **1514**(**15**) الجمعية العامة.

[1] بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، الجزائر المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987، ص 251،ص 253.

– اتخاذ كل التدابير لكي يتسنى لجميع الصحراويين الأهليين ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم في إطار يكفل لهم التعبير عن إرادتهم تعبيرا حرا صريحا وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع وذلك لمساعدة الدولة القائمة بالإدارة والأطراف المعنية والمهتمة.

– إيكال مهمة اتخاذ الإجراءات الضرورية للإشراف على عملية تقرير المصير إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

وبمقتضى ما ورد في هذين القرارين عن الأمين العام للأمم المتحدة السفير **رايدبيك** (**Ryd Beck**) للقيام بمشاورات قصد تنفيذ هذه القرارات تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره.

وصرح الأمين في رده على الحكومة الاسبانية بتاريخ **25 فبراير 1976** بما يلي:

يبدو أن التدابير الضرورية التي تمكن سكان الصحراء الغربية من ممارسة حقهم في تقرير المصير، لم تتخذ من قبل الحكومة الاسبانية، باعتبارها الدولة القائمة بالإدارة ولا م نقبل الإدارة الانتقالية التي تشارك فيها اسبانيا، وبناءا على ذلك، فحتى لو يسمح الوقت، وقدمت التوضيحات الضرورية بخصوص اجتماع ما يسمى **بالجماعة** والتي أشعرتني بالأمس حكومتهم أنها لم تكن على علم به فإن حضور هذا الاجتماع من طرف مندوب عن منظمة الأمم المتحدة معين من قبلي، قد لا يشكل في حد ذاته تطبيق قرارات الجمعية العامة المشار إليها أعلاه.

كما أعلن الأمين العام، **26 فبراير 1976** أن الشروط الإنسانية لتطبيق الأحكام التي نصت عليها القرارات (**B458**) و (**ب 3458**) غير متوفرة

الفرع الرابع : اجتياح الجيش المغربي للصحراء الغربية

قام المغرب بسابقة خطيرة تمثلت في إرساله 25000 جندي مغربي غازي إلى الصحراء الغربية في **31 أكتوبر 1975م**، واحتلاله لبلدة " **أجديرية**"ل حدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه اسبانيا تنسحب تحت وقع الضربات التي وجهتها لها الجبهة الشعبية لتحرير وادي الذهب والساقية الحمراء، وقبل عملية الاجتياح المغربي بأيام قليلة وتحديدا في **16 أكتوبر** أعلن عن تحضير لمؤامرة جديدة من قبل المغرب أطلقها في **06 أكتوبر 1975م** وذلك من خلال إصدار أوامر بعملية اجتياح للأراضي الصحراوية من قبل **الملك حسن الثاني** ما أسماه بـ " **المسيرة الخضراء**"

التي سماها رأس الصحراويين(**مسيرة الجياع، ومسيرة سوداء**) التي ضمت 35000 مغربي يهدف للاستيلاء عليها، ومن الجنوب كان نظام " **ولد دداه**" في موريتانيا يستولي على بعض مناطق الصحراء الغربية، مثل ما نصت على ذلك اتفاقية مدريد الثلاثية و توالت الأحداث بعد ذلك متسارعة، فقد أعلنت الجمعية الصحراوية التي شكلها المستعمر الاسباني عن حل نفسها في **28 نوفمبر 1975م** وبالتالي تأييدها للبوليساريو وفي **26 فبراير 1975م** كانت اسبانيا تخرج من الصحراء الغربية ودون الوفاء لأدنى التعهدات التي قطعتها على نفسها للشعب الصحراوي وللعالم أجمع تاركة بذلك فراغا إداريا لا زال الشعب الصحراوي يدفع ثمنه إلى اليوم

وأمام كل ذلك لم يكن الشعب الصحراوي وتنظيمه **البوليساريو** صامتا فقد قام جيش التحرير الشعبي الصحراوي بكفاح بطوليا، غير مسار الحرب وفرض على الجيوش إدخال خطط وتكنولوجيات لم تستعمل من قبل، وهكذا كانت خطة الجيش الصحراوي تقوم على التركيز على الواجهة الجنوبية في الفترة ما بين **1975م و 1978م** والتي عرفت في نهايتها باسم " **هجمة الشهيد الولي مصطفى**" وكانت نتيجتها إنهاء الاحتلال الموريتاني في ذلك الوقت.

إضافة لنشاطات الاقتصاد الموريتاني في ذلك الوقت، وهو ما دفع فرنسا إلى التدخل المباشر في النزاع مستعملة الطائرات الحربية خلال سنتي **1977م و 1978م** خوفا على مصالحها في محميتها السابقة (**موريتانيا**) ودعما للجيش الموريتاني ضد الجيش الشعبي الصحراوي.

وقد عرفت هذه السنوات سيطرة تكاد تكون كاملة لجيش التحرير الصحراوي، وهو ما دفع بالجيش المغربي إلى الاستنجاد بسياسات دفاعية جديدة اعتمدت على بناء الحواجز الرملية، مستعينا بوسائل المراقبة عن بعد ومن ثمة انطلقت بناء أحزمة دفاعية كخطة جديدة لمساندة القوى الكبرى ابتداء من سنة **1980م** وبالرغم من هذا فإن الجيش الصحراوي أظهر قدرة فائقة في التكيف و التأقلم مع التحديات الجديدة[1]

أهداف المغرب من احتلال الصحراء الغربية

[1] مالغا دوربارسي كاري، باولا كانت، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

بعد الانسحاب الاسباني من الأراضي الصحراوية، سارعت المملكة المغربية لإعادة احتلالها من جديد وكأن القدر كتب على الصحراويين بأن يعيشوا من احتلال إلى آخر، فنحاول أن نبين ذلك من خلال أهداف التي كانت سبب في احتلال المغرب للصحراء الغربية.

إن من أهم الأهداف التي جعلت النظام الملكي المغربي يهتم بملف قضية الصحراء الغربية بعد انسحاب الاسبان منها:

1- إعادة الاعتبار للنظام الملكي الذي زعزع مرتين في محاولة الانقلاب العسكري الأولى في **جويلية 1971م** والثانية **16 أوت 1972**، فالحسن الثاني وجد في المسيرة الخضراء التي سجلت في **نوفمبر 1975** دخول المغرب الصحراء الغربية المناسبة لأكبر تعبئة شعبية حول " **الوحدة الوطنية المقدسة** "ل بحيث سمحت له قضية الصحراء بتوحيد المعارضة حول الملك باسم الوحدة المقدسة من أجل إعادة المقاطعات الصحراوية إلى الدولة الأم وتوكيل الجيش الملكي مهمة خارج الرغبة في الانقلابات الداخلية فالسلطة السياسية الملكية التي ورثها الملك " **حسن الثاني**" كانت تهدد الضغوطات الاقتصادي والاجتماعية والتهديدات الداخلية الآتية من المعارضة السياسية والعسكرية ومن أبرز مؤشراتها:[1]

- مظاهرات شعبية سنة **1965م** جرت بالدار البيضاء.

- محاولات الانقلاب العسكري " **انقلاب صخيرات ثم محاولة إسقاط طائرة الملك**".

- أكثر من **100** إضراب عمالي في **1975** من أجل رفع الأجور والمطالبة بالحقوق النقابية من جميع القطاعات وفي كثير من الأحيان كان يميز هذه الإضرابات الطابع العنفي والاحتجاجي ضد الملكي.

- صعود التيار اليساري و حملة الإضرابات التي شنها ضد إصلاحات البكالوريا **جانفي 1972**، وفي **مارس 1972 حولي 8000**، طالب طردوا من الجامعات من أصل **13000** بسبب ما عرف بـ " **محرب القبعت**" دامت ثلاثة أشهر.

[1] Diouri Moumen, A qui appartient le Maroc ? France édition l'harmattan, 1992, p 38.

هذه الضغوطات المختلفة جعلت الملك " حسن الثاني" يطرح إعادة تأسيس شرعية النظام الملكي عن طريق ملف الصحراء الغربية وخصوصا أن فكرة المغرب الكبير كانت قد طرحتها المعارضة قبل أن يتبناها النظام الملكي بحيث المراجع التاريخية تشير إلى أن حزب الاستقلال هو أول من طالب بإقليم الصحراء الغربية عندما نشر في **نوفمبر 1955م** ما عرف بالكتاب الأبيض ولم تتبناه الحكومة المغربية إلا في **1960م** كما تبنى حزب مغربي آخر مطالب حزب الاستقلال هو " **الحزب الديمقراطي للإستقلال**" في مؤتمر **1957م** لضرورة إعادة المغرب لحدودها الطبيعية والتاريخية[1]

المطلب الثالث: الإعلان عن قيام الدولة الصحراوية

قامت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب بحضور **66عضو** من الجماعة التي كانت تدافع عن الشعب الصحراوي إبان الاستعمار الإسباني من أصل **101** وأكثر من **60 شخص** من شيوخ القبائل الصحراوية بالإضافة إلى أطر عدد كبير من مناضليها بعقد اجتماع في **عين بنتية** في يوم **1976/02/27** أي بعد خروج المستعمر الاسباني بيوم واحد الأمر الذي ترتب عنه فراغ قانوني في المنطقة الأمر الذي طلب سده و هو ما حدث يوم 1976-02-27 بإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية و هذا نص الإعلان الذي جاء على لسان الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و واد الذهب الشهيد الولي مصطفى السيد.

"باسم الله و بعون من الله و ..... إرادة الشعب الصحراوي، و دماء شهدائنا الأبرار و تتويجا لتضحياتنا الحصار يرتفع اليوم على أرض الساقية الحمراء و واد الذهب علم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بالرغم من هذا الإعلان عن الدولة الصحراوية فهناك دوافع لقيامها وهي:

[1] MOURICE Barber, OP.CIT, P87.

1) إن قيام الدولة الصحراوية لم يكن إلا استجابة لطوح الشعب الصحراوي و تجسيدا لإرادته التي عبر عنها في جل المناسبات و من هذه الأخيرة طلب الشعب الصحراوي من بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة و الذي صرح لها برغبة في الاستقلال الحر[1]

2) الفراغ السياسي و القانون الذي تركه خروج الاستعمار الاسباني عجل بقيام الدولة الصحراوية لملئ الفراغ، أما الوجود المغربي فلا يرتكز على أي أساس قانوني ولا يبرره سوى شرعية الضم بالقوة و هذا الاستعمار و هذا ما أقرته كل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة في إطار حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره"

الأساس القانوني للجمهورية العربية الصحراوية:

لد عرف العمل الدولي سوابق في إنشاء حكوماته مؤقتة تم الاعتراف بها من طرف دول و منظمات كثيرة و أصبح القانون الدولي يعترف بهذه الحكومات و يقر لها بكيان قانوني و يخول لها حق التحدث باسم الشعب المكافح حتى و إن كانت هذه الحكومات ليست لها ممارسة فعلية على الإقليم ما دام الشعب يناضل.

فإن إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية يختلف عن ذلك إذ تعتبر كدولة بمعنى الكلمة أي أن السيادة الإقليمية انتقلت إليها بمجرد خروج اسبانيا وذلك راجع إلى بطلان اتفاقية مدريد وعدم مشروعية وجود مغربي[2] رغم احتلاله لجزء من الصحراء الغربية إلا أن هذا الاحتلال لا ينقص شيء من سيادتها لأن أي تدخل خارجي تعمل البوليساريو بالكفاح المسلح على إزالته استنادا إلى حق الدفاع الشرعي.

و بالتالي هذا لاحتلال لا ينفي سيادة الجمهورية الصحراوية على باقي الإقليم وهو ما تعترف به العديد من الدول خاصة في إفريقيا و أمريكا اللاتينية و آسيا منظمة الوحدة الإفريقية سابقا (الاتحاد الإفريقي) كما تعترف بها الأمم المتحدة و بعض الدول الغربية.

[1] مصطفى الكتاب محمد بادي، النزاع في الصحراء الغربية من حق القوة و قوة الحق، سوريا، دار المختار، 2007، ص 93

[2] نفس المرجع، ص 94.

لهذا استطاعت جبهة البوليساريو أن تكون حاضرة لتمثل الشعب الصحراوي بالرغم من تواجد الاحتلال الاسباني و التآمر ضد الشعب الصحراوي و حملت على عاتقها ميلاد دولة جديدة لتمس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية لها مقوماتها، فنجح المغرب في احتلال 70% من أراضيها إلى يومنا هذا.[1]

المطلب الرابع: إدارة النزاع في الصحراء الغربية

الفرع الأول:ايطار النزاع

1. طبيعة النزاع

إذا اعتمدنا التعريف السلبي، فإن نزاع الصحراء الغربية لا يشكل نزاعا مجتمعيا و لا قوميا و عرقيا و لا دينيا و لا وطنيا، و إذا اعتمدنا التعريف الإيجابي، فهو نزاع دولي ذو طبيعة سياسية بين دولة هي المملكة المغربية، و حركة تحريرية وطنية تمثلها جبهة البوليساريو، هذه الوضعية تجعل الطرفين في وضع متوازي من حيث البحث عن تحقيق الهدف الذي يرسمه كل طرف من خلال القوة والحوار وكذا التحالفات الدولية.

ومن زاوية تسوية النزاعات، يدخل نزاع الصحراء الغربية في سياق ما سمي «Edward Rice» بحروب الصنف الثالث « Guerre de troisième type » وهذا الصنف يحيل على النزاعات التي تبحث فيها الجماعات البشرية عن إنشاء دول خاصة بها في حروب التحرير الوطنية[2] و التي تكون مستقلة عن الدول المستعمرة.

كما تصنف منظمة الأمم المتحدة قضية الصحراء الغربية على أنها مسألة تصفية استعمار، أن إقليم الصحراء الغربية هو إقليم مستقل، مسجل على مستوى النخبة الرابعة المكلفة بتصفية الاستعمار و تطبيق الإعلان 1514 لهذا الشأن، التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

[1] نفس المرجع،نفس الصفحة

[2] Sidi .M.Omar, « Analyses du conflit du Sahara occidental , south Africa- western Sahara relations volume 2, publication isse by the soth africa embassy in algéria, 2010, p 21. »

غالبا ما يوصف نزاع الصحراء الغربية بأنه "نزاع منسي" أو "نزاع مجمد" يتواصل منذ 1975، و تنجر عن عدم حله العديد من الآثار السلبية، على الشعب الصحراوي و على المنطقة كلها المغرب العربي على الأقل

أولا بحيث لم يتمكن بعد من تقرير مصيره من أجل تكريس جهوده للتنمية و على انسجام و تطور المنطقة التي يدور فيها، إذ لا يمكن تصور انسجام في منطقة تعرف بؤرة نزاع قائم ،اتحاد المغرب العربي منذ نشأته في فيفري 1989.

يصر المغرب على اعتبار أن النزاع في الصحراء الغربية يؤثر في العلاقات الثنائية الجزائرية–المغربية، إذ تحاول المملكة المغربية إتمام الجزائر كطرف في النزاع بدل جبهة البوليساريو الطرف الثاني الذي أقرته المعطيات التاريخية و الميدانية و القانونية و الأممية، كممثل وحيد و شرعي للشعب الصحراوي كما يؤثر النزاع في الصحراء الغربية على تطور المنطقة المغاربية عموما، و ينعكس ذلك على التعاملات الاقتصادية داخلها.

و من جهة أخرى، يؤثر نزاع الصحراء الغربي على العلاقات في حوض البحر الأبيض المتوسط و المغرب و الجزائر من جهة و بين فرنسا و الجزائر من جهة أخرى، لاختلاف المواقع و المواقف التي تتحرك منها كل دولة بالنسبة للنزاع في الصحراء الغربية.

كما يستفيد أحد طرفي النزاع – المغرب – من دعم الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا، لكن هذا الدعم لم ينجح في فرض الطرح المغربي، لانتقائه بموجب قواعد القانون الدولي، يصب تطبيق أحكامه باتجاه موقف و مطالب جبهة البوليساريو و يعترف للصحراويين بالحق في الاستقلال إذ قرروا ذلك من خلال استفتاء تقرير المصير منصف و عادل[1] أما اسبانيا فيدخل معطى قضية الصحراء الغربية بقوة في علاقتها مع المغرب خاصة كونه طرفا في النزاع بدرجة أقل في علاقاتها مع الجزائر إذ لا تشكل هذه الأخيرة طرفا في النزاع بل دولة مهمته به تؤيد حق الشعب في تقرير مصيره، و هذا ما سيتم التفصيل فيه في العناصر القادمة للبحث.

2. الأطراف المتنازعة

[1] Zoubir, yahyah, le conflit du Sahara occidental enjeux régionaux et internationaux, ceri, cnrs, paris, ferrier 2010, p 02.

يشكل تشخيص الأطراف المتنازعة و علاقات القوة بينها، و المسائل الأساسية التي يدور حولها النزاع و مصالح كل طرف منها حسب الأوضاع التي يحتمل أن يؤول إليها إحدى أدوات التحليل الرئيسية في قضية الحال يدور النزاع بين الجبهة البوليساريو و المملكة المغربية، باعتبارهما طرفي النزاع بعد إبرام اتفاقيات مدريد و انسحاب اسبانيا والأراضي الصحراوية سنة 1975 م، و انسحاب موريتانيا من واد الذهب 1979 م، كما يمكن التمييز بين هذين الطرفين و الدول المعنية أو المهتمة بالنزاع، تحدد هذه الأطراف والدول المعنية أو المهتمة كالآتي:

أ. **أطراف النزاع**: تشكل أطراف النزاع في الصحراء الغربية مثلما عرفتها منظمة الأمم المتحدة من جبهة البوليساريو ممثلة للشعب الصحراوي و المملكة المغربية.

* **جبهة البوليساريو**: الممثل الشرعي و الوحيد لشعب الصحراء الغربية، وتطالب بالاستقلال من خلال استفتاء تقرير المصير وفق قرارات الأمم المتحدة.

* **المملكة المغربية**: وتطالب بضم إقليم الصحراء الغربية إلى أراضيها على أساس " الحق التاريخي" والذي لحضه الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، التي نفت في ذات الرأي وجود علاقات سيادة للمغرب على إقليم الصحراء الغربية،في الميدان تحتل المملكة المغربية جزءا من الأراضي التابعة للصحراء الغربية.

ب. **الدول المهتمة بالنزاع**: تشترك الصحراء الغربية في حدود برية مع كل من الجزائر وموريتانيا، وبالإضافة إلى هذا العامل الجغرافي، تبلورت مجموعة من العناصر الأخرى التاريخية والسياسية والأمنية جعلت هاتين الدولتين تهتمان بالنزاع في الصحراء الغربية وتسعيان لحله وفق مقتضيات القانون الدولي واللوائح الأمنية.

بالنسبة للجزائر فإن قضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار، تتولى حلها المنظمة المتحدة، طرفاها هما المغرب والصحراء الغربية كي لا يسعى إلى ممارسة حقه في تقرير المصير، كما أنها لا تشكل محور صراع ثنائي مغربي عكس ما يدفع به الطرف المغربي، تساند الجزائر حق الشعب الصحراء في تقرير مصيره ويشكل مسار ثورة التحرير الجزائرية التي استطلعت من خلالها تحصيل استقلالها مرجعا في مساندتها لحركات التحرير في مختلف أنحاء العالم، وتعتبر أن

تطبيق قواعد القانون الدولي ضمن احترام مبادئ الأمم المتحدة تضمن ممارسة هذا الحق من خلال تنظيم استفتاء عادل ونزيه.

أما موريتانيا، فقد كانت طرفا في اتفاقيات مدريد الثلاثية والتي سمحت لها باحتلال جزء من إقليم الصحراء الغربية، إلا أنها تراجعت عنه بموجب اتفاق مع جبهة البوليساريو في **1979م**، واعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

3. الأطراف المعنية بالنزاع

تعتبر اسبانيا طرفا معنيا رئيسيا في نزاع الصحراء الغربية، فقد كانت القوة الاستعمارية السابقة لها، وصاحبة السلطة الإدارية على الإقليم، وبغض النظر عن القيمة القانونية لاتفاقيات مدريد التي انسحبت بموجبها من هذه المستعمرة، فإن هذه الاتفاقيات ذاتها تؤسس المملكة الاسبانية المتعافية في تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وقد خلق ذلك نوعا من المسؤولية التاريخية ترتب عليها واجبات اتجاه الصحراء الغربية وشعبها.

ويعتبر العديد من الملاحظين أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا يملكان مفاتيح حل النزاع الصحراوي نظرا لخصوصية علاقاتهما مع المملكة المغربية ومكانتها في مجلس الأمن الدولي.

وعرفت مختلف مراحل النزاع في الصحراء الغربية تدخلا لمنظمتين معنيتين على المستويين الإقليمي والدولي، هما على التوالي منظمة الإتحاد الإفريقي، ومنظمة الأمم المتحدة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في إطار هاتين المنظمتين، إلا أن قضية الصحراء الغربية لا تزال عالقة.

4. الأسباب الهيكلية للنزاع

تتمثل أسباب النزاع عموما في الوضعيات والعوامل التي تؤدي إلى نشوبه، وتطوره إلى مستويات عنف مختلفة، وتتعدد العوامل التي قد تؤدي إلى قيام النزاعات، ولا تنحصر في عامل واحد، بل تكون محصلة لمجموعة من الأسباب المتفاعلة فيما بينها بشكل ديناميكي طيلة فترة النزاع.

هناك أسباب هيكلية تشكل سياق العام للنزاع، محل الدراسة، السبب الهيكلي الرئيسي يمثله تعارض مطالب طرفية النزاع، يتضح ذلك من خلال مطالبة المغرب بإقليم الصحراء الغربية كجزء من ترابه، واحتلاله لجزء منه عسكريا منذ **1975م**، في حين تطالب جبهة البوليساريو بالسماح للشعب الصحراوي بتقرير مصيره، أدى هذا الوضع إلى قيام مقاومة صحراوية مسلحة امتدت حتى **1991م** ولا يزال النزاع قائما في انتظار تطبيق القرارات المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة بهذا الخصوص.

تتعارض مواقف طرفي النزاع تماما، إذ يتمسك المغرب بطرحه يحق استعادة إقليم مسلوب منه بالقوة، رغم انتفاء هذا الحق بموجب مقتضيات القانون الدولي المعبر عنها صراحة في أحكام الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية و مواقف الأمم المتحدة، وبالرغم من عدم اعتراف أي دولة أو منظمة بذلك الطرح و ترافع جبهة البوليساريو بحق الشعب الصحراوي في تأسيس دولة مستقلة لا تملك المغرب عليها أية سيادة قانونية، تحرره من التواجد الأجنبي و تمكنه من ممارسة حقه المعترف به قانونا في تقرير مصيره.

تلعب هذه الأسباب الهيكلية دورا في اليابسة التي تتبناها اسبانيا تجاه هذا النزاع إذ لا يمكن للقوة المستعمرة سابقا تحديد معالم و اتجاهات سياستها إزاء قضية الصحراء الغربية دون أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجات و مصالح قد لا يقضي إلى تصور حلول قريبة للنزاع، ما أدى بالعديد من المنظرين إلى الانتقال من منطق التعبير عن موقف ما إزاء نزاع تكون فيه مصالح الأطراف متعارضة و الحلول صعبة التحقق، إلى منطق إعادة تعريف أو تحديد النزاع وفقا للأسباب التي تكمن وراء نشوبه، قد تقضي هذه الطريقة إلى إيجاد حلول مرضية لكل الأطراف لمعالجة الأسباب التي أدت إليه.

و ينبغي كذلك التمييز بين الحاجات الإنسانية و المصالح المادية واللامادية، حيث أن المصالح والحاجات المادية قد تشكل مجالا للتفاوض يقضي إلى إيجاد معادلات مرضية لكل طرف، بينما لا تخضع الحاجات الإنسانية اللامادية كالهوية و الأمن و الاعتراف للتفاوض و هي غير قابلة للتنازل[1].

[1] Sidi Mamar op.cit, p 24

تتمثل مصالح المغرب في الحفاظ على النظام الملكي و الإبقاء على نفوذه و سمعته الوطنية و بصفة جزئية على مشروعيته و التي ترتبط كثيرا بصفة متشعبة بقضية الصحراء الغربية، من جهة أخرى، ترتبط تلك بالحفاظ على مصالح شخصية، و جماعية لجماعات تشكل الصحراء الغربية مجالا لمصالحها الحيوية و يتعلق الأمر بالنظام العسكري الذي يتواجد جزء هام منه في الصحراء الغربية و الطبقة السياسية و رجال الأعمال الذين ينتمون إلى نظام المخزن.

و تتمثل مصالح جبهة البوليساريو في تحقيق الاستقلال كمطلب محوري، و دحر الشعور الجماعي لدى الشعب الصحراوي بأن هويته مهاجمة و مغفلة، أراضيه مسلوبة من طرف الدولة المغربية الأمر الذي أوى به إلى اعتماد المقاومة المسلحة، إلى غاية 1991، وقبوله باتفاقيات السلام عندما قبل الطرف المغربي بتنظيم استفتاء تقرير المصير برعاية منظمة الأمم المتحدة.

إلا أن جو الحذر و الحيطة و انعدام الثقة لا يزال سائدا، خاصة بعد تراجع المغرب عن الالتزام باستفتاء تقرير المصير مثلما نصت عليه خطة الأمم المتحدة، و مطالبته بتعديل صياغة الأسئلة التي سيستلمها الاستفتاء و رفضه لإدراج خيار الاستقلال ضمن تلك الأسئلة.

5. حركية النزاع:

يترجم النزاع وضعا حركيا في تطور مستمر، و حتى إن بلغت الأطراف نقطة مسدودة إلا أن خصائص النزاع لا تكف عن التغيير، كما أن طريقة الاستجابة و ردود الفعل من الأطراف و الوسائل التي تستعملها للتوصل إلى أهدافها تؤثر و نوجه مسار النزاع فكل فعل لطرف ما يحدد ردة فعل الطرف الآخر، بالتالي يحدد نموذج الفعل رد فعل حركة النزاع عموما.

مثلا: شكلت المسيرة الخضراء و الاحتلال العسكري المغربي للأجزاء من إقليم الصحراء الغربية في نوفمبر 1975 م، أحداثا مفصلة أدت إلى نشوب النزاع بين الطرفين المغرب و جبهة البوليساريو ثم تصاعدت وتيرة النزاع إلى غاية بداية الثمانينات و مع بداية التسعينات تراجعت حدة النزاع مع بناء المغرب لجدران الحماية والتفكير في التكاليف الباهظة التي يستعملها الطرفان إذا استمرت الحرب، تجلى لطرفين حينها أن الخيار العسكري لم يكن ليحل النزاع.

هذه الوضعية سمحت لمنظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي حاليا) و منظمة الأمم المتحدة التدخل و التفاوض حول اتفاق حول اتفاق سلام قبل به كل من الطرفين، مع وقف إطلاق النار تحت رعاية الأمم المتحدة سنة 1991 م، هو اتفاق لا زال ساري المفعول إلى غاية الآن و أدى إلى التخفيف من حدته، و لكنه من جهة أخرى أفضى إلى حالة لا حروب و لا سلم، يصعب معها تحديد مؤشرات توضح الحلول الممكنة والمحتملة للنزاع.

عرفت الحقبة الأخيرة للنزاع في الصحراء الغربية نشاطها مكثفا، تواصل من خلاله أجيال جديدة من الصحراويين مقاومة سلمية لتحميل حقها في تقرير المصير من خلال عناصر من بينها توعية المجموعة الدولية حول مسألة حقوق الإنسان، استغلال الثروات الطبيعية الصحراوية، تشكل حالة الناشطة أمينتو حيدر مثالا موضحا لذلك، حيث أن التداعيات الدبلوماسية التي أحدثها اضطراب هذه المناظلة الصحراوية عن الطعام في نوفمبر 2009، كان لها أثر كبير إلى حد جعل المبعوث الشخصي للأمين العام للأسر "كريستوفر" بطلب في جلسة مغلقة للمجلس في 28 جانفي 2010 إدراج مراقبة حقوق الإنسان في صلاحيات المينورسوا[1] و التي تشكل قوة الأممية الوحيدة حتى الآن التي لا تملك هذه الصلاحيات لسبب اعتراض فرنسا على هذا المطلب في أفريل 2009[2].

يبقى حل النزاع عالقا نظرا للمواقف المتناقضة الطرفي النزاع، من جهة، و المصالح الجيوسياسية في المنطقة من جهة أخرى، و يلقى الموقف المغربي تشجيعا خارجيا يسمح له بممارسة ضغط في لقاءاته مع الجانب الصحراوي، في 1991 قبل الطرفان خطة السلام أهمية تقتضي وقف إطلاق النار و تنظيم استفتاء تقرير المصير، لكن كل المحاولات تنظيم استفتاء تقرير المصير، و يرفض مواصلة المفاوضات إذا كان هنالك طرح للموقف الصحراوي مع الخيارات الأخرى متجاوزا بذلك توصيات الأمم المتحدة التي تؤكد ضرورة التفاوض دون شروط مسبقة، و بحسن نية، من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل و دائم و مقبول للطرفين على أساس تقرير المصير للشعب الصحراوي حسب ما نصت عليه التوصية 1871 (2009) لمجلس الأمن الصادرة بتاريخ 30 أفريل 2009 و هي توصية التي تمدد عهدة المينورسو حتى أفريل 2010.

[1] بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية، أنشأت بموجب قرار 690 الصادر عن مجلس الأمن الدولي 1991.
[2] ZOUHIR Yahia, Hop, op cit, p3.

يبدو موقف جبهة البوليساريو أكثر مرونة إذ لا ترفض هذه الأخيرة إدراج المقترح المغربي ضمن خيارات الاستفتاء لكن يطلب أن يدرج كخيار ثالث غلى جانب خياري الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب، على الرغم من أن معطيات الواقع في الميدان تخدم المغرب الذي عزز تواجده المادي في إقليم الصحراء الغربية.

و تفيد التجربة على مستوى مجلس الأمن أن الدول المساندة للمغرب لا ترغب في فرض حل يشمل خيار الاستقلال مثلما كان عليه الحال بخصوص خطة بيتر الثانية سنة 2003 التي لم تحز مصادقة مجلس الأمن رغم أن الولايات المتحدة لم ترفض هذا الحل، لكن الفيتو الفرنسي حال دون المصادقة عليه.

يمكن ملاحظة التوجه إلى شكل من الإجماع الضمني بين كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و اسبانيا على دعم مقترح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب في 2007، و هو ما يعتبر اعترافا ضمنيا للمغرب "بحقوق سيادية" على الصحراء الغربية رغم أنها في مواقفها الرسمية تخالف هذا التوجه[1].

بعد أن قدم المغرب ذلك المقترح، عقد لقاء غير رسمي مع جبهة البوليساريو بالنمسا في فترة من 10 إلى 4 أوت 2009، بتنظيم من المبعوث الشخصي "كرستوفر روس"لكنه لم يحقق نتيجة ملموسة.

في الفترة الحالية لا تبدوا معالم حل النزاع قريبة، و قد صرح مبعوث الأمم المتحدة للصحراء الغربية كرستوفر روس بأنه من الواضح أن النزاع سيدوم، بحيث لم يرضى أي من الطرفين لاعتبار مقترح الطرف الآخر كقاعدة وحيدة للتفاوض بينما يواصل هو زياراته الميدانية إلى كل من الصحراء الغربية، و المغرب و الجزائر و اسبانيا، في شكل من التفاوض اللا مباشر بين طرفي النزاع و محاولة تفعيل دور الدول المهتمة والمعنية للتوصل لحل دائم.

فرع 2: دور المنظمات الدولية في نزاع الصحراء الغربية

عرف النسق الثاني من القرن العشرين تنامي دور المنظمات الدولية في حل النزاعات بين الدول على اختلاف طبيعة مل منها، يقوم ذلك النشاط على اعتبار أن الأطر المتعددة الأطراف تساعد على تحديد أرضية للتفاوض بين الأطراف المتنازعة.

[1] ZOUBIR Yahia H, op.cit, p4

1- جهود منظمة الأمم المتحدة لحل النزاع في الصحراء الغربية:

منذ أن انضمت اسبانيا إلى منظمة الأمم المتحدة سنة 1956، أصبحت قضية الصحراء الغربية الواقعة تحت سيطرة اسبانية باعتبارها الدولة القائمة على الإدارة أن تقدم المزيد من المعلومات و التوضيحات حول تسييرها لشؤون إقليم الصحراء الغربية، و فيما يلي أهم المراحل التي ضيعت نشاط الأمم المتحدة لهذا الخصوص.

قدمت اللجنة الخاصة بالأمم المتحدة المعنية بحالة تنفيذ القرار 1514 (15) في 14 ديسمبر 1964 مقترح قرار تطالب فيه اسبانيا بتمكين السكان الصحراويين من ممارسة حقهم في تقرير المصير، و قد حاز هذا القرار على مصادقة الجمعية العامة[1].

أنشأت منظمة الأمم المتحدة بعثة لتقصي الحقائق بخصوص النزاع في الصحراء الغربية و في الفترة الممتدة بين ماي و جوان 1975، قدمت هذه البعثة التي كان يترأسها السفير سيمون أكيا(Simon Akia) من ساحل العاج، تقريرا وصف الحالة السائدة في الصحراء الغربية، و تضمن ما يلي، قد عبر السكان بصفة قطعية عن إرادتهم في الحصول على الاستقلال، و ضد الأطماع

التوسعية لكل من المغرب و موريتانيا و قد تجلى ذلك واضحا من خلال الاتصال بالأغلبية الساحة من هؤلاء السكان[2].

واجهت المنظمة سنة 1975، قبيل الانسحاب الاسباني من الإقليم الصحراء الغربية موقفا يضع الجمعية العامة أمام وضعية أين سيكون عليها أن تصادق على قرارين متناقضين الأول من اقتراح مغربي، يخطر باتفاق مدريد و يشير إلى مقتضياته و الثاني لا يعترف بهذا الاتفاق و يؤكد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بمسؤولية اسبانيا و المم المتحدة في تطبيق هذا المبدأ، كما يدعو الأطراف المعنية بالامتناع عن أي عمل يتجاوز توصيات الجمعية أمام وضعية أين سيكون عليها أن تصادق على قرارين متناقضين.

[1] مذكرة حول الصحراء الغربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقتطف من إعلان المؤتمر الخامس لرؤساء دول و حكومات بلدان عدم الانحياز، كولومبو، أوت 1976، ص 16.

[2] مذكرة حول الصحراء الغربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقتطف من إعلان المؤتمر الخامس لرؤساء دول و حكومات بلدان عدم الانحياز، كولومبو، أوت 1976، ص 14.

و في سنة 1987 انعقدت الجمعية العامة، و صادت على قرار يؤكد أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار يتم حلها على أساسها ممارسة الشعب الصحراوي لحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره و الاستقلال، و يشير إلى القرار 104 الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية و الذي يطلب من المغرب الذي يطلب من المغرب الدخول في مفاوضات مباشرة مع جبهة البوليساريو لوقف إطلاق النار و تنظيم استفتاء تقرير المصير دون أي عائق إداري أو عسكري، تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المم المتحدة تمت المصادقة على هذا القرار بـ 93 صوتا و امتناع 40 و عدم مشاركة المغرب المر الذي يترجم القبول الواسع الذي كانت تحظى به المقاومة الصحراوية في الأوساط الدولية.

بعد حوالي عام، اتخذت منظمة المم المتحدة خطوة جديدة في طريق حل النزاع ففي 11 أوت 1998 سلم الأمين العام للأمم المتحدة لكل من المغرب و جبهة البوليساريو ومقترحات حل سلمي وافق عليها الطرفان في 30 أوت 1980، مع التعبير عن مجموعة من التعليقات و الملاحظات، تشمل مقترحات الحل المستوحاة من القرارات السابقة الصادرة عن المم المتحدة خطة بمرحليتين.

أ. المرحلة الأولى يتم فيها وقف إطلاق النار و إجلاء القوات المغربية المتواجدة في الإقليم الصحراوي حيث يتم تقليص القوات المغربية بوتيرة مناسبة ، و بأعداد هامة وبصفة تدريجية.

ب. المرحلة الثانية تضم إنشاء بعثة ملاحظين أممية من أجل معاينة وقف القتال وتطبيق وقف إطلاق النار، تبادل الأسرى، و تحديد مواقع الأطراف لدى وقف إطلاق النار و الإبقاء على قواتهم في الأماكن المحددة من طرف الأمين العام للأمم المتحدة.

ت. حددت الفترة التي تفصل وقف إطلاق النار عن تنظيم الاستفتاء مبدئيا بـ 24 أسبوعا، يتكل خلالها الأمين العام للأمم المتحدة السلطة الوصية و الحصرية و المختصة في أي مسألة متعلقة بالاستفتاء و تنظيمه و مراقبته، كما يكون لاتخاذ كل الإجراءات الضرورية لضمان حرية التنقل و أمن السكان، يساعده في ذلك مجموعة إسناد تسمى:

Minurso [1] يؤسسها مجلس المن و تقر الجمعية العامة ميزانياتها و مبعوث خاص للأمين العام إلى الصحراء الغربية[2]

.

منذ خريف 1980 صادقت الجمعية العامة بالإجماع على القرار 738(44)، الذي يترجم رغبة فعلية للوصول إلى تسوية النزاع، يؤكد هذا القرار أن قضية الصحراء الغربية يجب أن تحل بواسطة استفتاء تقرير المصير بدون عائق إداري أو عسكري، هذا و تراقبه المم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية، لكنه لم يؤكد عل ضرورة التفاوض المباشرة بين المغرب و جبهة البوليساريو.

إن القرارات و اللوائح المشار إليها أعلاه ما هي إلا عينة من القرارات الأممية العديدة التي صدرت لخصوص قضية الصحراء الغربية، و التي تحيل كل منها عل القرارات التي سبقته، و يشرك معها في التأكيد على قضية الصحراء و هي قضية تصفية استعمار وأن حلها يكون وفق مبدأ تقرير المصير بواسطة استفتاء حر و عادل.

لكن و بالرغم من كل القرارات و التوصيات الأممية، لم يتم بعد التوصل إلى تطبيق فعلي لخطة السلام، كما أن العديد من الصعوبات واجهت و تواجه إلى اليوم تنظيم استفتاء تقرير المصير، على رأسها تحديد تشكيلة الحجم الانتخابي الذي سيعبر عن الرغبة الحرة إما في الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب.

في هذا السباق كان المخطط الأول للأمن العام للأمم المتحدة ينص على أن كل الصحراويين الذين أحصتهم السلطات الاسبانية سنة 1974 و البالغين من العمر 18 سنة أو أكثر، سيكون لهم الحق في التصويت لتقرير المصير، بغض النظر إن كانوا متواجدين داخل أو خارج إقليم الصحراء الغربية.ثم تقرر فيما بعد مراجعة ذلك الإحصاء لشطب أسماء الأموات و لدراسة الطلبات الجديدة لأشخاص لم يشملهم إحصاء 1974، إلا أنهم يطالبون بحقهم في التصويت لكونهم صحراويين 1974.

[1] Mission des Nation Unis pour l'organisation d'un référendum au Sahara occidental

[2] هو المنصب الذي تداولت عليه العديد من الشخصيات من بينها Gros Espieu من الأورغواي، man2 من سويسرا الذي عينه الأمين العام السابق خافيير بيير ليزوي كوبيلار في29 أفريل1991، يعقوب خان من باكتسان، الذي عينه الأمين العام السابق بطرس غالي عام : 1992، جيم بيكر الأمريكي الذي عينه الأمين العام السابق كوفي عنان و أخير كويستو كروس من الو.م.أ الذي عينه بان كيمون 2009.

لكن وقع الاختلاف ف قراءة كل من جبهة البوليساريو و المغرب لهذه الاتفاقية فقد اعتبرت جبهة البوليساريو المغرب 1974 وافيا و أن تكملته لا تكون إلا بصفة هامشية بينما اعتبر المغرب أن العديد من العشرات الآلاف من الصحراويين لم يتم إحصاؤهم، ويجب تمكينهم من حق التصويت و لم تنص المشاورات التي نظمها الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن إلى تطور قبلي في حول شروط القبول للتصويت، و يبقى السؤال مطروحا حول إمكانية تنظيم الاستفتاء فعلا، حول جدرانه في الظروف الراهنة مع التركيبة السكانية الجديدة التي لا يمكن أن يحفز دور المغرب في تشكيلها.

إذا كان حل قضية الصحراء الغربية يعزي إلى منظمة الأمم المتحدة، مثلما لا تغفل مختلف الجهات الرسمية لمختلف الدول عن الإحالة إليه، فالواقع العملي و تحاليل الدارسين في حقل العلاقات الدولة تشير إلى أن متاح الحل تحوزه فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، لكونهما تملكان حق الفيتو في مجلس الأمن و لا تتوانيان عن استعماله، كما أنهما حتى و إن لم تعترفا بسيادة المغرب على الإقليم إلا أنهما سمحتا لهذا الأخير بتعزيز موقعه و تواجده هناك.

و بما أن إنشاء دولة صحراوية يعتبر عامل لا استقرار للمملكة المغربية التي تملك فيها فرنسا مصالح اقتصادية سياسية عسكرية و ثقافية كبيرة [1] فان الموقف الفرنسي يبدو واضحا نظرا لموقف المصالح الجيوسياسية، حيث لم تخفي الحكومات الفرنسية المتعاقبة عدم موافقتها على إنشاء دولة صحراوية قد تكون متأثرة بالنهج الجزائري و قد تكون حليفة لها في المنطقة.

2. جهود الاتحاد الإفريقي في حل قضية الصحراء الغربية:

إن مواقف الاتحاد الإفريقي من المشروع الأممي الذي قدمه جيمس بيكرمت. إن مواقف الاتحاد الإفريقي اتجاه القضية الصحراوية هي مواقف ثابتة منذ الاحتلال الاسباني أيضا الاحتلال المغربي للصحراء الغربية، فاعترف بعضوية الصحراء كعضو في الاتحاد الإفريقي، فهو بذل كل ما بوسعه من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوي. كما نجد الاتحاد الإفريقي من المشروع الأممي الذي قدمه جيمس بيكر متوافق مع الشرعية الدولية،إذ أمانة و أن أشار الاتحاد الإفريقي

[1] تزود فرنسا المغرب بـ 70 بالمائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و كانت الشريك التجاري الأول له و أهم مستثمر فيه، قبل أن تسبقها اسبانيا.

إلى ضرورة احترام حق الشعب الصحراوي حتى استقلاله، و بذل الاتحاد الإفريقي إبان تطبيق هذا المشروع كل الجهود للسهر على تطبيق كل ما جاء به السيد جيمس بيكر المبعوث الشخصي المنظمة من طرف الأمين العام. [1]

أما فيما يخص مسار المفاوضات فقد كانت منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا)، أول من حاول حل هذا المشكل عن طريق محاولة تقريب وجهة نظر الطرفين المنازعين، من خلال لقاء بـ:بماكو في مالي سنة 1978 و هو أول لقاء بين جبهة البوليساريو و المملكة المغربية و قد أشرف عليه رئيس مالي آنذاك موسى تداوري و لقاء الجزائر الذي تم في أفريل سنة 1983[2] و كانت هذه الجهود من أجل إيجاد حل سلمي ودائم يضمن الاستقرار في إفريقيا و يحافظ على أمنها الداخلي بعيدا عن الأطماع الكبرى و التدخلات الخارجية.

و نجد كل من مشرعي اتفاق الأطراف و التقسيم فقد رفض الاتحاد الإفريقي أي حل يكون مفروض على سكان المنطقة و منه فأي حل لابد و أن يمر عبر استفتاء حولها و حول الاستقلال.

نجد موقف الاتحاد الإفريقي من القضية في عهد بان كي مون ممثل لمبعوثه الخاص الأول "بيترفالس" الذي قال أن فكرة الاستقلال هي فكرة تقليدية غير قابلة للتطبيق، طبعا كان موقف جبهة البوليساريو رافضا لهذا التصريح و اعتباره تصريح مجحف في حق الصحراويين و هذا التصريح عارضه الاتحاد الإفريقي و اعتبره يصب في مصلحة المملكة المغربية التي تحول دول أي حل للقضية الصحراوية، و كذلك المبعوث الجديد كرستوفر روسو الذي بدأ مسلسل المفوضات منذ 2006 إلى غاية أفريل الماضي 2010 الذي لم يأتي لحل و الاتفاق على المفاوضات مباشرة بين الطرفين فرأى الاتحاد الإفريقي أن المبعوث كريستوفر روسو أن متماطل في إيجاد حل للقضية الصحراوية، من أجل ربح الوقت لصالح المملكة المغربية.

و في الأخير نشير إلى بعض الحقائق:

1- أن الاتحاد الإفريقي لا يعترف بأي سيادة للمملكة المغربية على أراضي الصحراء الغربية.

[1] Zoubir Yahia.Hop.Cit.P6

[2] خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مشكلة الصحراء الغربية(البوليساريو) نقلا عن موقع:http :www.makatel.com

2- غن الاتحاد الإفريقي هو المرآة العاكسة للقضية الصحراوية داخل إفريقيا و خارجها (حيث تعتبر مشكل الصحراء الغربية تصفية للاستعمار).

3- لم تتهاوى المنظمة (الاتحاد الإفريقي حاليا) عن طريق إعفائها تقديم أي مساعي حميدة أو وساطة أو أي حل سلمي يمكن الطرفين في تقريب وجهات النظر بالاعتماد على قرارات الأمم المتحدة المتمثلة في تطبيق استفتاء حر و نزيه في الإقليم.

4- إن اعتراف أغلب دول القارة السمراء بمثابة الموقف الذي لا يمكن أن ينكره أحد هو موقف إفريقيا من النزاع في الصحراء الغربية.

الفصل الثاني

تمهيد:

لقد لعبت قضية الصحراء الغربية دورا في متغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بصفة عامة و المغرب العربي بصفة خاصة بحيث كانت محل مناقشة الأمم المتحدة و مجلس الأمن الدولي وذلك بسبب التأثيرات التي تسببها في العلاقات بين الدول المغرب العربي على مستوى الأمني (الأمن المغاربي)من جهة وتأثيرها على الإندماج و الوحدة المغاربية(الإتحاد المغاربي)من جهة أخرى لذى سنعمل في هذا الفصل الى تقسيم الدراسة إلى مبحثين بحيث سنعالج في المبحث الأول تأثير القضية على العلاقات بين الدول أما المبحث الثاني سنخصصه لتطور القضية وانعكاسها على الوحدة المغاربية.

المبحث الأول: أثر قضية الصحراء الغربية على العلاقات بين دول

تعتبر قضية الصحراء الغربية [1] إحدى المحددات الرئيسية للعلاقات المغاربية و معيارًا أساسيا لربط التحالفات بالمنطقة ، و عاملا مساعداً في تشكيل مداخل تأثير و اختراق خارجي، فمحورية هذه القضية بأبعادها وتأثيراتها المختلفة قد جعلت منها إما موضع اهتمام لدراسات التي تركز على الجوانب التاريخية و القانونية و الانتروبولوجية، أو تلك التي تنطلق من مستويات تحليل مختلفة تهتم أكثر بأبعادها الدولية رهاناتها الإقليمية أو تأثيراتها على العلاقات الثنائية، الأمر يعكس بشدة مدى تعقد هذه الحالة الشيء الذي يجعل من عملية تحليلها عمليا أمراً معقدا إن تعقد هذه الحالة، و طبيعة أهداف البحث، قد فرضت على الباحث تجاوز تطوراتها التاريخية، أو معالجتها في إطارها الطبيعي كنزاع لا تماثلي بين المغرب و جبهة البوليزاريو[2] و بالتالي لن يكون الهدف الاستنصار لأي طرح ، سواء الطرح المغربي الهادف على استرجاع حدود الدولة التاريخية أو الطرح الصحراوي الهادف لبناء الدولة ، بمعنى أن بناء هذا المبحث سيتم على معرفة مدى تأثير القضية الصحراوية علي العلاقات بين الدول المغاربية

المطلب الأول: أثر قضية الصحراء الغربية على العلاقات المغربية الجزائرية

أصبحت قضية الصحراء الغربية القضية المحورية التي تحدد نوعية و حجم التفاعلات في العلاقات الجزائرية المغربية، و طبيعة و شكل التحالفات في المنطقة المغاربية، حيث عرفنا في الفصل الأول المبحث الثالث في جذور القضية أن العلاقات الثنائية نتيجة عدم تطابق التصورات و المواقف اتجاه الوضع الذي تنتهي عنده الصحراء الغربية .

بحيث سنعمل في هذا المطلب على تتبع الخطوات العملية التي انتهجها كل من المغرب و الجزائر كترجمة لمواقفهما الأساسية في شكل سياسات عملية اتجاه القضية الصحراوية انطلاقا من أي المواقف تتحكم في طبيعة التوجه أو

[1] لقد أعطيت العديد من التسميات لهذا الأقاليم نذكر منه: ريو دي اورو Rio De Oro سوس الأقصى، والصحراء الإسبانية نسبة للتواجد الإسباني بالمنطقة منذ سنة 1884 حتى سنة 1975 والذي قسمها إلى ثلاث مناطق: الساقية الحمراء - وادي الذهب - إقليم طرفاية (ضم إلى المغرب 1958) أما اسم الصحراء الغربية فهو مستعمل في أغلب الكيانات الحديثة لتفاصيل حول تاريخ المنطقة ومختلف التسميات المعروفة للإقليم والتركيبة السكانية، انظر عبد الكريم الحمداوي " الصحراء المغربية بين واقع الانتماء وصراعات التوظيف السياسي على موقع الانترنيت www.elharak ah.com/kutub/asahra.elmaghribia.doc "

[2] تعني الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، أعلنت الحرب ضد الاستعمار الاسباني في 20 ماي 1973.

السلوك الذي تنتهجه الدولة من جهة، و من جهة أخرى تعرف طبيعة الوسائل التي تستخدمها ،مع اعتبار أن هذا السلوك العملي ليس روتينيا ولا اعتباطيا بقدر ما هو سلوك إستراتيجي له أهدافه المحددة في إطار ما تمليه تصورات و توجهات كل دولة .

الفرع الأول: السياسات المغربية و الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربي

إن تنازع المواقف، الدوافع و الإرادات ، سيؤدي – كنتيجة – إلى انتهاج السياسات الخارجية مختلفة على جميع المستويات ، و بتالي نشهد سياسة مغربية تهدف إلى الحفاظ على الأمر الواقع بتعزيز مكسبات اتفاقية مدريد الثلاثية، و سياسة جزائرية ترفض أي تغيير إقليمي يجدي دون استشارتها أو مشاركتها ، هدفها العمل على تغيير الوضع القائم بما يتماشى و الثورات التي تدافع عنها [1] و انطلاقا مما سبق سنعالج في هذا الفرع هو عرض مبسط لكل من السياسة المغربية والسياسة الجزائرية اتجاه القضية الصحراوية لاستخلاص الشواهد والمؤشرات التي تساعدنا على فهم طبيعة و حقيقة الأهداف التي يسعى كل طرف لتجسيدها من خلال قضية الصحراء الغربية.

الهدف الأساسي لسياسة المغربية هو الحفاظ على الوضع القائم الذي أفرزته اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975، و هو الوضع الذي كان أساسا نتيجة مباشرة لسلسلة من التنازلات[2] قدمتها المملكة المغربية تجسيدا لمبدأ مغربية الصحراء، لذلك ستتجه المغرب إلى استخدام مختلف الوسائل، و على جميع المستويات لمراجعة متطلبات الحفاظ على هذه القيمة المكتسبة.

و سنقوم بتتبع السلوك المغربي تجاه الإقليم الصحراوي لتكريس الاحتلال و طبيعة التحالفات الظرفية المصلحية المشكلة مغاربيا لمحاصرة جبهة البوليساريو، و أيضا التحرك الدبلوماسي المغربي على مستوى القارة الإفريقية لمواجهة

[1] بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988مذكرة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق العلوم السياسية الدولية تخصص العلاقات الدولية العولمة، ، 2007-2008 ص98.

[2] أكبر تنازلات التي قدمتها المملكة المغربية كانت أمام الجزائر باعترافها بالسيادة الجزائرية على منطقة تيندوف وأيضا اعتراف بموريتانيا التي كانت محل أطماع مغربية وقبول باقتسام حق تاريخي معها، التنازلات الاقتصادية والسياسية الكبيرة أمام اسبانيا للوصول إلى عقد اتفاق ثلاثي حيث منحت لإسبانيا 35 % من شركات الخاصة باستغلال فوسفات بوكراع واحتفاظ بالقواعد العسكرية بالصحراء.

الإرادة الجزائرية المتجهة إلى جلب الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية و أخيرا عرض محاولة تفعيل علاقاتها الخارجية مع الدول الغربية بالشكل الذي يجلب لها دعم الكفيل بإعطاء الشرعية لتوجهاتها.

1- السياسة المغربية داخل إقليم الصحراء الغربية:

بعد ضمان الاعتراف الإسباني بالسيادة المغربية في مقابل التوقيع على اتفاقية مدريد، و ضمان المصالح الإسبانية في المنطقة و اتفاقها السري مع موريتانيا في يوم 14 أفريل 1976 على تقسيم الصحراء الغربية بين البلدين، و الذي نص على ثلثي الإقليم الصحراوي سيكون من نصيب المغرب و ثلث الباقي من نصيب موريتانيا، لجأت المملكة المغربية إلى ضم أهم المناطق الإستراتجية لإقليم الصحراء المغربية، حيث احتلت مدينتي "سمارة" و "العيون" لتفرض بذلك سياسة الأمر الواقع التي عملت على تجسيدها إداريا و دعمها اقتصاديا و حمايتها عسكريا.

إداريا: عملت المغرب على التسجيل الرسمي للإقليم بموجب مرسوم ملكي أصدر في 14 أوت 1976 يضع الصحراء ضمن التقسيم الإداري المغربي، كما أصدر مرسوم في 14أوت 1979 يقضي بضم إقليم وادي الذهب تحت الإدارة المغربية و اعتباره المحافظة رقم 36 في المغرب، و في سنة 1985 أصدر ملك مرسوما يعدل التقسيم الإداري للمملكة المؤرخ في 2 ديسمبر 1959 و بموجب تم إدماج الصحراء الغربية في المملكة و تقسيمها إداريا إلى ولايتين وأربعين إقليما [1].

اقتصاديا : وضعت المملكة المغربية إمكانات اقتصادية هامة لإدماج سكان الصحراء الغربية وربط مصالحهم الاقتصادية بالدول المغربية، حيث وصلت قيمة الاستمارات المغربية ما بين 1976 و 1986 إلى أكثر من مليار دولار[2]، كانت موجهة أساسا لتحقيق مشاريع تنموية تمتلك في و ضع شبكة للاتصالات لربط الصحراء الغربية

[1] من خطاب الملك حسن الثاني، أنظر الخطاب الكامل بطرس غالي و آخرون، ملف الصحراء الغربية، الساسة الدولية، العدد44 أفريل 1976ص 220.

[2] AHILIO Gaudio, guerre et paix au maroco, paris, karthala, 1991, p 376.

بالمغرب، إذا بلغت شبكة الطرقات سنة 1985م أكثر **من** 1000 كلم تربط أهم المدن الصحراوية إضافة إلى وسائل الاتصال الأخرى مثل الراديو و التلفزيون.

- توفير الاحتياجات الأولية لسكان الصحراء، حيث تم بناء مركز لتوفير الكهرباء بالعيون.

- تعزيز بناء المشاريع الاجتماعية مثل بناء المستشفيات و المركبات الرياضية والمدارس.

- استغلال فوسفات "بو كراع" الذي يقع على بعد 100 كلم جنوب شرق العيون.

عسكريا : إن ضم الصحراء الغربية بالقوة، و فرض الأمر الواقع باحتلال أهم المناطق الإستراتيجية في الإقليم، و إدماجها إداريا تحت سلطة المغربية رافقه تحقيق الجيش الصحراوي ALPS لنجاحات عسكرية كبيرة كانت أهمها هجمات Tan-Tanفي جانفي 1979 داخل الحدود المغربية المعترف بها دوليا[1] و هو الأمر الذي أدى إلى تبني سياسة عسكرية و أمنية مغربية، تؤشر لأهمية المنطقة بالنسبة للمغرب و تعكس الرغبة في احتواء عمليات الجيش الصحراوي كما سيتضح من خلال النقاط التالية :

- تضاعف عدد أفراد الجيش المغربي من 60 ألف إلى 200 ألف عسكري، كلف الخزينة المغربية عجز مادي سنة 1977 يقدر ب 7.7 مليار درهم، خاصة مع تراجع أسعار الفوسفات في الأسواق العالمية.

- تضاعف النفقات العسكرية المغربية من 222 مليون دولار سنة 1974 إلى 830 مليون دولار سنة 1979 كما ارتفعت القيمة المالية المخصصة لإستراد الأسلحة من 20 مليون دولار سنة 1974 إلى 480 مليون دولار سنة 1979.

في إطار سباق التسلح مع الجزائر، حصلت المغرب على16.7 % من الأسلحة الأمريكية الموجهة إلى إفريقيا، و على 1801 من المبيعات العسكرية الفرنسية الموجهة للقارة الإفريقية.

[1] بوزرب رياض، مرجع سبق ذكره، ص 100.

بعد العمليات العسكرية الناجحة للجيش الصحراوي ضد الجيش الملكي ، و النجاح في تفكيك الحلف الاستراتيجي المغربي الموريتاني ، لجأت المغرب إلى إستراتيجية أمنية قائمة على بناء جدارات أمنية لحماية المثلث الاستراتيجي ، العيون السمارة ، بوكراع بمعنى حماية أهم مدن الإقليم الصحراوي و مناجم الفوسفات ، حيث تم بناء ستة جدارات من مارس 1981 و أفريل 1987

2- السياسة المغربية مغاربيا (نموذج التحالف مع ليبيا) : أهم سمات ميزة القوى المغربية مرونة التحالفات و الصراعات بين الدول ، و تعتبر مشكلة الصحراء الغربية ذات تأثير كبير على هذه التحركات التي تمخضت منذ النصف الأول من الثمانينات على الانشقاقات و الخلافات الكثيرة [1]

- إن التحالف المغربي الليبي الذي تم التوقيع عليه مدينة وجدة في 12 أوت 1984 و المعروف باسم الإتحاد (**الإتحاد العربي الإفريقي)** ، يعكس بوضوح صحة هذه المقولة ، التي تبرز الطابع الظرفي و البعد التكتيكي لهذه التحالفات ، وهذا ما يفسر سرعة تشكيلها و تفكيكها [2]

فرغم أن هذا الاتفاق لم يكن يخدم أهدافا دفاعية أو هجومية ، و أثار ردود فعل واسعة على مستوى الدولي ، أهمها حدوث أزمة دبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب ، أدت إلى تجميد عدد من القروض الأمريكية المخصصة للمغرب من جهة ، و حدوث تقارب أمريكي مع كل من الجزائر و تونس و جهة أخرى ، و رغم أن الاتفاق سمي بالزواج الغير شرعي إلا أن مقاربته مع القضية الصحراوية تعطيه قيمة إستراتيجية كبيرة ، على اعتبار سلم الأولويات المغربي يضع القضية الصحراوية في درجة أعلى القيم السياسة المغربية اتجاه هذه القضية الحساسة .

و لهذا فإن الأهداف المحققة من طرف المغرب من التحالف مع ليبيا هي كالتالي:

[1] عمرو هاشم، ميزان القيمة في المغرب العربي، 1983-1994 مجلة السياسة الدولية، العدد 89 جوان 1987، ص 192.
[2] سرعة تشكيل وتفكيك الأحلاف بالمنطقة المغاربية مقولة تنطبق على اتفاق وجدة الذي تم حله في نهاية أوت 1988 حول أسباب إلغاء هذا الاتفاق.

– تدعيم الوقف المغربي في المنطقة المغاربية، و كسر جذر العزلة المفروضة عليه خاصة مع تفكك تحالفه مع موريتانيا و اعتراف أكثر من 30 دولة بالجمهورية الصحراوية، و إفرازات القضية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية و الأمن بالمملكة المغربية و نجاح الجزائر في إبرام معاهدة تعاون مع تونس ثم موريتانيا سنة1983.

– ضمان توقف المساعدات السببية لجبهة البوليساريو على اعتباران 80% من المساعدات الإجمالية التي تتلقاها البوليساريو كانت ليبية، و بالتالي فإن تحيد الحليف الإستراتيجي لبوليساريو و الجزائر، قد سمع بخلق أزمة تمويل كالحركة التحريرية، و زيادة أعباء جديدة على الطرف الجزائري، وهذا ما انعكس بشكل إيجابي على الإستراتيجية الأمنية المغربية حيث يذكر بول بالطا أن القوات المغربية استطاعت بناء الجذر الثالث في وقت قياسي بين ديسمبر 1983 وماي 1984 [1]

– يؤكد الملك المغربي هذه الحقائق بقوله : **كان أبنائي آنذاك يتعرضون بقصف مدفعين أحدهما جزائري و الآخر ليبي و كان من واجبي و إسكاتهما، و لقد جعلت القذافي محايدا، و حصلت على التزامه بعد تقديم أي مساعدة لأعدائي و لبوليساريو.**

3– السياسة المغربية على المستوى الإفريقي : الهدف الرئيسي لسياسة المغربية إفريقيا كان مواجهة السعي الجزائري للحصول على تأييد الدول الإفريقية لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره و تحقيق الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية داخل منظمة الوحدة الإفريقية [2]و ذلك عن طريق معارضة الاقتراحات الجمهورية الجزائرية،والتهديد لمقاطعة جميع نشاطات المنظمة بمساندة من طرف الدول المؤيدة لطرح المغربي و هذا ما سنوضحه من خلال الأمثلة التالية:

[1] بوزرب رياض، مرجع سابق ذكره، ص 101.

[2] جهود منظمة الوحدة الإفريقية و نزاع الصحراء الغربية"

– اجتماع لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في لوزاكا في جانفي 1977 تم الاعتراف بالبوليساريو كممثل الوحيد للشعب الصحراوي، و هو القرار الذي تبناه اجتماع المجلس الوزاري في دورته 28 و الأمر الذي أدى إلى انسحاب كل من موريتانيا و المغرب و إعلان نيتها في مقاطعة جميع نشاطات منظمة الوحدة الإفريقية.[1]

– التهديد بالانسحاب من المنظمة الإفريقية عقب اعتراف 26 دولة إفريقية بجبهة البوليساريو و التصويت لصالح حق العضوية ، الأمر الذي أدى بالمنظمة الإفريقية إلى تعين لجنة العقلاء لدراسة القضية الصحراوي ، و هي اللجنة التي رفضها المغرب على اعتبار أن ثلاثة من خمسة أعضاء يعترفون بـ البوليساريو .

– في قمة نيروبي جويلية 1981 تم قبول المغرب إجراء استفتاء بالمنطقة الصحراوية مع رفض الطلب الجزائري القاضي بضرورة انسحاب القوات والإدارة المغربية انطلاقا من أن هذا الطلب يتنافى و سيادة المغرب القانونية والفعلية على المنطقة كما رفض أيضا الدخول في أي مفاوضات مباشرة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ، انطلاقا من رفض الاعتراف بجبهة البوليساريو لأنها بنظر المغرب أداة تسخرها الجزائر ، إضافة إلى رفض صيغة الاستفتاء الذي ينطوي على رغبة في تمكين سكان الصحراء من تقرير مصيرهم ، و تأكيده على طرح صيغة السؤال بطريقة تؤكد على الروابط التاريخية مصيرهم ، و تأكيده على طرح صيغة السؤال بطريقة تؤكد على الروابط التاريخية و العرقية بين السكان الصحراويين و المملكة المغربية [2]

– 23 فيفري 1982 تم انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بقيادة جبهة البوليساريو إلى عضوية منظمة الوحدة الأفريقية ، الأمر الذي أدى بالمغرب و الدول المؤدية لها إلى الانسحاب من جلسات اجتماعات مجلس وزراء المنظمة [3]

[1] نفس المرجع ص 102.

[2] محمد رضوان ، منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيو تاريخية و قانونية ، الجزائر ، إفريقيا الشرق ، 1999 ، ص25، 233.

[3] محمد عسى الشرقاوي ، منظمة الوحدة الافريقية و عضوية البوليساريو ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 69.جوان 1982 ، ص162.

حيث اعتبر المغرب أن الاعتراف لا يجب أن يسبق نتائج الاستفتاء و بالتالي أعلن انسحاب و تخلى عن التزاماته تجاهها ، الأمر الذي وضع المنظمة الإفريقية في أزمة حقيقية أدت إلى فشلها في تسوية هذه القضية [1].

4- السياسة المغربية على المستوى الدولي :

التحرك السياسي المغربي على المستوى الدولي كان في خدمة إستراتيجية جلب الدعم للنظام المغربي من أجل إعطاء شرعية أكبر لطروحاته الأساسية ،و لسياسة الأمر الواقع المفروضة عن إقليم الصحراء الغربية ، و لتحقيق هذا الهدف عمل النظام المغربي على تقسيم التنازلات و تعزيز علاقاته السياسية و الاقتصادية والعسكرية مع الدول الكبرى المهتمة بقضية الصحراء الغربية و المنطقة المغاربية باعتبارها من المجالات الجيوسياسية الأكثر حركية و حيوية ،خاصة و أن المغرب سعى إلى وضع القضية الصحراوية في إطار الصراع شرق – غرب لإعطاء النزاع بعد إيديولوجي من منطلق أن الملف تتحكم فيه موسكو ، و أن جبهة البوليساريو تدخل في إطار الرغبة السوفيتية في تطويق المغرب ، و إبعاد الغرب عن المنطقة .

تطابق المصالح المغربية المنفعية مع التوجهات المغربية ، جعل من قضية الصحراء مدخلا لاختراق المنطقة على كافة المستويات ، الأمر الذي يخدم أكثر الطرح المغربي القائم على اعتبارات قطرية ذاتية محضة ، و هذا ما سنوضحه بشكل موجز من خلال العلاقات المغربية مع كل من : إسبانيا بتاريخها الاستعماري في المنطقة ، فرنسا الهادفة إلى استرجاع منطقة نفوذها التقليدية، والولايات المتحدة الأمريكية لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة المغاربية .

مع إسبانيا : اتجهت السياسة المغربية إلى تقديم أكبر التنازلات لاسبانيا باعتبارها الدولة المحتلة لإقليم الصحراء الغربية، فالتقاء الأهداف المغربية الإسبانية و تقاطعها في نقطة رفض قيام دولة صحراوية مستقلة ، قد مهد الطريق أمام إتفاقية

[1] محمد رضوان ، مرجع سبق ذكره ، ص 234.

مدريد، خاصة بعد وفاة الجنرال فرانكو الذي كان يرفض فكرة مغربية الصحراء من جهة، و يعمل على فكرة إنشاء دولة صحراوية مع المحافظة على المصالح الإسبانية الحيوية في المنطقة من جهة أخرى [1]

الإدارة الإسبانية الجديدة : (**بعد وفاة فرانكوا**) حسمت موقفها لصالح المغرب و بالتالي رفض استقلال الصحراء الغربية ، الذي يشكل خطرا على مستقبل التعاون الإسباني المغربي ، خصوصا و أن الدولة الصحراوية المرتقبة، بتحالفها المحتمل مع الجزائر ، تشكل خطراً على الاستقرار السياسي و الأمني لإسبانيا

التي أسسها أنطونيو كوبيلو MPAIAC لدعمها للحركات الانفصالية لجزر الكناري

في أكتوبر 1964 و قاد نشاطها انطلاقا من الجزائر [2] A.cubille

و العامل الأخر الذي حقق التقارب المصلحي هو الاستعداد المغربي للحفاظ على المصالح الإسبانية في المنطقة ، وهذا ما صرح به الملك الحسن الثاني في خطاب رسمي له في أفريل 1974.

حيث قال : << ... إننا نعلم الموقع الإستراتيجي لمدينة العيون و مدينة سيسنيروس بالنسبة لجزر الكناري أما إذا كانت خيرات الصحراء تهمكم كذلك فان المغرب كذلك على استعداد ليوقع اتفاقية و يشترك معكم في استخراج و تسويق كل ما من شأنه أن يستخرج أو يسوق ...>> [3]

سياسة التنازلات حققت للمغرب نتائج سياسية ايجابية منها اتفاق مدريد الثلاثي الذي سمح باحتلال الإقليم ،و فرض سياسة الأمر الواقع و دعمها بإعطاء امتيازات اقتصادية و عسكرية و سياسية لإسبانيا، عززت أكثر العلاقات المغربية الاسبانية و ساهمت في توطيد السياسة الاستعمارية المغربية في الإقليم الصحراوي، حيث منحت الاتفاقيات السرية بين البلدين لإسبانيا حق السيطرة على 35% من نصيب الشركات الخاصة باستغلال فوسفات بوكراع، و

1 رياض بوزرب ، مرجع سبق ذكره ، ص103.

2 Paul Balta, le grand Maghreb des indépendance a l'ans 2000, paris la découvre, 1999, p 189-190

3 بطرس غالي و آخرون، مرجع سبق ذكره ص 239.

الحق في الصيد على الشواطئ الصحراوية مع الاحتفاظ بقاعدتين عسكريتين بالمنطقة، و تنازل المغرب عن مطالبه في سبته و مليلة و جزر زافارين [1].

مع فرنسا : الموقف الفرنسي حول قضية الصحراء الغربية خاضع لمصالحها الاقتصادية المتداخلة في منطقة المغرب العربي، و رغم أن الجزائر هي الشريك الاقتصادي الأول لفرنسا التي خصها الرئيس الفرنسي فاليري جيسكارديشان بأول زيارة رسمية له خارج أوروبا في أفريل 1975 و هي الأولى من نوعها للجزائر بعد الاستقلال، إلا أن الموقف الفرنسي كان متجها أكثر لطرح المغربي، بما يتماشى و الرغبة الفرنسية في تحقيق التوازن الإقليمي في منطقة نفوذها التقليدي، ومنع بسط النفوذ الجزائري على حساب المغرب و موريتانيا[2]

و لهذا أبدت فرنسا تفهمها للموقف المغربي انطلاقا من الاعتبارات التالية

الموقف الرسمي الجزائري قائم على نفي أي مطالب إقليمية في إقليم الصحراء الغربية، هذا ما أدى بفرنسا إلى تأيد اتفاقية مدريد كما صرح بذلك الرئيس الفرنسي في نهاية جانفي 1976 حيث قال **<< إن الجزائر أكدت أن ليس لها مطالب إقليمية لذلك كان علينا أن نترك المعارضت المغربية الموريتانية مع إسبانيا>>**.

– رفض فرنسا لوجود ما تسميه بالدول المجهرية في المنطقة كما أكد جيسكل دي تسان في فيفري 1976

– وجود علاقات صداقة متينة بين الملك الحسن الثاني و الرئيس الفرنسي ساهم في تحقيق وفاق دبلوماسي جعل من المغرب الصديق المخلص للنظام الفرنسي برتبة الحليف الإستراتيجي المؤهل للدفاع و خدمة المصالح الفرنسية في المنطقة المغاربية، و هذا عكس النظام الجزائري.

– عدم وجود أي خلافات سياسية بين البلدين إنما يجمعها توافق سياسي كبير تعكسه تصريحات الجانبين، فالملك المغربي كان يصرح اهتماماتنا مشتركة، فنحن نعتبر أننا مسؤولون على جزء حيوي من المتوسط، فرنسا في الشمال، و المغرب في الجنوب.

---

[1] Abdelkhaleq Berramdane, le Sahara occidentale : en jeu magrébin, paris, Rhartala 1992, p48.

[2] بوزرب رياض، مرجع سبق ذكره 104.

لقد استطاع المغرب أن يعزز علاقاته الإستراتيجية مع فرنسا إلى غاية وصول الاشتراكيين إلى الحكم سنة1981م، أين استفاد من دعم سياسي و دبلوماسي ترجم في مواقف سياسية داخل منظمة الأمم المتحدة حيث امتنعت الحكومة الفرنسية عن التصويت على اللوائح الأممية التي تدافع عنها الجزائر، كما أنها لم تعترف بجبهة البوليساريو كحركة تحررية[1]

– إن التعاون العسكري الهام بين فرنسا و المغرب قد تعدى إلى مساهمة في العمليات الحربية خصوصا بعد العمليات الحربية خصوصا بعد العمليات العسكرية لجبهة البوليساريو على المناطق اقتصادية حساسة بموريتانيا بمركز معادن " الزويرات"

التي خلفت عدة قتلى و مجموعة من الرهائن الفرنسيين مما دفع الشركة الفرنسية التي تستخدمهم إلى التوقف عن العمل[2]، كما أدى إلى التدخل المباشر للطائرات الحربية الفرنسية بين ديسمبر 1977 و جانفي 1979 لحماية موريتانيا و المصالح الاقتصادية بالمنطقة فيما يسمى بخلطة أو عمليات لا مارثا و هذا ما جعل من فرنسا حليفا أساسيا للمغرب، لتحقيق توازن استراتيجي مع الجزائر عسكريا، وتدعيم مواقفها سياسيا و دبلوماسيا.

مع الولايات المتحدة الأمريكية: العلاقات الإستراتيجية المغربية الأمريكية تتحكم فيها عدة اعتبارات منها[3] وجود علاقات تاريخية قوية بين البلدين على اعتبار أن المغرب يقبل و يدافع عن الكثير من الأولويات و أهداف السياسة الخارجية الأمريكي معارضة المغرب للزحف الشيوعي. الموقف المعتدل و البراغماتي للمغرب اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

إن الرغبة المغربية، المتجهة إلى جعل قضية الصحراء كإحدى نقاط الصراع شرق– غرب من أجل جلب الدعم العسكري المالي من الو.م.أ، قد اصطدمت لمواقف إدارة كارتر اتجاه قضية الصحراء الغربية، القائمة على رفض

[1] بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية، إزاء الوطن العربي من 1967، بيروت حم د.ع، ط1، 1987. ص189.
[2] بوزرب رياض، مرجع سبق ذكره، ص 106.
[3] لتعمق أكثر حول هذه الاعتبارات أنظر رأي وليام زارتمان في : حافظ صلاح الدين، حرب البوليساريو بيروت، دار الوحدة، ط1،2008.

التدويل. وتفضيل المعالجة في إطار إقليمي تجنب الصدام المباشر مع الجزائر الشريك التجاري الهام، الحفاظ على إست قرار المنطقة و عدم إعطاء فرصة لإتحاد السوفيتي لتغلغل في إفريقيا.

– إن الرغبة الأمريكية في تحقيق الاستقرار في المنطقة المغاربية، و وجود احتمالات المواجهة بين المغرب **الحليف التقليدي** و الجزائر الشريك التجاري قد وضع الإدارة الأمريكية في مأزق حاد.

– الحسم الأمريكي في قرار إعادة علاقتها الإستراتيجية مع المغرب كان استجابة لعدة متغيرات داخلية إقليمية و دولية أهمها:

– وصول ريغان إلى سلطة في الو.م.أ و قراره تقوية شبكة الأحلاف التقليدية و تدعيم الأنظمة الحليفة المهددة من طرف النشاطات السوفيتية [1] بسقوط نظام شاه بإيران الحليف لواشنطن في الشرق الأوسط (فيفري1979)

وصول اشتراكيين إلى السلطة في كل من فرنسا (ماي1981) و إسبانيا (جوان1981)

– تصاعد حرب البوليساريو، وحاجة المغرب الأسلحة الأمريكية لمواجهة الأسلحة السوفيتية، خاصة بعد معركة غالتازمور في أكتوبر 1981 [2]

و بدء من سنة 1981 تلقي المغرب أسلحة متطورة من الولايات المتحدة لدعم القوات المغربية في حرب الصحراء، ولتحقيق التوازن العسكري الذي مالت كفته لصالح الجزائر الحليف القوي لبوليساريو، إذ حصل المغرب على 108 دبابة من صنع كريزلرو6 طائرات برنوك 20،10 طائرات قتالية. كما قدمت إدارة ريغان ثلاثة أضعاف المساعدات العسكرية للمغرب و أمدته كذلك بمدربين عسكريين يدربون القوات التي تحارب بوليساريو كما ارتفع عدد العسكريين المتواجدين بالولايات المتحدة في إطار التكوين من 68 سنة 1982 إلى516 سنة1983.

[1] بوزرب رياض، مرجع سبق ذكره ص 107.

[2] أكدت التقارير الأمريكية أن الهزيمة المغربية في هذه المعركة كانت سبب إشهار بوليساريو لصواريخ سوفيتية من نوع سام06 أنظر: حافظ صلاح الدين، حرب البوليساريو، مرجع سبق ذكره ص290.

و على هذا الأساس فإن السياسة المغربية تجاه هذه المحاور الدولية كانت تهدف إلى تحقيق التوازن العسكري مع الجزائر، و محاولة إعطاء الصحراء الغربية بعدا إيديولوجيا في إطار الحرب الباردة للجلب الدعم العسكري و الدبلوماسي خدمة لأهدافها السياسية بالدرجة الأولى.

السياسة الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية:

من خلال مما سبق تبين أن السياسة الخارجية المغربية تجاه قضية الصحراء الغربية تهدف إلى الحفاظ على مكتسبات اتفاقية مدريد، و بتالي تكريس منطق الأمر الواقع و فرض الحل وفق وجهة نظر منفردة.

و هذا المنطق لا ينسجم إطلاقا مع الجزائر كطرف مهم بالقضية من جهة' و من جهة أخرى طبيعة التصور الذي تدافع عنه الجزائر كدولة حاملة لقضية و مدافعة عن مبدأ.

لذلك تبدي الجزائر حساسية كبرى لأي تغيير إقليمي يحدث دون استشاراتها،الشيء الذي يمكن أن يفسر موقف الجزائر من اتفاقية مدريد، و المسيرة الخضراء.

و لهذا اتجهت المجهودات الجزائرية إلى مناهضة سياسية الأمر الواقع من خلال العمل على :

- تفكيك الجبهة المغربية الموريتانية.
- الاعتماد على سياسة المحاور على المستوى المغاربي.
- دعم القضية الصحراوية على المستوى الإفريقي[1]

1- تفكيك الجبهة المغربية الموريتانية :

وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالتحرك لتجاوز سياسة التجاهل و العزلة التي اعتمدتها المغرب، و لذلك اتجهت السياسة الجزائرية إلى ضرب الحلقة الأضعف (موريتانيا) في التحالف الثلاثي لتفكيك الجبهة المغربية الموريتانية عن طريق تقديم

1 رياض بوزرب، مرجع سبق ذكره ص 108.

الدعم العسكري و المالي لجبهة البوليساريو حيث أصبح جيش تحرير الشعبي الصحراوي أكثر فعالية و عملية مع نهاية سنة 1976.[1]

أعتمد جيش تحرير الشعب الصحراوي على أسلوب الحرب الخاطفة كإستراتيجية قائمة على تركيز الهجمات العسكرية على المراكز الحيوية الموريتانية مثل ضرب خط السكك الحديدية و الأمر الذي أنعكس سلبا على نشاط المناجم الموجودة بالمنطقة مما ألحق خسائر مادية كبيرة مست العديد من القطاعات الاقتصادية و ساهمت في زيادة الأعباء المالية لمواجهة متطلبات الدفاع، حيث خصص لقطاع الدفاع سنة 1977م بنسبة 60% من ميزانية الدولة، كما تم فرض ضريبة حرب قدرها 25% على أجور العمال[2]

نجح الجيش الصحراوي في تحقيق عدة انتصارات على الأرض و وصول هجماته حتى العاصمة نواقشط، أدى بموريتانيا إلى طلب المساعدات العسكرية الخارجية حيث أبرمت في 13 ماي 1977 أتفاق مشتركا مع فرنسا و كذلك عززت التعاون العسكري مع المغرب الذي احتل أهم المواقع الإستراتيجية في موريتانيا و إقليم وادي الذهب لدعم الجيش الموريتاني في مواجهة الهجمات الصحراوية.[3]

لقد أدت ثقل الأعباء المالية، و تبنيه النظام الموريتاني لفرنسا، و التواجد المغربي بالأراضي الموريتانية ساهم في خلق وضعية غير مستقرة سياسيا أدت إلى نجاح جناح من المؤسسة العسكرية يقوده مصطفى ولد سالك في قلب نظام ولد دادة و تشكيل لجنة عسكرية لإصلاح الوطني قامت باقتراح انسحاب موريتانيا من الحرب في الصحراء الغربية لتجنب الانهيار المادي للدولة بسبب الهجمات الصحراوية[4]

مباشرة بعد استلام القيادة الجديدة للحكم حدث تغيير نوعي في الموقف الموريتاني تمثل في مطالبة للمغرب السحب قواته من أراضيها، كما باشرت مفاوضتها السرية مع جبهة البوليساريو، أدى إلى إعلان وقف إطلاق النار يوم 12

1 A.Berramdane,op, cit,p 63

2 رياض بوزرب، مرجع سبق ذكره، ص 108.

3 A.Berramdne ,op.cit,p63.

4 رياض بوزرب، مرجع سبق ذكره، ص 109.

جويلية1978، و في 5 أوت 1979 عقدت بالجزائر معاهدة للسلام بين موريتانيا و جبهة البوليساريو تضمنت أساسا :

– تخلي الجمهورية الإسلامية الموريتانية رسميا عن مطالبها الإقليمية في الصحراء الغربية أو في غيرها .

– تقرر الخروج النهائي من الحرب غير العادلة في الصحراء الغربية .

بهذا نجحت الجزائر في تفكيك التحالف الإستراتيجي بين موريتانيا و المغرب ، هذا الأخير فقد حليفا كانت له أهمية مركزية في الإستراتيجية الدبلوماسية و العسكرية المغربية ، خاصة و أن هذا الانهيار و الانسحاب الموريتاني و الاعتراف بجبهة البوليساريو في فيفري 1984قد أدى إلى التساؤل و الطعن في أهمية الحجج التاريخية القانونية التي أسست لاحتلال و اقتسام إقليم الصحراء الغربية .

2– الاعتماد على سياسة المحاور :

تعكس سياسة المحاور الطابع النزاعي الذي ميز العلاقات السياسية المغاربية على خلفية قضية الصحراء الغربية التي أصبحت القضية المركزية التي تدور حولها عملية تشكيل التحالفات و التحالفات المضادة ، و ذلك بهدف تحقيق التوازن بين أطراف بما يتناسب و الحسابات الظرفية التي تتحكم في توجهات كل دولة ، وهو الأمر الذي يفسر مرونة هذه التحالفات و سرعة تشكيلها و تفكيكها [1]

أما بالنسبة للجزائر فإن متطلبات بناء سياسة مراجعة لنمط توزيع القوة المفروضة من طرف المغرب قد دفع بها إلى الدخول في تحالفات مغاربية من أجل تحقيق توازن قوة ، و إعادة تشكيل الخريطة المغاربية بما يتماشى و الأهداف الجزائرية المتجهة إلى تدعيم موقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية .

في إطار القضية سعت الجزائر إلى فك العزلة المضروبة من حولها نتيجة علاقاتها الباردة مع تونس،و الحصار المفروض عليها من طرف اتفاقية مدريد الثلاثية و علاقاتها السيئة مع فرنسا ، التجأت الجزائر إلى عقد اتفاق مع ليبيا يسمى

[1] عمرو هاشم ، مرجع سبق ذكره ، ص 192.

اتفاق حاسي مسعود و ذلك بتاريخ 28 ديسمبر 1975 حيث تم إصدار بيان مشترك جاء فيه << إن المساس بإحدى دولتين يعني المساس بالأخرى >> [1]

لقد وجدت الجزائر في النظام الليبي الحليف الطبيعي القادر على تعديل ميزان القوى مع الجانب المغربي و مواجهة الحلف الثلاثي، و ذلك بسبب موقف مساند لتصور الجزائري، وهذا ما أعلنه العقيد معمر القذافي قائلا :

" لن تظل ليبيا مكتوفة الأيدي إذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين جيرانها من دول و إذ وجد شعب الصحراء الغربية نفسه بلا أرض"[2]

تجسيد التحالف الجزائري الليبي من خلال التنسيق الثنائي القاضي بتحمل ليبيا مهمة الدعم المالي و اللوجيستيكي للجيش الصحراوي في حين أن الجزائر تحملت نفقات البني التحتية و التكفل الاجتماعي بالشعب الصحراوي، كما صرح القذافي باحتمال" قيام تنسيق عسكري بين الجزائر و ليبيا في مواجهة المغرب، موريتانيا و تحول سياسة الدولتين من الدفاع إلى الهجوم" [3]

النموذج التحالفي الثاني الذي يعكس رغبة الجزائرية في تخفيف توازن الاستراتيجي في المنطقة المغاربية في معاهدة" الإخاء و الوفاق" المبرمة بين تونس و الجزائر بتاريخ 19مارس1983، و هي معاهدة التي انضمت إليها موريتانيا في ديسمبر 1983 حيث تعهدت الأطراف بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل يكتسي عصبة عسكرية أو سياسية مع دول أو عدة دول أخرى موجهة ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية .

لأي طرف، كما يتعهدان بعدم السماح فوق ترابه بأية مبادرة أو أي عمل ينجز عن موقف معاد قد تتخذه دولة أو عدة دول أخرى ضد الطرفين [4]

[1] بطرس بطرس غالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 222.
[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.
[3] رياض بوزرب،مرجع سبق ذكره،ص129
[4] بطرس بطرس غالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 222.

لقد أدت هذه المعاهدة إلى إعادة طرح قضية الصحراء الغربية من جديد، وذلك من خلال الموقف الليبي القائم على موقف الدعم المالي و العسكري لجبهة البوليساريو، و التوقيع على اتفاقية"وجدة"مع المغرب الأمر الذي يعكس محورية القضية الصحراوية ضمن شبكة التحالفات المغاربية، التي تعكس بالأساس توجهات السياسة الجزائرية و المغربية و المتضاربة، و هي الشيء الثابت وسط دوامة فك و إعادة تركيب التحالفات بين أعضاء المنطقة.

3- الجهود الجزائرية على المستوى الإفريقي:

جعلت الجزائر من قضية الصحراء الغربية محورا أساسيا لتحركاتها الديبلوماسية في إفريقيا، حيث كان يتحكم في جهودها هدف مزدوج :

- جعل منطقة الإفريقية تتبني مبدأ حق تقرير مصير الشعب الصحراوي.

- تحقيق الاعتراف لجبهة البوليساريو داخل منظمة الوحدة الإفريقية [1]

و لتحقيق هذا الهدف اتجهت السياسة الإفريقية للجزائر إلى :

- استغلال حساسية الأفارقة لقضايا الاستعمارية لحشد الدعم لصالح مبدأ تقرير المصير.

- تقسيم علاقاتها الإفريقية استنادا إلى موقف الدول الإفريقية من قضية الصحراء كمعيار حاسم لتحديد طبيعة و نوعية علاقات الجزائر مع دول القارة[2]

تأكيد تفوقها الدبلوماسي على الجانب المغربي، لمضاعفة عدد سفارتها في إفريقيا التي وصل عددها إلى 27 سفارة جزائرية في مقابل 13 سفارة للمغرب، كما أنها تستقبل 21 تمثيلية افريقية مقابل08 للمغرب، إضافة إلى تكثيف عدد الزيارات الرسمية، حيث أن الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد قام بـ 11 زيارة دولة بين شهري مارس و أفريل سنة 1981.

1 A.Berramdane,op.cit p67.

2 رياض بوزرب، مرجع سبق ذكره ص 111.

لقد تحركت الدبلوماسية الجزائرية في اتجاه لتحقيق أهدافها منذ الدولة السادسة و العشرون لمجلس الوزراء منظمة الوحدة الإفريقية بأديس بابا في فيفري 1976 أين طرحت ترشح جبهة البوليساريو من أجل الاعتراف بها كحركة تحررية [1]

التقدمية تؤكد الاعتراف بالبوليساريو كحركة تحررية ، و بالتالي تكوين لجنة مؤقتة مهمتها دراسة الملف و بالخصوص حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره [2]

توصلت هذه اللجنة (تسمى أيضا لجنة العقلاء) إلى أربع توصيات مهمة ، منسجمة تماما مع الطرح الجزائري :

- وقف إطلاق النار الفوري .

- استفتاء الشعب الصحراوي لتحديد إن كان يريد الاستقلال التام أم الحفاظ على الوضع القائم.

- اجتماع كل أطراف النزاع المهمة و المعنية من أجل تنفيذ هذه التوصيات.

- تنظيم الاستفتاء تحت الرعاية الأممية.

بعد تحقيق الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير كأساس للتسوية السليمة لقضية الصحراء الغربية ، انتقلت الدبلوماسية الجزائرية إلى دفع المنظمة الإفريقية للاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، و مواجهة الدبلوماسية المغربية من خلال التأكيد على ضرورة التفاوض المباشر بين المغرب و جبهة البوليساريو [3]

المجهودات الجزائرية توجت في أثناء انعقاد قمة فريطاون (سراليون) في جويلية 1980، حيث اعترفت 26 دولة افريقية بجبهة البوليساريو ، الأمر الذي أعطاها حق العضوية ، و هو ما دفع المغرب إلى التهديد بالانسحاب من

[1] A.Berramdane.op, cit ,67.
[2] A.berramdane,op,cit ,68.
[3] محمد رضوان ، مرجع سابق ، ص 231.

المنظمة مؤكدا على أن جبهة البوليساريو لم تستوف شروط العضوية استنادا إلى البندين (04)و (28) من ميثاق المنظمة و الخاصين بشروط الإنظمام ، حيث أن البندين يؤكدان على شرط الاستقلال و السيادة [1]

في 22 فيفري 1982 تم دعوة الجمهورية العربية بقيادة جبهة البوليساريو إلى عضوية منظمة الوحدة الإفريقية بناء على قرار اتخذه أدم كودجو " السكرتير العام الإداري للمنظمة " ، الذي أكد على صلاحية القرار انطلاقا من اعتراف 26 دولة من دول المنظمة الخمسين (50) بجبهة البوليساريو ، وهو القرار الذي كاد يؤدي إلى انهيار المنظمة الإفريقية .

في القمة 19بأديسا بابا سنة 1983 أصدرت المجموعة الإفريقية لائحة تطالب فيها بمفاوضات مباشرة من أجل وقف إطلاق النار بين الطرفين المغربي و الصحراوي و إقامة استفتاء دون عراقيل إدارية أو عسكرية تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة ، و في القمة بأديس بابا في نوفمبر 1984 تم الاعتراف بعضوية الجمهورية العربية الصحراوية ، مما أدى إلى انسحاب المغرب منها في 12 نوفمر1984 [2]

ما نستنتجه من هذا الفرع هو مركزية قضية الصحراء الغربية بالنسبة للسياستين المغربية و الجزائرية ، حيث تعتبر القضية المركزية التي تقوم عليها مختلف الجهود الدبلوماسية ، هي أيضا محور السياسات و التحالفات ، و تتحكم في طبيعة و نوعية علاقاتهما الدولية ، و هو الأمر الذي يعكس الطابع الإستراتيجي لهذه القضية التي أخذت النهج النزاعي المسيطر على دولتين محوريتين في المنطقة ، كما أنها كانت عاملا معطلا أمام بناء تجربة تكاملية ، كما أن تأثيراتها امتدت إلى الساحة الإفريقية بتهديدها بقاء منظمة الوحدة الإفريقية .

سنعمل في الفرع الثاني على محاولة كشف طبيعة الأهداف الخفية التي تدافع عنها كل من الجزائر و المغرب و معرفة مصدر القيمة الإستراتيجية التي تمثلها هذه القضية بالنسبة للدولتين.

الفرع الثاني : الأهداف الجزائرية و المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية

[1] A.berramdane, op, cit, P69.

[2] نفس المرجع ، ص 70.

سنتطرق في هذا الفرع إلى معالجة الأهداف المغربية و الجزائرية في إطار قضية الصحراء الغربية بالشكل الذي يوضح أن المطالب الإقليمية ليست هي المحدد للنزاع من جهة ، كما يوضح من جهة أخرى أن المسار الذي اتخذه النزاع في الصحراء الغربية ليس فقط استجابة لاختلاف التصورات حول أساس التسوية ، و لكن أيضا هو استجابة لحسابات إستراتيجية متضاربة بين كل من الجزائر و المغرب ، أين يصبح المبدأ جزء من منطق عقلاني دولتي ليس بالضرورة في خدمة مسار التسوية .

إن فحص البيانات المتوفرة ، و التي تحدد هيكل المنافع و الأهداف التي تتحكم في تصورات الدولتين ، يسهل من فهم القيمة الإستراتيجية للمنطقة بالنسبة للطرفين هذه القيمة هي عامل جديد ضمن الخريطة الإدراكية و التصورية التي يحملها كل طرف عن الأخر [1].

الأهداف المغربية من خلال قضية الصحراء الغربية :

إن المتتبع لتطور المواقف و السياسات المغربية تجاه الصحراء الغربية، يستطيع استخلاص مؤشرات و شواهد امبريقية، تدفع إلى التشكيك في الأصالة المعرفية للمقولة المغربية، و بالتالي إلى إعادة النظر في الفرضية الرابطة بين المبدأ و السلوك، الأمر الذي يثير الفضول البحثي و يدفع للتحري عن دوافع أخرى ثرية امبريقيا، مما يعطيها الكثير من المصداقية و الموضوعية.

فإذا كانت الملاحظة، من جهة نظر منهجية، هي أداة من أدوات جمع البيانات، فإن سياسة التنازلات و المساومة (و المبدأ لا يخضع للمساواة، و لا للقسمة) التي انتهجتها الإدارة المغربية، مع كل من اسبانيا، الجزائر و موريتانيا، قد ساهمت في وضع مبدأ الحق التاريخي على محك التساؤل، فهل هناك حق تاريخي ثانوي، و حق تاريخي أساسي، كما

[1] رياض بوزرب ، مرجع سبق ذكره ، ص 115.

يتساءل علي الشامي [1]، و هذا ما سيعجل من الافتراض التالي:" إن المغرب يتمسك بالصحراء الغربية، ليس لقيمتها التاريخية و لكن لقيمتها الإستراتيجية"، مؤطرا للمسعى البحثي في مرحلته الأخيرة.

من المهم التذكير بأن هذه الأهمية (الأولوية)، خاضعة بالأساس لبنية نزاعية، و هو الأمر الذي يجعل من التفاعل في هذه البنية يأخذ طابعا استراتيجيا يستوجب تبني المساومة العقلانية أو التكتل في شكل تحالفات، بما يكفل تحقيق أهداف مثلى، قياسا مع أطراف أخرى تتفاعل في نفس البنية، و منه يصبح الهدف هو المحرك و ليس المبدأ. فما هي أهم الأهداف التي تحكمت في السلوك المغربي تجاه قضية الصحراء الغربية ؟

تركز الكثير من القرارات التحليلية على العامل السياسي، كواحد من العوامل القادرة على إعطاء تفسير مقبول لتمسك النظام المغربي بقضية الصحراء الغربية بقوة، و ذلك لأسباب مرتبطة بوضعه الداخلي المهتز، بشكل هدد مكانه و استمرارية الملكية، من هذا المنطق فإن الأهداف التي حركت الطرف المغربي ارتبطت بأولوية خلق الانسجام الداخلي و تحديد شرعية النظام عن طريق خلق نزاع خارجي، يحقق الإجماع الوطني داخليا، كما سيتضح في النقاط التالية و التي تؤشر لوجود هذه العلامة.

– بالمقارنة مع دول الجوار، لم تشهد المغرب أي حركية اجتماعية، اقتصادية، أو سياسية، خاصة و أن الملك الحسن الثاني، بقي سجين التقاليد السياسية التي سنها والده محمد الخامس، و هو ما لم يؤد إلى أي تحسن على كافة المستويات.[2]

– مع بداية السبعينيات، برزت مؤشرات تدل على بلوغ الوضع الداخلي المغربي مرحلة الأزمة، و هذا ما تعكسه ثورة المزارعين، إضرابات العمال (1968- 1971)، و المظاهرات الطلابية المتواصلة (1969- 1973)، و تكتل

[1] علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت: دار الحكمة للنشر 1950 ص 241.

[2] رياض بوزرب، مرجع سبق ذكره ص116.

القوى السياسية المعارضة ضد النظام، و اختلال المؤسسة العسكرية بعد محاولتي القنيطرة (1971) و الصخيرات(1972) التي تعرض من خلالهما الملك إلى محاولة اغتيال.

– وسط هذه المعادلة برزت قضية الصحراء الغربية كورقة يمكن أن تقدم مفتاحا لتجاوز الأزمة، من خلال خلقها لإجماع وطني، حول ما يسمى في الأدبيات السياسية المغربية" الوحدة الترابية المقدسة"

حيث نجح الملك في تحويل الاهتمام من الأزمة الداخلية إلى قضية خارجية – أصبحت معيارا لقياس و اختبار الوطنية– حققت انسجام الشارع و القصر، و التفاف من المعارضة حول الملك، باسم الوحدة المقدسة، و هو الاهتمام الرئيسي الذي يحكم المؤسسة العسكرية.

انطلاقا مما سبق يمكن أن نستنتج أن انفجار قضية الصحراء الغربية في هذا السياق كان فرصة لتحقيق هدفين أساسيين:

الأول:تحويل الإهتمام الداخلي نحو القضية

الثاني : كسر أسطورة النظام الجزائري بجعله عدوا أساسيا .

إن المرحلة الحرجة التي مر بها النظام المغربي، قابلتها نجاحات جزائرية على كافة المستويات، أصبحت من خلالها الجزائر القطب الأكثر أهمية ففي المنطقة المغاربية نتيجة المجهودات المقدمة دبلوماسيا في إطار المنظمات الدولية لتفعيل الخطاب العالم ثالثي، المساهمة في تغيير النظام الدولي و تبنى سياسة متجانسة اتجاه الغرب[1] و هذا مما أدى إلى طرح تساؤل حول علاقة اللا استقرار الداخلي المغربي بالاستقرار الداخلي الجزائري خاصة و أن نجاح النموذج الجزائري قد أغرى النخب السياسية و حتى العسكرية المغربية و دفعها إلى التفكير في بناء نظام شبيه بالنظام الجزائري، و هذا ما تؤكده بعض التحليلات التي رأت أن محاولات الاغتيال و قلب النظام التي تعرض إليها الملك، هي تعبير عن تحول

[1] نفس المرجع، ص117.

أدوات الضبط الاجتماعية في المغرب، من كونها أهم الوسائل الموجهة لقمع المدنين، إلى الرغبة في بناء نظام شبيه بالنظام الجزائري[1]

من العوامل الأخرى التي تحظى بالأهمية في التحليل، نجد العامل الاقتصادي، و الذي يعتبر محركا آخر (ضمن نفس البيئة الخاضعة لحسابات إستراتيجية) للسلوك المغربي اتجاه الصحراء الغربية، و ذلك للأهمية الاقتصادية التي يحض بها هذا الإقليم، الأمر الذي جعله خاضعا لرهنات الموارد الثلاث(الفوسفات–البترول السمك) Les enjeux des trois p كما عبر عن ذلك بول بالطا، و هذا ما سيوضح مع النقاط التالية :

– ضم إقليم الصحراء الغربية إلى المغرب يجعل منها أول منتج و مصدر للفوسفات في العالم ، مما يؤهلها إلى السيطرة على أكثر من نصف السوق العالمية ، خاصة مع الارتفاع الكبير للأسعار من 14 دولارا للطن سنة 1972 إلى 68 دولار للطن مع بدايات 1975و هي فترة التحرك المغربي باتجاه ضم الإقليم ، لمنع قيام دولة في الصحراء الغربية تقيمها السيطرة على السوق العالمية للفوسفات ، خاصة و أن مداخل هذه المادة الحيوية تغطي 92.5% من الواردات المغربية في تلك الفترة [2]

– تعتبر السواحل الصحراوية من أغنى السواحل في المحيط الأطلسي بالثروة السمكية التي تفوق 90 نوعا متواجدة على طول 150 كلم ، مما جعلها مطلبا ملحا للنظام المغربي .

– الإقليم غني أيضا بثروات طبيعية أخرى مثل البترول ، الغاز الطبيعي ، الحديد و الأورانيوم ، الأمر الذي يجعل منطقة الصحراء الغربية ، و بالنظر إلى عدد سكانها و قيمة الموارد الطبيعية التي تحتويها أغنى منطقة في إفريقيا [3]

إن الأهمية الاقتصادية للإقليم الصحراء الغربية تجعل من إقليما ذو مكانة جيوسياسية مهمة بالنسبة للطرف المغربي ، وهو العامل الثالث الذي يفسر الدوافع التي تحرك المطالب المغربية اتجاه الإقليم ، كما يتضح ذلك من خلال الخطاب

[1] Abdelkrime kibeche, conflict and corporation in north Africa,(a linkage perspective), submitted for the degree of ph.din the apartment of politics, university of Lancaster 1985.p332

[2] رياض بوزرب ، مرجع سبق ذكره ، ص 118.

[3] اسماعيل معراف غالية ، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995 ، ص60.

الذي ألقاه الحسن الثاني سنة 1974 بمناسبة عيد الشباب ، ومما جاء فيه : " ... إنه لا يعقل أن يتم تنصيب دولة مزيفة في جنوب ترابنا ، لأنه من الناحية الإستراتيجية ، و من الناحية الهيدرولوجية ، و من ناحية المنافذ على المحيط الأطلسي ، لا يعقل مثل هذا لأنه سيشكل خطراً على سلامة البلاد ... إنها ليست مسالة عاطفية فحسب ، بل مسالة حيوية لكل مغربي مدنيا كان أو عسكريا ..."[1]

فمن مقاربة جيو سياسية ، تعتبر الصحراء الغربية منطقة أمن بالنسبة للمغرب من الناحية الجنوبية ، و بالتالي فإن قيام دولة صحراوية قد يشكل تهديدا مباشرا لأمن المغرب ، و يساهم في إضعافها اقتصاديا و استراتيجيا ، خاصة إذا كانت موالية للجزائر الأمر الذي من شأنه أن يدعم الحصار الجزائري حول المملكة المغربية ويضع الجزائر كدولة قائدة للمنطقة [2]

وهي القاعدة التي تحكم التوجهات المغربية في مواجهة التوجهات الجزائرية ، انطلاقا من أن التصور المغربي (أساس الصورة الإدراكية المغربية) ينطلق من فكرة أن الموقف المبدئي الجزائري المعارض للتصورات المغربية ، ما هو إلا موقف تكتيكي في خدمة إستراتيجية في المنطقة ، بتوحيد منطقة المغرب العربي تحت رايتها ، و لهذا فالخطوة الموالية ستتجه إلى كشف الأهداف التي تحكم التوجهات الجزائرية اتجاه نفس القضية ، في إطار نفس السياق و في إطار نفس البيئة أيضا.

-الأهداف الجزائرية من خلال قضية الصحراء الغربية

معظم المراقبين السياسيين يجدون صعوبة في تصديق مقولة أن الجزائر ليس لها أي مطالب أو مطامع اتجاه الصحراء الغربية[3]، و لا أن العمل المحدد لسلوكها هو مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها باعتباره من المبادئ الأساسية التي

[1] بطرس بطرس غالي ، ملف حرب الصحراء ...، مرجع سابق ، ص 239.
[2] عز الدين شكري، المغربي و آليات الوحدة و التجزئة، السياسة الدولية، عدد 93، جوان1988.
[3] A.kibche, conflict and cooperation…op,cit,p334.

تحكم توجهات سياستها الخارجية، و ذلك انطلاقا من فكرة أن حق تقرير المصير ما هو إلا مبدأ تكتيكي في خدمة إستراتيجية تتجاوز حقوق الشعب الصحراوي.[1]

غير أن وجهة نظر أخرى تنطلق من فكرة تطابق مباشر – في الحالة الجزائرية- بين المبدأ و المصلحة بمعنى أن التوجه الجزائري تحكمه عقلانية مختلطة تجعل المحرك(في حالة الجزائر مبدأ تقرير المصير) خاضعا لضرورات المصلحة الذاتية و الاعتبارات الأخلاقية العامة.

و لهذا فإن التعامل مع السياسة الجزائرية انطلاقا من موقفها الأساسي الذي ينتمي إلى مسار الكفاح المسلح من أجل الاستقلال، لا يعني وجود أهداف تتجاوز هذا الموقف انطلاقا من أن المصلحة الجزائرية مرتبطة مباشرة بمبادئها باعتبارها قبلة الحركات التحررية في العالم، و من هنا يصبح المبدأ و توظيفه" من هذه المقاربة" هو جزء من تحقيق المصلحة، و هذا ما يفسر عدم قابلية المبدأ للمساومة أو التنازل انطلاقا من أن السياق الذي ظهرت فيه قضية الصحراء الغربية يرفض هذه الخارج فقبول المساومة المغربية القائمة على التخلي عن الموقف مقابل تسوية نهائية للحدود من جهة، يضع الجزائر كدولة مساومة على حقوق الشعوب، و من جهة أخرى، قد يفهم من طرف المغاربة على أنه علامة ضعف مما قد يحيي مطالبها الإقليمية السابقة[2]

انطلاقا من هذه المقاربة، فإن الدفاع عن الإيديولوجية التحررية، هو جزء من الدفاع عن الأهداف الجزائرية، انطلاقا من أن سمعتها الدولية تفرض عليها مساندة الشعوب التي تكافح من أجل تقرير مصيرها، و لهذا فإن التمسك بخيار حق تقرير المصير هو أكثر الخيارات عقلانية، فهو خيار استراتيجي في خدمة أهداف السياسة الخارجية الجزائرية، و هو مبدأ ينسجم مع مبدأ المحافظة على الحقوق الموروثة عن الاستعمار المرتبط بحماية السيادة الإقليمية، و منه فإن

[1] علي الشامي، مرجع سابق، ص239.

[2] رياض بوزرب، مرجع سبق ذكره ص 120.

الحد الأدنى من التنازل اتجاه القضية تعتبر سلوكا خاسرا (و مكلفا) بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، أكثر منه خسارة للقضية الصحراوية.

إضافة إلى علاقة المبدأ بالسياق الذي جعل من الجزائر قبلة للعديد من الحركات الثورية في العالم فإن وضع المبدأ " كخيار استراتيجي" في سياق العلاقات الجزائرية المغربية، يعطي له قيمة تفسيرية معتبرة، لعلاقته بدعم الأمن الوطني، انطلاقا من أن السوابق و التجربة التاريخية (حرب الرمال) و تلعب دورا كبيرا في عملية التنبؤ (و التوقع) بسلوك الطرف الآخر، و هذا ما يحكم الصورة الإدراكية

الجزائرية اتجاه المغرب، و المؤسسة على خوف مستمر من عودة المطالب الإقليمية المغربية نحو الأقاليم الجزائرية فضم المغرب للصحراء الغربية (في الإدراك الجزائري)، قد يدفع بها إلى إعادة مطالبها خاصة في تندوف خاصة بعد تهميش الدور الجزائري في اتفاقية مدريد الثلاثية، و هو التصور الذي ساهم في صياغة السياسية الدفاعية الجزائرية التي اعتبرت الخطر بري المصدر. فالجزائر ترى في المغرب نظاما يملك باستمرار أدوات تهديد مصيرية[1]، و هذا ما عبر عنه الرئيس الجزائري هواري بومدين قائلا :" نحن نعرف الآراء التوسعية للمغرب و لا أحد يعرف متى ، و أي سينتهي..." و لهذا فإن استقلال الإقليم الصحراوي يعني تحديدا لأفق التوسع المغربي. [2]

انطلاقا مما سبق يمكن استنتاج هدف جزائري آخر مرتبط بعامل الحفاظ على توازن القوى في المنطقة من منطلق أن كسر التوازن يمكن أن يهدد الاستقرار، لذلك اعتبرت الجزائر اتفاقية مدريد تحالفا يهدد الاستقرار و الأمن في المنطقة فلا سلم و لا استقرار يمكن أن يحدث، مادام لا يعترف بحق الشعب الصحراوي[3]، و هذا

ما يعكسه التصريح الذي أدلى به الرئيس الجزائري لمجلة" الإنسانية" في نهاية نوفمبر 1975 قائلا " إن السياسة التي تابعتها الجزائر تهدف إلى الحفاظ على توازن القوى في المنطقة و التي تضمن مصالح كل طرف...."[4]

[1] علي الشامي، مرجع سابق ، ص 214.

[2] A.kibeche, conflict and cooperation…op,cit,p337.

[3] رياض بوزرب، مرجع سبق ذكره ص 121.

[4] A.berramdane,op,cit,pp55-56.

العامل الأخير الذي يمكن أن يضع حدا لعلاقة المبدأ بالمصلحة، هو العامل الاقتصادي، حيث تذهب الكثير من القراءات إلى تفسير المواقف و السياسات الجزائرية اتجاه الصحراء الغربية انطلاقا من الطموح الجزائري في إقامة ممر يقطع إقليم الصحراء الغربية لنقل خام الحديد الجزائري إلى موانئ تصديرية قريبة، بدلا من نقله عبر الأراضي الجزائرية وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط، كما أن الموقع الجيوسياسي للصحراء يمكن أن يمنح واجهة أطلسية للجزائر يسمح لها بمعادلة التفوق المغربي في هذا المجال.

الذي نستنتج مما سبق أن الدوافع التي تتحكم في توجهات الدولتين اتجاه قضية الصحراء الغربية ليست متعلقة بمبادئ قانونية أو تاريخية بقدر ما هي خاضعة لقيم عليا سياسية تحضي بالأولوية في سلم هرم القيم للجماعة السياسية في كلتا الدولتين، و أن محرك سلوك الدولتين ليس المبدأ بقدر ما هي سلوكات خاضعة إستراتيجية دولتيه، و هي ليست بالضرورة في خدمة مسار التسوية، و لهذا فإن اصطدام التوجهات المغربية بالتوجهات الجزائرية، يفسر بالدرجة الأولى بوجود مصادر نزاعية موضوعية بين الطرفين، ساهمت القضية الصحراوية في إبرازها بوضوح، و هو ما يفسر عدم لعب القيم المشتركة لأي دور من أجل التخفيف من حدة التضارب، ذلك أن الحسابات القطرية الضيقة تطغى على أي خطاب يبحث عن بناء مسارات أخرى تساهم في تحسين الخريطة الإدراكية و التصورية التي هي انعكاس لصور كل طرف عند الأخر.

المطلب الثاني :تأثير القضية الصحراوية على الأمن القومي العربي

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية من القضايا المهمة والحيوية التي شغلت عددا من الدول الإقليمية في منطقة المغرب العربي واحتلت مكانتها في الحياة السياسية لدول المغرب على المستوى الرسمي والشعبي بكل معطياتها المحلية والإقليمية والدولية.

وتظهر أهمية المشكلة من خلال كونها بؤرة للصراع الإقليمي وعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي ومحاولات القوى الدولية الرامية إلى تجزئة وتفتيت وحدة التراب الوطني لأقطار المغرب العربي عامة والمملكة المغربية بشكل خاص عن

طريق السيطرة الاستعمارية الفرنسية أو الاسبانية المباشرة أو عن طريق المعاهدات والمواثيق التي فرضتها الدول الاستعمارية على المنطقة.

بحيث سنطرق في هذا المطلب إلى تبين تأثير هذه المشكلة على الأمن القومي العربي أي سنعمل على إبراز التوتر التي خلفه الاستعمار في المنطقة وانعكاسه على الأمن القومي العربي وكيف أثرت المتغيرات الدولية على مسار القضية.

الفرعالأول :علاقة القضية الصحراوية بالأمن القومي العربي

من الطبيعي أن يكون لأية مشكلة داخلية ذات أبعاد سياسية عديدة أثارا هامة على الأمن الوطني للدولة والأمن القومي للأمة. ويظهر ذلك بشكل خاص لدول الجوار التي تعاني من صراعات إيديولوجية وخلافات حدودية ومصالح متضاربة تغذيها المؤثرات الخارجية بدوافع مختلفة.

وينطبق هذا الوصف على مشكلة الصحراء الغربية بكل تأثيراتها السياسية والاقتصادية على الأمن القومي للمنطقة في ظل صعوبة إيجاد الأرضية المشتركة التي تكون مدخلاً للتقريب بين مواقف الأطراف المباشرة في النزاع.

إن الأمن القومي العربي يستهدف حماية الكيان العربي في مواجهة ما يهدده من إخطار وتحديات ويستلزم تعبئة وتطوير قدرات الأمة البشرية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق التكامل القومي والتنمية الاقتصادية. وتمثل حالة الاستقرار عنصراً أساسيا من عناصر الأمن الوطني والقومي لأنه يجعل المنطقة بعيدة عن التأثيرات الخارجية وتفاعلاتها.

إن المغرب وامتداده لصحراء الغربية يعتبر منطقة ذات أهمية جيو-استراتيجية لإطلالها بواجهة عريضة على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط ومتحكمة بمدخله الغربي (مضيق جبل طارق)، وهذا بحد ذاته يشكل أهمية جيوبولتيكية نادرة في الحسابات الدولية ولذلك ارتبط المغرب بروابط اقتصادية وسياسية وعسكرية وثيقة مع دول الجوار الأوروبي. وإذا كان الساحل المغربي هو ارض العبور التي قفز منها العرب إلى الأندلس لنشر الدين الإسلامي والثقافة العربية في أوربا، فأنه اليوم نفس المكان الذي يواجه فيه المغرب العربي الغرب الأورو-أمريكي.

إن موقع الصحراء البحري له أهمية كبيرة يمكن توظيفها لتعزيز الأمن القومي فالعنصر الجيوبولتيكي الذي يتمثل بالمساحة الجغرافية و ما تحتويه من موارد اقتصادية وتنوع مناخي وتداخل ثقافي وتكامل سكاني يوفر مزايا كثيرة للأمن سواء كانت اقتصادية أو عسكرية.[1]

وتشكل دول الجوار غير العربية تهديداً يستهدف الأمن العربي بشكل عام والمغرب العربي بشكل خاص من خلال اعتمادها على إستراتيجية التوسع والاحتلال بحكم المشاكل الحدودية الموجودة ومنها مشكلة الصحراء وسبته ومليلة وحقوق الصيد البحري، وانعكست حالة الاختلاف بين أطراف النزاع على الموقف العربي الرسمي الذي لم يتفق على آلية مناسبة لحل المشكلة. وهذا الاختلاف فسح المجال أمام التجاذبات الدول الخارجية أن تفعل فعلها في إبقاء حالة عدم الاستقرار الذي هو احد عوامل تهديد الأمن القومي ويبرز تهديد آخر يتمثل في ظهور قوميات واعدة تحمل في ثناياها عملية رسم حدود نفسية وسياسية وأيديولوجية كالبربر والزنوج السنغال لتصفية وحدة المغرب العربي.

إن قضية الصحراء ليست عملية استقلال صحراوي عن المغرب وإنما هي عملية يقصد بها الإبقاء على حالة الاختلاف والتجزئة وتكريس حالة الخوف على الكيانات القائمة فالمغرب تخاف على كيانها وشخصيتها كدولة ملكية. والجزائر تخشى من تنامي التيار الاسلامي وموريتانيا تتخوف من التيار القومي الذي يرفض التطبيع مع الكيان الصهيوني.[2]

الفرع الثاني :المتغيرات التي أثرت في مسار القضية

لقد حصلت مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية تركت آثارها المباشرة على مشكلة الصحراء

وغيرها وابرز هذه المتغيرات هي:

[1] محمد مجدوب،الأمن القوي العربي بين النظرية و التطبيق،ص6ص7 نقلا عن موقع:
http://altale3a.tripod.com/mm24.pdf

[2] محمد عايد الجابري، وحدة المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 1987، ص20-24.

ا– انهيار الاتحاد السوفيتي السابق حيث ترك هذا الانهيار الذي حصل في 1991/12/24 وتربع الولايات المتحدة زعامة العالم أثاره على مواقف الأطراف المباشرة في النزاع وخاصة الجزائر وليبيا الحليفان الإستراتيجيان للاتحاد السوفيتي واللذان تربطهما معه اتفاقيات تعاون سياسية واقتصادية، إذ دفع هذا الانهيار بالبلدين إلى تبني سياسة أخرى اقرب إلى الحياد والابتعاد عن دعم حركة البوليساريو وفي نفس الوقت فأن هذه الظروف قد عززت من مواقف المغرب الحليف التقليدي للولايات المتحدة. المطالبة بضم الصحراء إلى أراضيها من خلال اللقاءات والمحافل الدولية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فأن الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على ليبيا لاتهامها بإسقاط طائرة بان أمريكان فوق لوكربي الإسكتلندية عام 1988 قد دفع ليبيا إلى الابتعاد عن الشعارات الثورية وتبني مواقف معتدلة من مشكلة الصحراء وفك تحالفها مع الجزائر في دعم حركة البوليساريو المطالبة باستقلال الصحراء.

وفي الجانب الأخر فأن المتغيرات الداخلية التي حصلت في الجزائر والمتمثلة بتنامي التيار الإسلامي المتطرف وقيامه بأعمال تستهدف الأمن الوطني الجزائري وكذلك الأزمة الاقتصادية الخانقة وتزايد معدلات البطالة أبعدت الجزائر في التركيز على مشكلة الصحراء ولم تعد تحظى بالأولوية في سلم اهتماماتها الداخلية والخارجية كما كانت في السابق أيام القطبية الثنائية. وفي محاولة منها لإضفاء بعداً إقليميا لمشكلة الاضطراب الأمني الداخلي الذي تعاني منه وجهت أصابع الاتهام إلى جارتها وعدوتها التقليدية المغرب واتهمتها بدعم الحركات الإسلامية الأصولية.[1]

ب– أحداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة : لقد كان للأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة أثارها الخطيرة ليس على الآمن العربي وإنما على الآمن في العالم أيضا، إذ اكتسب موضوع مكافحة الإرهاب صفة شرعية دولية عندما تبنى مجلس الآمن الدولي قراراً بهذا الخصوص. وطالبت الولايات المتحدة من دول العالم أن تتبنى موقفاً واضحاً من هذا الموضوع فأما آن تكون مع الإرهاب أو ضده وليس هناك موقفاً محايداً ولذلك سارعت الدول المغاربية وبالذات الجزائر والمغرب إلى اتخاذ الإجراءات والمواقف التي ترضي الولايات المتحدة في حملتها لمكافحة

[1] مرجع سبق ذكره،ص 26

الإرهاب. وعكست هذه المواقف تناقض وتقاطع مصالحهما وتوجهاتهما فالجزائر ذات التاريخ الطويل في النضال ضد الاستعمار وذات الخط الاقتصادي الاشتراكي تبنت مجموعة من الإجراءات الإصلاحية مثل التحول نحو الخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي والقيام بحملة ضد الحركات الأصولية التي عانت من أعمالها الإرهابية وسحبت يدها من دعم حركة البوليساريو كي لا تتهم بدعم الإرهاب.[1]

ونفس المواقف اتخذها المغرب أن لم تكن أكثر وكأن هناك تنافساً بين البلدين لإرضاء الولايات المتحدة، ونتيجة لهذه الإجراءات والمواقف داخلياً فقد حصلت مجموعة من التفجيرات استهدفت المصالح الأمريكية واليهود في الدار البيضاء في المغرب وفي جزيرة جربة التونسية وردت الولايات المتحدة الجميل غالى المغرب عندما تدخلت وطلبت من اسبانيا بسحب قواتها التي احتلت مؤقتاً جزيرة ليلى خريف عام 2002. وزادت المغرب من مواقفها المؤيدة للولايات المتحدة عندما استقبلت وزير الخارجية الإسرائيلي في آب عام 2003 وهي الدولة الإسلامية التي ترأس لجنة القدس.

وفي المقابل فأن ليبيا وأمام الضغوط الأمريكية والأوربية واتهامها بدعم الإرهاب اضطرت غالى تسليم الليبيين المتهمين بإسقاط الطائرة الأمريكية إلى القضاء الاسكتلندي وقدمت التعويضات لضحايا الطائرة وقدمت طلباً للانسحاب من الجامعة العربية.

وأقدمت موريتانيا ورغبة منها في كسب ود الولايات المتحدة ومساعدتها أقدمت على إقامة علاقات دبلوماسية مع العدو التقليدي للعرب وهي إسرائيل مع أنها ليست من دول المواجهة وكذلك قطع علاقتها الدبلوماسية مع العراق.

وإزاء هذه المواقف والمتغيرات كان لابد لحركة البوليساريو التي أصبحت في موقف لا تحسد عليه اضطرت إلى التراجع عن مواقفها المبدئية الداعية إلى استقلال الصحراء، ولكي لا تشملها قائمة الإرهاب قبلت بمبدأ الاستفتاء لسكان

[1] اسماعيل مازن الرمضاني،الصراع الدولي في افريقيا و الأمن القومي العربي،مجلة الأمن و الجماهير،ع12،بغداد،1985،ص152

الصحراء وقامت بإطلاق مجموعة من الأسرى المغاربة كبادرة حسن نية ولابتعاد صفة الإرهاب عن نشاطاتها وفعالياتها العسكرية والسياسية.[1]

المطلب الثالث : أثر قضية الصحراء الغربية على العلاقات الأورومتوسطية (مسار برشلونة)

يربط شمال إفريقيا و جنوب أوروبا علاقات ما يسمى بالعلاقات الأورمتوسطية بحيث تمثل تطوراً هاما على نمط علاقات و تفاعلات المنطقة العربية المتوسطية أوروبية ، إذ يعتبر مشروع شراكة هو مبادرة أروبية جاءت إثر تعثر المشروع العربي و تجميده بحيث نجد مسار برشلونة بمثابة إطار للتعاون الأورمتوسطي كونه حدد أهداف العامة للتعاون و هي إسراع بعجلة النمو الاقتصادي و الاجتماعي لمنطقة المتوسطية إلا أن بعض القضايا أثرت في سيارن هذا المسار و تعذر إكماله و من بين هذه القضايا قضية تقرير مصير الشعب الصحراوي ، سنتطرق في هذا المطلب إلى كيفية تأثير القضية على استمرار هذه الشراكة و ذلك بتطرق إلى إعلان برشلونة في الفرع الأول أما الفرع الثاني نتطرق إلى تأثير القضية و انعكاسها على مسار برشلونة .

الفرع الأول: مسار برشلونة

طرح الاتحاد الأوربي ابتداء من 1995 نوعا جديدا من العلاقات مع البلدان المتوسط يتمثل فيما يعرف بالشراكة الأورمتوسطية تندرج هذه الشراكة ضمن نظرة جديدة للاتحاد الأوروبي في إطار الإستجابة للتحديات الجديدة و المعقدة في تلك المرحلة من أهم هذه التحديات :

– التحديات و المخاطر و التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط بما فيها دول شمال إفريقيا و تحديدا دول المغرب العربي .[1]

[1] محمد مجدوب،الأمن القوي العربي بين النظرية و التطبيق،مرجع سبق ذكره،ص29

– و من أجل التصدي لهذه التهديدات و المخاطر و كذا تعميق العلاقات و الروابط الثنائية و الجماعية لدول المنطقة في مختلف المجالات مع التأكيد على الجانب الاجتماعي و الثقافي و الذي عرف اهتماما كبيراً في هذا المؤتمر لم يشهده من قبل رغم إن هذا المؤتمر يعتبر امتدادا لمؤتمرات سابقة .

– إنعقد هذا المؤتمر يومي 27-1995/11/28 و الذي ضم 27 دولة تمثل الإتحاد الأوروبي ، 12 دولة تمثل دول الشاطئ الجنوبي و الشرقي للبحر المتوسط (مصر – الجزائر – تونس- المغرب – موريتانيا – إسرائيل – السلطة الفلسطينية – سوريا – لبنان – مالطا – قبرص)[2].

– يعتبر مجال الشراكة الثقافية من أهم مستويات الشراكة حيث إن هذا المجال يمثل مجال حقيقي للتقارب و تطوير الإدراك المتبادل بين دول المتوسط بضفتيه الشمالية و الجنوبية ، جاء هذا المؤتمر ليؤكد على مجموعة من مبادئ من الممكن التوصل إليها عن طريق العمل المشترك بين كافة الأطراف و هذا من أجل تحسينا للصورة الكاذبة التي يحملها كل طرف عن الأخر أصنف إلى هذا التصدي لكل أنواع و أشكال العداد الإنساني المتمثلة أساسا في العنصرية و التعصب و التمييز [3]

و يؤكد المشاركون على مجموعة من المبادئ أهمها :

– الحوار و الاحترام المتبادل بين الثقافات و الأديان و يعتبر هذان المغتربان ضروريا للتقريب بين الشعوب ، و فيما يخص هذا العنصر فقد تم التأكيد على الدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام في خلق جو من التفاهم المشترك .

– التأكيد و بإلحاح على ضرورة تحقيق تنمية بشرية مستدامة و هذا فيما تعلق بما يدين التعليم و تأهيل الشباب و تكوينهم و كذا ضمان يسر التبادلات الإنسانية بين صفتي المتوسط .

[1] جعفر عدالة،تطور سياسات دول الإتحاد الأروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي،مجلة العلوم الإجتماعية،العدد08،19-12-2014،ص3

[2] محمد أبو العنيف ، العلاقات الأروبية الافريقية بعد إنتهاء الحرب الباردة ، السياسة الدولية ، عدد 140 ، أفريل 2000، ص19.

[3] لعجال أعجال محمد الأمين ، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي إتجاه دول مغرب العربي ، رسالة دكتورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع تنظيمات سياسية و إدارية ، جامعة الجزائر ، 2006-2007 ، ص184.

– الاعتراف بالدور الأساسي الذي يلعبه المجتمع المدني ، و الذي يعتبر عاملا هامًا لتقارب الشعوب ، فمن خلال المجتمع المدني يمكن تطوير الجانب الإنساني في هذه الشراكة الأورومغاربية فهو يسهل المبادلات بين عوامل التنمية ، هذا إضافة إلى الجامعات و المجموعات البحثية ، إعلام ، جمعيات مدنية ، منظمات ، نقابات ...

لذلك كان التركيز قويا على ضرورة التعاون اللامركزية و العمل على دعم المؤسسات الديمقراطية ، و إرساء دولة القانون و المجتمع المدني ، كما تم تأكيد على ضرورة وضع إستراتيجيات فعالة من اجل مسايرة النمو الديمغرافي في المنطقة و خاصة دول الضفة الجنوبية للمتوسط و الذي أصبح تحديا كبيرا للدول المشاركة [1]

إذن و من خلال هذه المبادئ وهي باختصار كالمضمون الحضاري و الإنساني لمسار برشلونة هو بمثابة روح جديدة لمسار الشراكة الأورو متوسطية و التي تعتمد على الإدماج بدل الإقصاء و التي تتعدى إلى الوسائل الكلاسيكية و التي تركز على القادة و السياسيين إنما تكون بمشاركة الأفراد و المجتمعات المدنية و تحقيق التبادل الثقافي و الحضاري بدل تهميش و إقصاء الشعوب ، خاصة في ظل رواج النظريات التي تلح على صراع الحضارات و رفض الأخر ...

وهذا كله لا يتحقق إلا مع تطبيق مجموعة من الخطوات وهي ملخصة في فقرات ثلاث هي :

الفقرة الأولى : إنشاء حوار شامل و هذه الأولوية في تأسيس مسار برشلونة و تعميق الحوار و تقريب أطراف المتوسط وهذا من أجل الوصول إلى الغاية الأسمى من الشراكة وهي التعاون ، و تضمن إعلان برشلونة بندا بتشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية عن طريق المشاركة الإنسانية و الثقافية عن طريق :

المتعددة في المجال الثقافي : يمكن الإشارة إلى هذه البرامج في :

برنامج مبدأ للديمقراطية : (**Meba démocratie**)

هدفه إقامة أنظمة ديمقراطية في المنطقة ، من خلال ترسيم مشاريع مدعمة من طرف منظمات غير حكومية .

[1] فيصل سمارة ، البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط : (2008/1995)، شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص تنظيم سياسي و علاقات دولية ، 2013.ص45.

برنامج أوروماد للشباب :

من أجل تسهيل إدماج الشباب في الحياة المهنية و الاجتماعية و رصد لهذا البرنامج حوالي 10 مليون أورو في القسم الأول و 14 مليون أورو في القسم الثاني .

برنامج مبدأ السمعي البصري : Meb Audio visuel

رصدت له حوالي 20 مليون أورو هدفه تعزيز التعاون في هذا المجال ، إضافة إلى برنامج التراث المتوسطي الذي يقوم على حفظ التراث المادي و الغير مادي ، وهو مكون من :

البرنامج 1 تم إطلاقه عام 1998.

البرنامج 2 تم إطلاقه عام 2000.[1]

تعزيز التعاون اللامركزي : أي ما بين الهيئات المحلية للضفتين وهذا يسمح بـ:

- تبادل الخبرات بين صناع القرار المحليين .

- تثمين الإدارة المحلية و تعزيز الديمقراطية .

- التأكيد على الحكم الراشد و تفويض السلطة المركزية للسلطة الإقليمية و كمثال على ذلك المعاهدة الموقعة بين الجزائر و باريس عام 1997 فيما يعرف بالتوأمة ففي الجزائر عقدت 47 عملية توأمة ضمن ولايات جزائرية و مقاطعات فرنسية .

[1] نفس المرجع السابق ، ص 46.

الفقرة الثانية : زرع روح الإدماج

فالشراكة لا تقوم إلا على أساس القبول بالطرف الأخر ، و لقد أرجع الكثيرون أن تضمين البعد الإنساني في عملية الشراكة له أهمية كبرى هدفها تجنيب الرفض الشعبي للمسار ما آلت إليه المشاريع السابقة ، والذي يبدوا بالفعل بمثابة هيمنة الطرف الأوربي كقوة مهيمنة على الطرف الجنوبي .

الفقرة الثالثة : رأب الهوة الفاصلة

من أجل هذه النقطة لابد من جعل المنطقة مستقرة و أمنة ذات تبادل حصاري تسوده الحرية و الديمقراطية من هنا يمكن القول بأن المحور الثقافي بإمكانه أن يكون أكثر فعالية من المجالات السياسية و الإقتصادية من حيث نقل الديمقراطية بلدان المغرب العربي و إحداث تغيير قاعدي عن طريق المجتمع المدني و حتى في غيار الأطر الرسمية إنما عن طريق علاقات إنسانية و اجتماعية فعالة [1]

للتذكير فالتوقيع على هذه الاتفاقية فيما بعد و نتيجة متشاورات مستمرة بالنسبة للدول المغاربية و هي كالأتي :

– **تونس** : أول بلد عربي يوقع على اتفاقية الشراكة في : 1995/07/17.

– **المغرب** : في 26 فيفري 1996 بعد مفاوضات شاقة خاصة في ملف الزراعة و الصيد البحري .

– **الجزائر** : انتهت المفاوضات في 2001/12/19 و كان التوقيع على الشراكة الأور جزائرية للتدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 [2]

[1] فيلالي فاطمة ، مسار التعاون في الحوض المتوسط ، الشراكة الأورو مغاربية نموذجا ، رسالة ،د كتوراه ،جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسيةوعلاقات دولية ، 2009/2008 ، ص 56.62.

[2] لعجال أعجال محمد الأمين ، مرجع سبق ذكره ، ص 193 ، 197.

الفرع الثاني: انعكاس قضية الصحراء الغربية على مسار برشلونة :

من أهم مبادئ مصادر برشلونة هو إقامة منطقة سلام و استقرار مشتركة من خلال شراكة سياسية و أمنية . برشلونة كما تهدف إلى الشراكة في شؤون الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية (تنمية الموارد البشرية ، و دعم التفاهم بين الحضارات و التبادل بين المجتمعات المدنية).

كذلك يعمل على دعم التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية كما حدده المجلس الأوربي .

– مساهمة في دعم السلام في المنطقة و ينطوي هذا على دعم التكامل الاقتصادي و التفاهم المتبادل بين المجتمعات المدنية .

مجالات التعاون:

تبلورت منذ إعلان برشلونة مجالات التعاون الأوروبي المتوسطي في عدد من المجالات التي تخدم الجانب الاقتصادي للعلاقات بين الطرفين و هذه المجالات هي :

أ- مجال السياسي و الأمني .

ب– المجالات الاقتصادية و المالية .

أ- المجال السياسي و الأمني:

تركز العمل على تحقيق الاستقرار في منطقة حوض المتوسط ، و خلق مناخ مناسب للتعاون المتوسطي يقوم على تسوية كافة الخلافات في المنطقة ، و كذلك الربط بين الأمن في البحر المتوسط و الأمن الأوروبي و اعتبار أن كلا منهما امتداد للأخر و ترسيخ فكرة تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة للتعاون بين الطرفين [1]

ب- المجالات الاقتصادية و المالية :

يتولى الاتحاد الأوروبي :

* العمل بفاعلية و نشاط لتطبيق اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية و على الأخص من خلال المزيد من الدعم للتحرير التجاري التدريجي في كافة المجالات المتصلة بالشركاء .

* دعم الإجراءات اللازمة لزيادة إمكانيات جذب المنطقة للمزيد من المستثمرين و بخاصة من خلال خلق سوق أوسع و التشجيع على حياد السياسات المرتبطة بسوق الإتحاد الأوروبي و تحسين الإطار التنظيمي و ضمان معاملة عادلة و منصفة للمستثمرين ، مع رفع الوعي في الإتحاد الأوروبي بفرص الاستثمار في الإقليم .

* تشجيع التعاون الإقليمي الفرعي و دعمه على سبيل المثال داخل إتحاد المغرب العربي ومن خلال إطار يؤدي لتعاون إقليمي أوسع .

* معاونة الشركاء المتوسطيين على دعم قدرتهم على صياغة سياسات تجارية مناسبة و على المشاركة بفاعلية في المفاوضات التجارية و بخاصة فيما يتصل بتطوير منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية و بالمفاوضات المستقبلية مع منظمة التجارة العالمية .

* التحرير التام لحركة رأس المال و هذا ما سيؤدي إلى دعم اليور و بصفه العملة المتضمنة في العقود و عملية التسوية المالية في التجارة المتوسطية .

[1] فيصل سمارة، مرجع سابق ، ص 128.

* يعمل الإتحاد الأوروبي على تعظيم تأثير التعاون المالي من خلال موازنة الإتحاد الأوروبي ، و بخاصة من خلال قواعد ميدا و البنك الأوروبي الدولي و ذلك بتطبيق الإجراءات التالية :

– التنسيق فيما بين الدول الأعضاء في مجال إستراتيجيات و برامج التعاون المالي و التنموي لصالح الشركاء المتوسطيين و يعمل الإتحاد بوصفه جهة مانحة الأخرى لضمان الترابط و التكامل و إذا اقتضى الأمر التمويل المشترك .

– دعم الحوار الاقتصادي مع الشركاء المتوسطيين ، و ذلك في سياق وضع برامج للمساعدة المالية سعيا نحو تسريع التحولات الاقتصادية و تبني السياسات المالية و النقدية الصحيحة و الإصلاح الهيكلي .

ومن هنا كانت الدعوة لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول حوض المتوسط بحلول عام 2010م من خلال اتفاقيات الشراكة التي يبرمها الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط منفردة و التي وقعت عليها منفردة كل من تونس ، المغرب و إسرائيل و الأردن ، و مصر و سوريا و لبنان و الجزائر ، كما دخلت ليبيا في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بهدف التوصل إلى اتفاق مماثل [1]

تأثير قضية الصحراء الغربية على مسار برشلونة

تعتبر قضية الصحراء الغربية من أهم أسباب التي أدت إلى فشل مسار برشلونة بحيث جاء يهدف إلى تحقيق الاستقرار و السلام في منطقة المتوسط كما نادي بحرية و العدالة الاجتماعية إلى أن قضية الصحراء الغربية خلقت نوع من الصراع بين الجزائر و المغرب و هذا الصراع بفضل لم يحقق السلام ، كما أنه المسار نادى بالتبادل الحر أي إلغاء الحدود السياسية و الصراع الحدودي قائم بين الجزائر و المغرب ، و من المستحيل حل الحدود بين الجزائر و المغرب فالقضية عالقة كما نادى المسار بحرية الشعوب في تقرير مصيرها و الصحراء الغربية محتلة و مشروع الحرية .

فضلا عن ذلك يعتبر المسار خطوة أوروبية لنشر الديمقراطية بسبب لكن هناك دول في المغرب العربي تعاني تماشي بالديكتاتورية تمثل ليبيا ، كما جاء في جزءه المخصص للبعد السياسي و الأمني لشراكة الأورو متوسطية ، ضرورة

[1] المرجع نفسه ، ص ص ، 128.129.

التزام الدول المتوسطية باحترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية ، و ذلك طبقا لما ورد في الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان و عن طريق الممارسة الشرعية لحقوق و الحريات ، و ضمان حرية التمييز و تأسيس الجمعيات ، و أكد أيضا على ضرورة عدم التميز في التعامل بين الأفراد و الجماعات [1]

المبحث الثاني : تأثير قضية الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية (الإتحاد المغاربي)

[1] رتيبة برد ، الحوار الأورو متوسطي (من برشلونة إلى منتدى 5+5)، شهادة ماجيستر العلوم سياسية ، علاقات دولية ، تخصص دبلوماسية و التعاون الدولي ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2009/2008 ، ص 115.116.

إن معرفة أوضاع منطقة المغرب العربي ليس بالأمر السهل، لكن بتحليل تطور النزاع الصحراء الغربية و علاقة المغاربية سيبين لنا تدريجيا كيف تنعكس على مشروع تكاملي لدى سنسعى في هذا المبحث إلى معرفة كيف تأثر قضية الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية بصفة عامة و الإتحاد المغاربي بصفة خاصة بحيث قسم المبحث إلى ثلاث مطالب :

المطلب الأول : استمرار حالة جمود المشروع التكاملي المغاربي.

المطلب الثاني : نجاح المشروع التكاملي المغاربي.

المطلب الثالث : فشل المشروع التكاملي المغاربي.

و في الأخير نستنتج بنظرة إستشرافية بسيطة لمستقبل الإتحاد المغاربي في إطار القضية الصحراوية.

مطلب الأول: استمرار حالة جمود المشروع التكاملي المغاربي

إن استمرار حال جمود الوحدة، نتيجة استمرار المغرب في تعنته تجاه الصحراء الغربية و هي اعتبارها أرض مغربية، ينعكس على تراجع دور العوامل التكاملية المتمثلة في اتحاد المغرب العربي كنقص التبادلات التجارية، غياب حركة الاتصالات...الخ.

الفرع الأول: على المستوى السياسي

إن إحدى أنماط السياسات العربية هو أن أي نزاع سياسي يحدث بين البلدان العربية يؤدي في الغالب إلى الوقف الضروري لتدفق الأشخاص و السلع و قطع الصلات بين المتصارعين، و معنى ذلك أن العملية التكاملية مهددة بالتوقف و العودة إلى نقطة الصفر من جديد[1]، كعدم مشاركة المغرب أو الجزائر في القمم المغاربية منذ سنة1994، و تعتبر هذه القمة يتيمة باعتبارها أول و آخر قمة مغاربية منذ تم إنشاء إتحاد المغرب العربي[2]

[1] مصطفى صايج ، تطور العلاقات الجزائرية المغربية (1962-2000) دراسة أزمة الحدود و قضية الصحراء، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية1995 ص127.

[2] جورج الراسي، الجراد وحده يوحد المغرب العربي، العدد1779،(15جانفي 2004)، ص53.

2- الرؤية المغربية للصحراء الغربية باعتبارها أرض لا يجب المساس بها، إذ يعمل المخزن على جمع المعرضة و الرأي العام حول " الوحدة الترابية المقدسة " ففي أول خطاب للملك " محمد السادس " للعرش أكد على أن قضية الصحراء الغربية هي القضية الأولى للمغرب بتصريحه:

" نجدد التزامه بإكمال وحدتنا الترابية التي تشكل فيها أقاليمنا الصحراوية القضية الوطني المركزية "

كما بين في الرسالة التي وجهها إلى المشاركين في ندوة " مغربية الصحراء " في التراث التاريخي و الأدبي:

" أن مغربية الصحراء حقيقة تاريخية تتجلى في التراث الفكري و الأدبي في الظهائر الشريفة و الرسائل الملكية التي كان يتلقاها شيوخ القبائل في موضوع تعيينهم و توقيرهم و احترامهم و سائر مخاطبتهم... و سيرا على نهج والدنا المنعم في جعل هذه التنمية الشاملة لأقاليمنا الصحراوية تجسيدا في وحدة المواطنة المغربية بين رعايانا الشمال و الجنوب... السيادة و الوحدة الوطنية و الترابية للمملكة تعد أحسن خيار و أقوم سبيل لتجاوز الصراع المفتعل حول مغربية الصحراء".[1]

3- سعي المغرب إلى ضرب استقرار الجزائر من خلال أطماع المغرب التوسعية ليس فقط على حساب الصحراء الغربية و فقط بل و حتى في الأراضي الجزائرية فسابقا قام المغرب بعرض خريطة ادعى بأنها تمثل الحدود التاريخية للمغرب قبل دخول الاستعمار الفرنسي و الإسباني إلى أراضيه [2] ثم استخدام المعارضة الإسلامية المسلحة في الجزائر العمق المغربي كمنطق لعملياتها المسلحة، إذ ترجع مصالح الأمن الجزائرية تواجد قبر " سعيد مخلوفي " أمير "حركة الإسلامية المسلحة " في منطقة جبل الريش على بعد 6 كلم في عمق التراب المغربي، حيث أكد " إدريس البصري " في حديثه لجريدة الحياة اللندنية في ديسمبر 2004 من أن قضية القبر كانت محور محادثات جمعته مع الرئيس " بوتفليقة " في جوان 1999.

[1] محمد زين العابدين الحسيني، تطورات ملف الصحراء الغربية أمام الأمم المتحدة، الرباط: المعهد العالي للإعلام و الإتصال، 2002، ص ص 52،53.

[2] الطاهر زبيري ، حرب الرمال (19 أكتوبر-2 أبريل 1963) " دخول الجنود المغربيين الأراضي الجزائرية أشعل حري الرمال " الشروق اليومي (22-09-2011)، ص17.

كما أن " عبد الحق لعيايدة " أمير جماعة الإسلامية المسلحة " الجيا " الذي سلمته حكومة الرباط إلى الجزائر في عام 1993، كان محور مساومات من أجل تغير الجزائر موقفها من قضية الصحراء الغربية ، فقد أكد أثناء مثوله أمام القضاء الجزائري في 14 جوان 1994 من أن المخابرات المغربية طلبت منه دعم تنظيمه في تندوف و ضرب مصالح جبهة البوليساريو ، كما كشف لاحقا أنه تعرض للابتزاز من أجل تجنيد الصحراويين في جماعاته الإرهابية [1] ، أما حاليا فيسعى المغرب إلى تدمير الجزائر من خلال نظرية المخزن التوسعية حتى يتسنى له تصدر المنطقة المغاربية و يستفرد القضية الصحراوية و يزحف على اللاجئين الصحراويين لإبادتهم و من ثمة يبسط العلويين عرشهم ، كما يراهم المغرب على قاعدة عسكرية أمريكية على ترابه مستقبلا تستعملها واشنطن في ضرب معاقل القاعدة في الساحل و الصحراء بعدما حدث في ليبيا ، وهذا الذي سيعرض الأجواء الجزائرية للاختراق " كما يجري في باكستان " [2]

4- استمرار المغرب في عقيدته التوسعية المستحكمة ، فحين كانت شعوب المنطقة تكابد لمداواة جراح عقود طويلة ، و تتجه للتكامل مع الجيران بعد رحيل الغرباء الاستعماريين ، عمد المغرب إلى طعن الجزائر المستقلة حديثا باجتياح حدودها الغربية سنة 1963، كما قاد حرب ترهيب دبلوماسية و نفسية ضد الجمهورية الموريتانية ، رافضا الاعتراف باستقلالها حتى سنة 1969 بنفس الحجج ، أي " الحقوق التاريخية " و في السنة التي وعدت إسبانيا خلالها الأمم المتحدة بتنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي تتويجا لسنوات طويلة من النضال الوطني بادرت المغرب إلى اجتياح الصحراء الغربية سنة 1975 [3]

5– عدم مشاركة المغرب في القضايا التي تهم النظام السياسي الجزائري مثل قمة تونس لوزراء خارجية البلدان الأوروبية لجنوب البحر المتوسط مع الجزائر و تونس و المتعلقة بالأمن و محاربة الإرهاب و المخدرات سنة 1995 ، و في نفس السنة من شهر فيفري عقدت المجموعة الأوربية قمة الأمن المتوسطي أين تم إبعاد الجزائر رغم حضور كل من تونس و

[1] أسامة بوشماح ، مرجع سبق ذكره ، ص 140.
[2] أنور مالك ، المخابرات المغربية و حروبها السرية على الجزائر (الجزائر: الشروق للإعلام و النشر 2011)، ص191.
[3] نفس المرجع،ص192

المغرب ، و في مارس 2000استغلت الجزائر رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية و بذلت كل جهودها لإقصاء المغرب عن اجتماع القمة الأورو افريقية التي انعقدت في القاهرة أبريل 2000، مقترحة أن تجمع القمة بين أعضاء الإتحاد الأوروبي و أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية و عاودت الجزائر في الدورة 74 في يوليو 2001 بلوساكا حيث طلبت عقد قمم منتظمة بين الإتحاد الأوروبي و المنظمة الإفريقية ، إلا أن الطلب قوبل بالرفض خصوصا من طرف السنغال و مصر[1]

6– استمرار غلق الحدود البرية بين البلدين – بعد أن أقدم المغرب على فرض التأشيرة على الجزائريين دون سابق إنذار ومن جانب واحد ، بعد تفجيرات " مراكش " 1994 التي سارعت في توجيه اتهامات للجزائر – وقد قدرت خسائر غلق الحدود ب 4 ملايير دولار سنويا ، من إيرادات التجارة و السياحة خاصة بالمدن الساحلية المغربية الواقعة على الحدود الجزائرية ، و التي تحولت فنادقها إلى شقق للكراء لصالح العائلات بعدما تراجعت مداخلها بشكل مذهل، و لهذه الأسباب ظلت السلطات المغربية على رأسها الملك " محمد السادس " يترجى و يستعطف السلطات الجزائرية أن تفتح الحدود الجزائرية ، بعدما ظلت تلك النداءات تقابل بموقف صارم من قبل الدولة الجزائرية [2]

الفرع الثاني: زيادة التسلح و نسبة النفقات العسكرية في المنطقة

لقد وقعت الجزائر في سنة 2006 صفقة أسلحة ضخمة تتراوح قيمتها بين 7و10 مليارات من الدولار أثارت حساسية خاصة في المغرب ، كما في فرنسا التي اعتبرتها : إخلالا بميزان القوى في المنطقة " ، فالصفقة شملت شراء 34 طائرة " ميغ 29" و 28 طائرة من طراز سوخوي 30" و على طائرة تدريب من طراز " باك 130" تسلم على مراحل متقاربة من خلال خمس سنوات على أن يتم و ينتهي تسليم أخر دفعة سنة 2010 ، و قد كشفت المصادر الجزائرية أن العقد الذي أبرم تم بصفقة قيمتها 5.7 مليار دولار ، لكنه مرشح بأن يصل إلى 10 مليارات مقابل التزام

[1] جورج الراسي، ص30.
[2] انور مالك ، مرجع سابق ، ص 205-206.

موسكو إلغاء ديون الجزائر التي تعود إلى الحقبة السوفيتية و المقدرة ب 407 مليار دولار ، و قد أصبحت تحتل المرتبة العاشرة عالميا في عدد الصفقات المبرمة بعدما كانت تحتل المرتبة 40 عالميا بين سنتي 1993-1997 [1].

و قدر الخبراء أن الجزائر لم تعد تحصر مشترياتها العسكرية بالسوق الرئيسية باعتبار انها أوصت منذ عام 2001 على تجهيزات متطورة من الو.م.أ و وقعت عقودا مع واشنطن التي تعتبرها من دول المواجهة في محاربة القاعدة .

و أشارت تقارير أن روسيا هيمنت على مبيعات الأسلحة على الفترة الممتدة بين العامين 1999و 2006 في شمال إفريقيا إذ عقدت صفقات بقيمة 3.2 مليار دولار مقابل 600 مليون أورو لمصلحة دول غربية أوروبية و 100 مليون دولار للو.م.أ.

إذا من خلال تلك الصفقات الضخمة التي عقدتها الجزائر مع نظيرتها روسيا جعلت من منطقة المغرب العربي برميلا للبارود ، إذ أن العلاقات المغربية الجزائرية لا تزال مشدودة إلى التوتر بعد فشل الجولة الرابعة من المفاوضات بين المغرب و جبهة البوليساريو في " مانهاست " برعاية الأمم المتحدة ، و معروف أن الجبهة هددت في ديسمبر 2007 باستئناف الحرب ، الأمر الذي يمكن أن يورط الجزائر في صراع إقليمي مفتوح .

و في تقدير " فورغست انترناشيونال " و هو مركز متخصص بشؤون الدفاع أنم المغرب و الجزائر معا سوف يخصصان موازنات ضخمة للتسلح خلال السنوات المقبلة ، و أن الجزائر التي أطلقت منذ العام 1999 خطة طويلة لتحديث جيشها سوف تخصص أكثر من ملياري دولار سنويا لهذا المشروع ، في حين ينفق المغرب سنويا نصف هذا المبلغ تقريبا ، إذ عقدت حكومة الرباط سنة 2007 صفقة مع فرنسا بشراء 18 مقاتلة " رافال" بقيمة 205 مليار دولار من مصانع " داسو" الفرنسية ، علما أن السعودية سوف تغطي الجزء الهام من هذا المبلغ .

[1] centre de documentation et de recherche sur la paix et les conflits (C.D.R.P.C) , <<Observatoire des transferts d'armements >>www.obsam.org/main/obsam-cdrpc.htm.(rapport1998).

و يسجل المراقبون أن الجزائر التي اشترت معدات عسكرية من الو.م.أ بقيم 700 مليون دولار بين العامين 2001و 2004 ، ضاعفت ثلاث مرات مشترياتها من فرنسا في عام 2005 ، و وصل رقم هذه المشتريات إلى 100 مليون أورو [1]

المطلب الثاني : نجاح المشروع التكاملي المغاربي

إن مشروع الوحدة المغاربية يتعلق بتكييف و إدخال الإصلاحات قصد الوصول بالاتجاهات الحالية نحو انسجام أكثر، من أجل انجاز أدنى من الأهداف و المصالح المشتركة بين المغرب و الجزائر من خلال تعزيز شبكة المصالح بين البلدين مفترضين في هذا الإطار، توسيع التعاون في المجالات الوظيفية و الاقتصادية يمكن أن يقلص من الجانب الصراعي بين الجزائر و المغرب بسبب قضية الصحراء الغربية مما يقدم دفعة قوية لبناء صرح متين للوحدة المغربية.

الفرع الأول : الدور الوظيفي لمؤسسات الإتحاد المغاربي: قبل التطرق إلى الدور الوظيفي لمؤسسات اتحاد المغاربي نريد أن نسرد بعض الأحداث المهمة التي حصلت السنة الماضية 2001 ، و التي تؤكد على أن الشعب الصحراوي سيتمكن من تحقيق استقلاله مما قد يعطي دفعا قويا لبناء اتحاد مغرب عربي وهي كالآتي :

عززت نهاية 2011 موقع قضية الصحراء الغربية ، الأول ، تجميد الإتحاد الأوربي (14 ديسمبر2011) لاتفاقية الصيد مع المغرب بحكم تناقضها مع القانون الدولي من خلال انتهاك الموارد الطبيعية الساحلية للشعب الصحراوي ، الثاني قرار الكونغرس الأمريكي (20ديسمبر2011) برفض المساعدات الأمريكية إلى المغرب دون تقديم تقرير من طرف كتابة الدولة للشؤون الخارجية حول انتهاك حقوق الإنسان بالأراضي المحتلة للصحراء الغربية و الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة المغربية في مجال احترام حقوق الأشخاص في التعبير السلمي عن أرائهم بخصوص مستقبل الصحراء الغربية... ، مشترطا ، توفير حق دخول منظمات حقوق الإنسان و ممثلي الحكومات الأجنبية إلى الصحراء

[1] إذ تتسلح الجزائر.www.Akhbar-libya.htm (12-04-2008)

الغربية ومن غير أية مضايقات ، الحدث الثالث 15-20 ديسمبر 2011 هو انعقاد المؤتمر الثالث عشر لجبهة البوليساريو بتفريتي بالأراضي المحررة الذي تم التأكيد فيه على وحدة الشعب الصحراوي أينما كان و بعزيمة و استعداد لاستخدام كل الوسائل من أجل تجسيد حقه في تقرير مصيره وفق الشرعية الدولية .

1- على مستوى الشرعية الدولية ، الصحراء الغربية هي أصلا مستعمرة اسبانية (منذ مؤتمر برلين 1884-1885 الذي تم فيه تقسيم ما تبقى من إفريقيا بين الدول الاستعمارية) ، وهي مبرمجة في اللجنة الرابعة لمنظمة الأمم المتحدة كقضية تصفية استعمار منذ 1960 (قرار 1514) على غرار المستعمرات السابقة في العالم التي نالت استقلالها وفق ذلك [1]

2- هوية ووطنية متجدرة لشعب الصحراء الغربية ، مهما كانت قوة الخصم و حجم الممارسات القمعية و اللا إنسانية ضد صاحب الحق ، فان هذا الأخير هو الأقوى معنوياً و الأكثر عزيمة لاسترجاع حقه المغتصب ،يصدق ذلك على شعب الصحراء الغربية ، بالأصالة و المرجعية التاريخية العريقة للساقية الحمراء و وادي الذهب المتجدرة في المنطقة ، و بهوية شعبها المتميز بالإنسان الحر المستقل في حياته رافضاً الخضوع رغم الحياة البسيطة التي يعيشها ، شعب مشحون بقوة و إرادة فولاذية طبيعية ، متماسك في هويته و وطنيته و في تفاعلاته الداخلية و عصرية في تسيير شؤونه الإدارية و في ترسيخ هيكلة دولة عصرية بممارسات متحضرة و ديمقراطية .

يأتي في مقدمة ذلك تقديم الكفاءات و إعطاء دور أكبر للمرأة في التسيير و التواجد في المؤسسات الحكومة و الدولة، الزائر للمخيمات و الأراضي المحررة و الأراضي المحتلة يعيش ذلك ميدانياً.

[1] اسماعيل دبش،" الصحراء الغربية موضوعية وحتمية الاستفتاء "
diasporasaharaui-ara.blogspot.com(3-12-2010)

3- جبهة البوليساريو قوة اقتراح ، لأنها تعكس شجاعة و ممارسة سياسة مسؤولة عندما توافق على طرح كل الخيارات و البدائل (الانضمام إلى المغرب أو الحكم الذاتي أو الاستقلال) للاستفتاء، و أن اختيار الشعب سوف يحترم، موقف يضعف المغرب و يقوى جبهة البوليساريو معززة مبدأ إنسانية عالميا شاملا يشكل لغة العصر و العمل السياسي الراهن و هو الديمقراطية و حرية الرأي و حق الاختيار.

4- مشاريع الحكم الذاتي هي أصلا مشاريع و ممارسات استعمارية مارستها الدول الاستعمارية سابقا و التي آلت في النهاية لاستقلال الشعوب و المستعمرات، و في هذا الإطار يصنف مشروع الحكم الذاتي المغربي الذي هو في الحقيقة إقرار بأن هناك شعبا و أرضا، و أن المغرب يعترف بانفصال الصحراء الغربية عن سيادته و السيادة لا تجزأ.

5- و دائما في إطار السيادة لا تجزأ، موافقة المغرب على تقسيم الصحراء الغربية مع موريتانيا في اتفاقية مدريد (1975) هو اعتراف بأن هذه الأرض ليست كلها تابعة لسيادته، و كأن الأمر هو اقتسام غنيمة، موريتانيا فرضت عليها جبهة البوليساريو الانسحاب (1978) من الجزء الذي احتلته سنة 1975.

6- نفس التساؤل حول موضوع السيادة يطرح على المغرب عند بنائه للجدار العزل بطول 2400 كلم و الذي يقسم الصحراء الغربية إلى قسمين، الأراضي المحتلة و الأراضي المحررة. فهذا إقرار مرة أخرى أن المغرب يتعرف بأن الصحراء الغربية ليست مغربية انطلاقا من المبدأ أن السيادة لا تجزأ.

7- دخل المغرب في حرب مع جبهة البوليساريو لمدة أكثر من 15 سنة (1975- 1991) و تم توقيف إطلاق النار بناء على التزام المغرب بمبدأ استفتاء الشعب الصحراوي، و منذ ذلك الوقت و المغرب يتفاوض وفق وضمن هذا المبدأ مع جبهة البوليساريو كممثل وحيد للشعب الصحراوي تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة. [1]

بالرغم من أن هناك مشاكل اقتصادية تعاني منها الأقطار المغاربية، فإن هذه المعضلات لا يحلها إلا العمل من أجل إتمام البناء الوحدوي المغاربي، الذي يعد مطلبا شعبيا و جماهيريا أيضا، حيث أن شعوب الدول المغاربية لا تشعر

[1] المرجع نفسه.

بوجود فوارق بينها، و إنما لها نفس الإنتماء الحضاري و الثقافي و حتى الإيديولوجي، فضلا عن عدم وجود حدود طبيعية، و إنما الحدود المكرسة هي مجرد حدود سياسية.

إن مشهد التنسيق و التعاون و الاندماج ينطوي على مجموعة من الملامح العامة التالية التي تحكمه :

1- عجل التغيير الذي مس عدة أنظمة بمنطقة شمال إفريقيا، يبرز مؤشرات عودة الدفء في العلاقات بين الجارتين الجزائر و المغرب، و بدأ الحديث يسري بين قيادي البلدين بشأن إمكانية تطبيع كامل للعلاقات بين البلدين، بعد فترة ركود و جمود دامت سنوات إذ لم تترك الجزائر رسالة العاهل المغربي في نوفمبر 2011 التي دعا فيها إلى التقارب و كشف نية المملكة المغربية في التطبيع الكامل مع جارتها الجزائر، بحيث تجاوب معها الرئيس الجزائري بأن " الوقت قد حان لبناء اتحاد المغرب العربي " في تلميح لضرورة التعاطي مع المتغيرات الجيوستراتيجية بالمنطقة.

2- في ظل وجود و استمرار الأشكال الوسيطة للتنسيق و التعاون، نمو مفاهيم و توجهات و ممارسات و مؤسسات فكرة الولاء لكيان أكبر.

3- استمرار التوجهات التنموية نفسها، و إن يكن على نطاق يستفيد من زيادة حجم الموارد و حجم السووق، و باستخدام أفضل نسبيا للموارد مما كان سائدا في حالة التجزئة، و بالتالي تحسين الأداء العام للاقتصاد، و تقل نسبيا الاختناقات الخاصة الحادة.

4- ازدادت فعالية بعض المؤسسات و الجماعات أكثر من غيرها و أكثر مما كانت تلعبه من قبل، و على رأسها المنظمات غير الحكومية.

لقد غلب الجانب التعاوني على الجانب الصراعي، و سوف نتطرق إلى شيء من التفصيل في دراستنا لهذين المتغيرين باعتبارهما الركيزة الأساسية في الجانب الإصلاحي :

أ- مشروع أنبوب الغاز المغربي – الأ وروبي :

ففي فيفري 1989 تم التوقيع بين الجزائر و المغرب على اتفاقية يتم بموجبها إنجاز خط غاز بين حاسي مسعود و حاسي الرمل و طنجة لتصدير 12 مليار م^3 من الغاز الجزائري سنويا إلى أروبا منها 205 مليار م^3 للمغرب، هذا المشروع حل محل أنبوب غاز يجري تحت المتوسط ينطلق من أرزيو إلى أليكانت في إسبانيا، طوله 1265 كلم و طاقته الاستيعابية 7.2 مليار م^3 سنويا على أن يصل إلى 12 مليار م^3 سنة 2000، و قد نجم عن هذا التقارب عند إنشاء لجنة مغاربية للصناعة البترولية بهدف خلق الانسجام و التنسيق في السياسات الوطنية بغية إنجاز سوق مشتركة للطاقة بين دول الإتحاد بحسب الرغبة التي عبر عنها وزراء الطاقة سنة 1990 .[1]

ب- تجاوز التباطؤ و الانحصار

الذين حالا لحد الآن دون تحقيق منطقة تبادل حر و إتحاد جمركي على مستوى إتحاد المغرب العربي، و يرى الدكتور " فتح الله و لعلو " الوزير المغربي السابق أربعة مؤشرات ذات دلالة على فرص محفزة لصالح التبادل التجاري بين الدول المغاربية، و هي :

1- ضعف المبادلات بين الدول المغاربية : إذ أن محدودية حجم المبادلات بين الأقطار المغربية في إحداث منطقة تبادل حر إقليمية لا يمكن أن يؤدي إلى اختلال أي اقتصاد قطري في المنطقة ما دام مستوى المبادلات البينية لا يتجاوز حدا أدنى لذا فإن المؤكد أن المفعول الأجنبي لحرية التبادل الإقليمي على تنمية

الاقتصاديات المغربية يفوق بكثير من مستوى مفعوله السلبي المحتمل، لذلك فإن رفع العراقيل المعاكسة لحرية انتقال السلع (و منها الممارسات غير الجمركية) أصبح يفرض نفسه لضمان ديناميكية المبادلات داخل المنطقة.

2- أهمية المبدلات الباطنية : إن أهمية التجارة غير المنظمة بين أقطار المغاربية تدل على وجود إمكانيات تبادل إقليمي حقيقي، إذ أصبح من اللازم توظيفها لصالح التجارة الإقليمية المنظمة، إذ أن ممارسة التجارة الباطنية تندرج

[1] إبراهيمي، مرجع سابق، ص 347.

ضمن " منطقة تبادل حر غير منظمة أو غير رسمية "، و هي دليل على وجود علاقات تضامن مصلحية بين سكان المناطق الحدودية كمنتجين أو مستهلكين.

3- إمكانيات و فرص التكامل : فمن المؤكد أن الأنظمة المغاربية متشابهة بعضها ببعض، و لكنها متكاملة إلى حد ما، و يمكن تدقيق مكامن التكامل حول ثلاث قطاعات من أجل العمل على توظيفها إلى حد أقصى، و هي [1]

- قطاع النقل : الذي عرف مجهودات كثيفة منظمة و بناءة بين بلدان المغرب العربي الثلاثة (الجزائر ، تونس و المغرب) قصد تحسين سهولة تنقل الأشخاص و البضائع في المنطقة حيث تم التوقيع على الكثير من الاتفاقيات و أنشأت لجان النقل خاصة السكك الحديدية و لكنها جمدت سنة 1975 بعد الأزمة الجزائرية المغربية ، و لكن مع إعادة تفعيل التعاون في المنطقة استفادة القطاع من دفع جديد حيث كان التأخير كبيرا سنة 1995، فمنطقة القطرية و القطاعية ساد على حساب الاعتبارات الوحدوية ، فكل بلد طور شبكته الخاصة البرية و البحرية و الجوية و في سنة 1990 قررت اللجنة المغاربية للهياكل القاعدية ما يلي :

1- العمل على تحسين الخدمات و تقليص مدة السفر بالخطوط الحديدية الموجودة بين الدار البيضاء، الجزائر و تونس .

2-إنجاز دراسات خاصة بشق خط حديدي عابر للمغرب العربي و القطار المغاربي السريع .

3- إنشاء لجنة تقنية مكلفة بالإنجاز و الإشراف على الدراسات التقنية و الاقتصادية الخاصة بالطريق العابر للمغرب العربي [2].

هذه الأهمية التي يتمتع بها قطاع النقل أشار إليها تقرير البنك الدولي سنة 1994 تحت عنوان " منشآت قاعدية من أجل التنمية " ، فالمنشآت القاعدية تعتبر سندًا و عاملا رئيسيا في تكثيف نشاطات التبادل و التعاون بين الدول في مجال السلع و الخدمات و الأشخاص و رؤوس الأموال على حد سواء [1]

[1] فتح الله ولعلو ، المشروع المغاربي و الشراكة الأورو – متوسطية ،الدار البيضاء : دار توبقال للنشر ، 1997، ص ص204-206.
[2] أسامة بوشماخ، مرجع سبق ذكره.

– **قطاع الفلاحة** : حيث ليس هناك ما يدل على أن تكوين منطقة تبادل حر زراعية في المنطقة من شأنه أن يؤدي إلى اختلالات ، حيث بإمكان القطاع الفلاحي أن يصبح بدوره منجما لتحقيق التكامل بين اقتصاديات المنطقة اعتبارا لاختلاف الإنتاج الفلاحي بين الأقطار ، و كذلك تزايد الحاجات الغذائية للمنطقة

– **القطاعات الصناعية و الخدماتية** : إذ يجب تدقيق إمكانيات و فرص تبادل منتوجات هذه القطاعات إعتبارا لعناصر التكامل المتاحة على مستوى القطاعات أو الفروع أو المسالك ، فإذا كانت الأنظمة الصناعية المغربية و التونسية مسلحة أكثر من غيرها على مستوى مواد الاستهلاك، فإن قدرة الأنظمة الجزائرية و الليبية قد تكون ذات جدوى فيما يخص المواد الوسيطة و المنتوجات البيتوركيمياوية المشتقة.

– **التقارب بين أدوات السياسة الخارجية** : إن التقارب المتزايد حاليا بين أدوات السياسة الاقتصادية " تحرير التجارة الخارجية، تقليص الحماية الجمركية، التراجع عن تأطير الأسعار و القروض، إصلاح و توحيد الأنظمة الضريبية، تنازل الدولة عن التدخل في بعض القطاعات و مسلسل التحرير بصفة عامة "، منذ اعتماد الأقطار المغاربية لضوابط التقويم و التحرير، أصبح اليوم عنصرا مشجعا لتطوير المبادلات بين المغاربة و لإحداث منطقة تبادل حر إقليمية، و هذا ما يفرض كذلك انخراط مجموع الأقطار المغاربية بشكل إيرادي في بناء المشروع المغاربي عبر أربعة جوانب هي منطقة التبادل الحر في حد ذاتها، التعاون كمرحلة أولى، ثم الاندماج، و الموقف الموحد إزاء الإتحاد الأوروبي [2]

كما نلاحظ في إطار الاتفاقيات الثنائية بين المغرب و الجزائر، ذلك التنوع في الميادين مثل التعاون الضريبي، التعاون في الشؤون الاجتماعية، التعاون في ميدان السياحة، رعاية جاليتي البلدين...إلخ [3]

[1] عبد الله بدعيدة، العوامل الفاعلة في تحقيق الاندماج الاقتصادي المغربي، مداخلة : ملتقى الاندماج الاقتصادي المغاربي ، الجزائر : الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، 10 و 11 جوان 2000

[2] أسامة بوشماخ، مرجع سبق ذكره ص 206.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الاستشاري الوطني، اتفاقيات إتحاد المغرب العربي 1989-1992.

– بالرغم من الانتقادات الصادرة عن عديد الخبراء و السياسيين و رجال الأعمال الأوروبيين للمسؤولين المغاربيين بسبب عدم تحقيق الوحدة المغاربية و تعطيل إنجاز مشروع المنطقة الاقتصادية الحرة و السوق الموحدة الشمال إفريقية، فإن تصريحات مسؤولي بروكسيل و القائمين على البنك الأوروبي للإستثمار تؤكد على عدة عناصر بينها " أن المنطقة المغاربية تبقى بالنسبة للأوربيين المنطقة أكثر إستراتيجية مستقبلا لأن المستفيد الأول من الاستثمارات في الهند و باكستان و نمور شرق آسيا ليسوا الأوروبيين و إنما هي الو.م.أ و اليابان و بقية الدول الآسيوية. و في هذا السياق يرصد الإتحاد الأوروبي و المؤسسات التابعة له أو القريبة منه سنويا مليارات اليورو لتصوير البنية الأساسية من طرقات و موانئ و مطارات و سكك حديدية و شبكات اتصال كما يمول البنوك و الصناعة و الزراعة و مشاريع الري و مكافحة التصحر و برامج التعليم و الثقافة و الأعلام...الخ، ضمن خطة متوسطية المدى تهدف إلى تحقيق تكامل أوروبي مغاربي أكبر

و في ظروف أفضل، و المساعدة على تحسين المناخ جنوب المتوسط لتتوفر بعض العواصم المغاربية الإدارة السياسية اللازمة لفتح الحدود و تحرير تنقلات المسافرين و السلع و رؤوس الأموال بين الدول المغاربية و بذلك تستجيب لمطلب أوروبي ملح يدعو منذ عقدية إلى بناء سوق مغاربية تضم ما بين 80 و 100 مليون نسمة سكون لها قابلية جذب سريعة للمستثمرين و رؤوس أموال الأوروبيين[1]

الفرع الثاني : دور الوظيفي لمؤسسات المجتمع المدني

1– اتسام المستوى القطاعي المغاربي بالنشاط و الاستمرارية في الوقت الذي تشهد فيه المؤسسات العليا السياسية شللا تاما منذ 1994، حيث يستمر التنسيق بفعالية بين الاتحادات المغاربية القطاعية المهتمة بقضايا ميدانية ملموسة مثل الإتحاد المغاربي للبنوك و الإتحاد المغاربي للتأمينات و اتحاد الأطباء و اتحاد مسيري المؤسسات و اتحاد سكك الحديدية...الخ. و إلى جانب المؤسسات سالفة الذكر، شهدت المنطقة المغاربية نقلة نوعية في أشكال بناء الصرح

[1] كمال بن يونس، " مصالح قوية تدعم المشروع المغاربي "، مجلة المغرب الموحد، العدد 1، فيفري 2009، ص ص 36-40.

المغاربي و ذلك بانتقال حركية المجتمع المدني من المستوى القطري إلى المستوى المغاربي لتنظيمات المجتمع و المتمثل في بداية تأسيس تنظيمات مجتمعية مغاربية عابرة للحدود كتنظيمات حقوق الإنسان و النقابات و المنظمات المهنية و الجمعيات الخيرية، إذ تهدف هذه المنظمات إلى تحديث تغييرات إيجابية في الأوضاع السائدة و التموقع في الحياة الوطنية كقوة نقد و اقتراح. و بالرغم من صعوبة قياس الوزن الحقيقي لهذه الجمعيات ميدانيا، إلا أن حركة هذه الجمعيات فتحت مجالات بديلة للأطر التقليدية و مساعدة على التدريب و على الديمقراطية و التواصل عبر الحدود[1] – كما أن هناك مؤشر آخر على العلاقات التفاعلية و المترابطة بين الشعوب المغرب العربي، و الذي من الممكن الإستثمار فيه من قبل السلطات العليا في هذه الدول و هو التنقل المستمر و المتزايد للسكان من بلد مغاربي لآخر، و يمكن أن نورد في هذا الصدد – على سبيل المثال – حجم تواجد الجزائريين و المغربيين و التونسيين مقارنة بتواجد جنسيات أخرى، و الجدول التالي يوضح ذلك [2]

[1] عمار جفال، " مستويات تقدم المسار المغاربي "، مجلة المغرب الموحد، العدد2، (ماي 2009)، ص ص 32-34.

[2] Boubakri Hassan’’ Migration de Transit entre la Tunisie, Libye et l’Afrique sub-saharienne :étude a partir du cas Grand Tunis’’ , http://www.coe.int/t/f/con%3A9sion social/migration/mg-RCONF 20% 2004.(31-12-2011

الجنسية	العدد	النسبة من الأجانب
الجزائريون	13757	%37
المغربيون	7274	%19
الليبيون	1224	%3
جنسيات عربية أخرى	4447	%12
فرنسيون	3870	%10
إيطاليون	1622	%4
جنسيات أخرى	5759	%15
المجموع	37983	%100

المطلب الثالث: فشل المشروع التكاملي المغاربي

إن فشل البناء التكاملي للمغرب العربي انطلاقا من أن المنطقة تعرف أزمات سياسية و اقتصادية و اجتماعية ...إلخ و يمكن إظهار و تبين في هذا المطلب إحباط في إعادة المشروع التكاملي نتيجة المتغيرات الفاعلة التي تساهم في فشل صرح الوحدة المغاربية التي نلخصها في فشل الجهود الدولية في تسوية نزاع الصحراء الغربية لدى إلى تقسيم المطلب إلى فروع الآتية مع استنتاج مستقبل الإتحاد المغاربية و القضية .

الفرع الأول : استفتاء تقرير المصير

و يتعلق بتنظيم للناخبين الصحراويين يخيرهم بين الإنظمام إلى المغرب أو الاستقلال في إطار الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، و قد تمت لأول مرة في جوان 1990 مصادقة مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة على مخطط السلام الأممي (اللائحة 69 القاضي بتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية ، في أجال فيفري 1992 تم بموجبها تكليف بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية "minorso " بالسهر على تحريض شروط إجراء هذه العملية الاستفتائية .

ففي 29 أفريل 1991 أقر مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة م لتفصيل أكثر في خطة التنفيذ و ذلك حسب النقاط التالية : فترة انتقالية – وقف إطلاق النار – تبادل الأسرى – تقليص عدد القوات العسكرية لطرفي النزاع – موقع تمركز قوات الطرفين – تحديد هوية المصوتين في الاستفتاء و عددهم – عودة اللاجئين المؤهلين للتصويت – إطلاق سراح المساجين السياسيين و تبادل أسرى الحرب – تنظيم الاستفتاء و الإشراف عليه و إعلان النتائج [1]

أما اللائحة 690 تضمنت تقرير الأمين العام الذي أخذ بعين الاعتبار العناصر الأساسية للتسوية:

1- صيغة السؤال المطروح على الناخبين الاختيار بين نعم للاستقلال أو نعم للانضمام إلى المغرب.

2- تقليص عدد القوات المغربية المتواجدة فوق إقليم الصحراء الغربية إلى 60350 خلال 11 أسبوعا من تاريخ وقف إطلاق النار (الذي حدد بتاريخ 1991/12/06).

[1] مسعود شعنان ، نزاع الصحراء الغربية ، حقوق الإنسان و حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2007، ص 207.

3- تحديد هوية الناخبين و تسجيلهم ، هذه النقطة التي تعتبر أساسية جدا في مخطط التسوية كانت هي العقبة التي أزمت الموقف .

و لكم منذ الانطلاقة الأولى لمهام المينورسو بدأت سلسلة العراقيل من قبل المغرب و من أهمها :

الرفض المغربي المفاجئ لإحصاء 1974 بعدما أن تم قبوله سابقا.

أ- تقديم المغرب لقوائم تشمل 120000 اسم مغربي ، بدلا من تقديم الطلبات الفردية كما تم تحديد من طرف لجنة تحديد الهوية .

ب- نقل حوالي 17000 شخص من المغرب إلى الصحراء الغربية بدعوى أنهم من أهل سكان الصحراء الغربية.

ج- قيام المغرب بخرق وقف إطلاق النار و أحصيت حوالي 120 حالة .

د- عرقلة وصول تجهيزات " المينورسو "إلى أعضاء اللجنة .

ه- عرقلة عمل اللجنة عند محاولة اتصالها بسكان الصحراء الغربية المتواجدين في مختلف الأقاليم [1]

و في شهر سبتمبر 1997، و بفضل مساعي جيمس بيكر الممثل الشخصي للأمين العام ، تمكن الطرفان من التوقيع على اتفاقية هيوستن ، و قرر الأمين العام أن الإنجازات المحققة خلقت الظروف الملائمة للمضي قدما نحو التطبيق الكامل لمخطط التسوية ، بما في ذلك الشروع من جديد في عملية تحديد هوية الناخبين و شرعت المينورسو لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية إلا أن المملكة المغربية لم توافق على تصورات الأمم المتحدة ، إذ حاولت تفنيد و دحض قائمة المصوتين التي تم نشرها من قبل بعثة الأمم المتحدة .

و عاد المغرب و جبهة البوليساريو إلى الاجتماع مع جيمس بيكر مرة أخرى، و في خضم اللقاء وضع المغرب تصوراته حول الخطة النهائية بخصوص تطبيق مخطط السلام ، و أنه على استعداد لقبول حل سياسي يمكنه إما من بسط

[1] نفس المرجع السابق .

سيطرته على الصحراء الغربية أو استقلال الصحراء، و في جانفي 1999 أعلنت المنورسو توقيف خطة الاستفتاء بالصحراء بسبب الخلافات الحادة بين الطرفين على من يحق له التصويت [1]

و فيما يتعلق بمنظور الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا لخيار الاستفتاء ، فإن موقف البلدين إزاء هذا البديل تميز بالغموض من خلال الجمع بين التأييد الرسمي لمخطط السلام الأممي عبر التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 690- جوان 1990 ، من جهة ، و التزام موقف سلبي إزاء العقبات التي اعترضت تطبيق هذا المخطط طيلة فترة التسعينات، و كذا تفادي تشجيع المغرب أو الضغط عليه لتجاوز عقبة " القوائم الانتخابية " التي كانت إحدى نقاط الخلاف الرئيسية المعطلة لإجراء الاستفتاء من جهة أخرى.

و يمكن فهم خلفيات المنظور الأمريكي و الفرنسي لخيار الاستفتاء من خلال النقاط التالية:

- التأييد المبدئي للولايات المتحدة للمخطط السلام الأممي – الاستفتاء في نهاية التسعينات لم يكن يعني قبول الأمريكيين بنتيجة تؤدي إلى قيام دولة صحراوية مستقلة بقدر ما يمل خلفية " تأكيدية " لسيادة المغرب على الصحراء الغربية، من منطلق الاعتقاد بأن المغرب سيسكب رهان الاستفتاء، و في إطار التوصل – عبر الاستفتاء – إلى صيغة للحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، كما جاء في تقرير لنائب كاتب الدولة الأمريكي بالشرق الأوسط و جنوب آسيا " موريس دابر " أمام اللجنة الفرعية لغرفة النواب يوم 25 مارس 1981، و الذي حدد فيه خلفية الموقف الأمريكي من هذا الخيار، مؤكدا حياد الولايات المتحدة بخصوص الإطار القانون النهائي للصحراء الغربية، حيث تؤيد استفتاء لتحديد رغبة سكان الصحراء الغربية علما أن أمثلة كثيرة في تاريخ تطبيق مبدأ تقرير المصير أفضت إلى نتائج غير خيار دول كاملة الاستقلال، و مثال بورتوريكو نموذج بناء في هذا الشأن. [2]

[1] أسامة بوشماخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 154.
[2] مرجع نفسه ص 155.

و يعني هذا الطرح أن الولايات المتحدة، رغم دبلوماسيتها الإيجابية في إدارة هذا الملف من خلال مبادرات كاتبها للدولة السابق جيمس بيكر، لا يمكن أن تشجع تنظيم الاستفتاء إذا كانت تعلم مسبقا أن نتيجته لن ترضي المغرب من خلال قيام دولة صحراوية مستقلة.[1]

يمكن فهم هذه الخلفية من خلال التعديلات الأخيرة التي طرأت على خيار الاستفتاء في الخطة الأخيرة التي قدمها المبعوث الأممي للصحراء الغربية " جيمس بيكر " في جويلية 2003 و التي تقضي بإدخال خيار الحكم الذاتي في خيار استفتاء المصير إلى جانب خياري الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب.

و لم تتمكن مواقف بعض الزعماء أعضاء مجلس الشيوخ، أمثال السيناتور ادوارد كينيدي، و السيناتور باتريك ليهي، وجون كيري، و قبلهم السيناتور جون بولتون و جورج بيكار، المندد بمؤشرات " تخلي االأمم المتحدة عن خيار الاستفتاء و تقرير المصير "، من الضغط على الموقف الدبلوماسي الأميركي المتميز بالدعم السلبي لهذا الخيار دون الضغط على تنفيذه.

– تأييد الإدارة الأمريكية لجهود جيمس بيكر في التوصل لاتفاقية هوستن سبتمبر 1997 التي يعتبر " تنظيم استفتاء حر، نزيه و شفاف " من بنوده الرئيسية، كان من منطلق توازي لمسايرة إستراتيجية بداية إعادة الانتشار الأمريكي في منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس كلينتون، و التي كانت تقتضي محاولة إرضاء المغرب و الجزائر معا في إدارة الملف الصحراوي، وخلافا للدبلوماسية الأمريكية، فإن الموقف الفرنسي إزاء خيار الاستفتاء تميز بسلبية صريحة رغم الإعلان الرسمي " حياد فرنسا و عد تحيزها في هذا الملف الحساس، و كذا دعم جهود الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء " [2]

[1] أسامة بوشماخ مرجع سبق ذكره ص 155.
[2] مرجع سابق ص 157.

و حسب المنظور الفرنسي فإن " تطبيق مخطط السلام الأممي " – الاستفتاء – وصل إلى طريق مسدود و الأفضلية – بالنسبة لفرنسا – تعطي البحث عن تسوية سياسة تفاوضية تخطى بقبول كل الأطراف و ذلك طبقا لمبادئ الشرعية الدولية[1]

و كان الرئيس الفرنسي جاك شيراك يشدد دائما على تمسك فرنسا بإيجاد " حل سياسي تفاوضي و دائم يحظى بتزكية جميع الأطراف " خاصة بين المغرب و الجزائر، و يدعم هذا الموقف الفرنسي القاطع لكل خيار تسوية يفضي إلى " قيام دولة صحراوية مستقلة " على حساب المصالح المغربية و استقرار النظام الملكي في المغرب ، و حسب شيراك فإن أي حل لا يأخذ بعين الاعتبار " مصالح المغرب و الاستقرار الإقليمي ، فهو مرفوض " [2]

الفرع الثاني : خيار الحكم الذاتي

يعرف هذا الخيار قانونيا ب " الاتفاق الإطار " الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة " كوفي عنان " في تقرير له لمجلس الأمن في 20جوان 2001، و القاضي يمنح الصحراء الغربية حكما ذاتيا في إطار سيادة المملكة المغربية ، بحيث يتم انتخاب برلمان و حكومة محليين لتولي تسيير مختلف الشؤون الإدارية – النظام العام ، الجنائية ، التربية ، دون قطاعات السيادة ، الدفاع ، الدبلوماسية و العملة الوطنية ، التي تبقى من اختصاص السلطة الملكية المركزية في المغرب ، و ينص هذا الاقتراح البديل على تنظيم استفتاء تأكيدي لهذا الإطار القانوني بعد فترة خمس سنوات.

و قد عرض المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية جيمس بيكر لأول مرة هذا الخيار ، اتفاق الإطار ، على طرفي النزاع ، خلال زيارته إلى المنطقة في 5 ماي 2001 ، قبل أن يدعوها رسميا لمناقشة هذا الخيار التفاوضي على انفراد في لقاءات وايمينغ أيام 29 ، 28 ، 27 أوت 2001 ، التي حضرها مندوبو البوليساريو ، الجزائر و موريتانيا في غياب المغرب ، و يعتبر خيار " الاتفاق الإطار " الذي جاء كبديل تفاوضي لمخطط استفتاء

[1] التصريح الرسمي لنائب الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية Le Figaro (22-02-2002)
[2] تصريح الرئيس شيراك خلال زيارته الرسمية إلى المغرب في 9-11-2003 .

تقرير المصير اقتراحا فرنسيا [1]، لقي تأييد كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا على مستوى مجلس الأمن ، ليتولى الأمريكيون طرحه رسميا على الهيئة الأممية و طرفي النزاع في المفاوضات لندن الأولى في 14 ماي 2000، و الثانية في 28 جوان 2000 ، تحت رعاية جيمس بيكر .

و قد كان " الاتفاق الإطار " ضمن الخيارات الأربعة التي طرحها الأمين العام " كوفي عنان " في تقريره لمجلس الأمن بتاريخ 19 فيفري 2003[2]

و جاء تأييد فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الخيار ، ضمن إطار من الخلفيات منها :

– اقتناع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا أن المغرب لن يقبل بنتائج استفتاء يفضي إلى استقلال الصحراء الغربية، مع اعتقادهما أن سيناريو خسارة المغرب في الاستفتاء يشكل عنصر زعزعة استقرار العرش الملكي، و هو ما تسعى باريس و واشنطن لتفاديه.

– تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الخيار التفاوضي ، الحكم الذاتي ، بعد أن كانت تؤيد مبدئيا مخطط استفتاء تقرير المصير ، ظهرت مؤشراته الأولى في جوان 1999 ، حين نجح اللوبي المغربي في إقناع الإدارة الأمريكية بأن انتخاب رئيس جديد في الجزائر ، أفريل 1999 ، و رحيل الملك حسن الثاني ، جويلية 1999 يفرض البحث عن تسوية بتسيير المرحلة الانتقالية في المغرب تحت عهدة الملك الجديد محمد السادس ، في ظروف تسمح بضمان الاستقرار الداخلي للمغرب و الحيلولة دون اختلال التوازن الإقليمي لصالح الجزائر ، التي يقودها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة كانت ترى فيه واشنطن استعدادا لقبول تسوية تفاوضية مع المغرب .

---

[1] يؤكد مسئولون أمريكيون أن أصل خيار " الاتفاق الإطار " كان فكرة فرنسية اقترحها باحثون للمغرب على وزارة الخارجية الفرنسية، و قد جاءت هذه الفكرة في مقال لـ : Rémy levreau et Khadija mohsen ,<< L'affaire du sahara occidental >>, : (Etude n 392,1 janvier 2000) , 11-22).

[2] منظمة الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الوضع العام في الصحراء الغربية (2002/178) بتاريخ 2002-02-19.

تذهب الإدارة الأمريكية إلى الاعتقاد أن الاستفتاء يخضع لنتائج " المعادلة الصفرية " بين الاستقلال الذي تريده جبهة البوليساريو ، و انضمام المغرب الذي تدافع عنه الرباط ، وهي المعادلة تراها واشنطن غير ضامنة للاستقرار في المنطقة.

و قد جاء تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لمجلس الأمن ، استنتاج ممثله الدائم في الصحراء الغربية الأمريكي " جيمس بيكر " ، بقوله " البديل الخياري الاستقلال و الاندماج الكامل ، وهو البحث عن تسوية تفاوضية تقضي إلى حل ما بين هذين الخيارين ".

و بخصوص فرنسا ، فإن موقفها يبدو أكثر صراحة في دعم الطروحات المغربية و من ثم دعم بديل " الخيار الثالث " ،الحكم الذاتي ، و هو ما يتطابق مع تصريحات الرئيس الفرنسي شيراك و الذي وصف الصحراء الغربية بـ " مقاطعات جنوب المغرب " .

و تعتبر فرنسا خيار " الاتفاق الإطار " ، حول " الحكم الذاتي للصحراء الغربية " هو الخيار الوحيد الذي يسمح بالبحث و بصفة واقعية عن تسوية دائمة لمسألة الصحراء الغربية ، بحيث تأخذ بعين الاعتبار بشكل متوازن تطلعات كل الأطراف .

و ينطلق هذا الموقف الفرنسي من موقف تقليدي داعما لطروحات المغربية ، بحيث يرى في خيار الحكم الذاتي المخرج القانوني لتكريس " الأمر الواقع " للسيادة المغربية على أراضي الصحراء الغربية ، من خلال تسوية تزكيها الشرعية الدولية .

و تراهن كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية عبر تكريس تسوية " الاتفاق الإطار " ، على ضمان مصالح اقتصادية في مجال استغلال الفوسفات و أفاق استكشاف النفط في الصحراء الغربية ، وهو ما يفسر ضغوط الشركتين

البترولیتین " کیم ما کغي " ، و " توتال الف فینا " الفرنسية في اتجاه ترجيح خيار " الإتفاق الإطار " بعد إبرامهما مع المغرب لعقود تنقيب و استغلال للنفط في المياه الإقليمية الصحراوية في منتصف 2000 [1]

الفرع الثالث: خيار التقسيم

و يتمثل هذا الخيار في تقسيم أراضي الصحراء الغربية إلى شمال يلحق بالمغرب و جنوب تقيم علية " جبهة البوليساريو " دولة " الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية " المستقلة ، و قد اصطلح عليه بالخيار الرابع .

و قد ورد هذا الخيار لأول مرة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن في 19 فيفري 2002، حيث أكد أن من بين الخيارات المطروحة لتجاوز الوضع المسدود يمكن البحث مع الأطراف في النهاية ما إذا كانت مستعدة لمناقشة إمكانية تقسيم الأراضي [2]

إلا أن التقسيم يجد صعوبات تطبيقية، فالصعوبة الأولى والأساسية هي ما هي المنطقة التي ستناسب مع كل واحد من الطرفين، فتقسيم الإقليم بين المغرب و الجمهورية الصحراوية بنفس طريقة 1976 قد يكون غير مرغوب فيه نتيجة لعدة أسباب:

1) التقسيم يعني أن الجمهورية الصحراوية ستخسر جزءا كبيراً من الإقليم الذي تسيطر عليه ، أي ذلك الذي يوجد شرق الحزام شمال خط التقسيم المغربي الموريتاني .

2) الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ستفقد حدودها مع الجزائر الدولة الحليفة.

3) يعني أن المغرب سيحتفظ بإقليم القبيلة التي تكن له عداوة من بين قبائل الصحراء الغربية و هي " الرقيبات " ، و بالتالي من أجل أن يحظى التقسيم المحتمل بالقبول فإن ذلك يتطلب أن خط التقسيم بين المغرب و جبهة البوليساريو يكون مخالفا لخط تقسيم 1976.

[1] أسامة بوشماخ ، مرجع سبق ذكره ، ص159

[2] منظمة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (2002/178) بتاريخ 2002/02/19.

المشكل الثاني ذو طابع سياسي لأن التقسيم يمكن أن يزيد من حدة الشعور الوطني الصحراوي الذي جرح بعد معاهدة 1912 و التي حرمت الصحراء الغربية من الإقليم الموجود بين خط 27 درجة و 40 د رجة و "واد درعا " و منحته للسلطان المغربي ، و بالتالي فالتقسيم قد يشكل بترا أخر لجزء من إقليم الصحراء [1]

و بالرجوع إلى موقفي كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، فأنه يمكن تحديد ذلك على النحو التالي:

بدى موقف فرنسا واضحا في رفض هذا الخيار ، كما جاء على لسان الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، تعليقا على الخيارات الأربعة التي تضمنها تقرير " كوفي عنان " في (2002/02/1)، حيث أكد دعمه الصريح لخيار " الاتفاق الإطار " و رفضه لخيار التقسيم الذي لا يمكن تطبيقه [2]

و ينطلق هذا الموقف من مبدأ تقليدي للدبلوماسية الفرنسية المعارض لقيام دولة صحراوية مستقلة ، و من ثم فإن فرنسا تنظر إلى خياري استفتاء تقرير المصير المؤدي للاستقلال و التقسيم معا ، بنفس الرؤية الجيو –إستراتيجية ، باعتبار أن الخيارين – حسب المنظور الفرنسي – يؤديان إلى اختلال التوازن الإستراتيجي الإقليمي لصالح الجزائر ، التي تستفيد من قيام " دولة صديقة " تسمح لها بالاستفادة من منفذ على المياه الأطلسية ، وهو السيناريو الإستراتيجي الذي تسعى فرنسا لإجهاضه .

و بقدر ما يبدي المغرب معارضته لهذا الخيار – التقسيم – من منطلق حجة الحرص على استقرار الوضع الداخلي للمغرب ، و تماسك العرش الملكي ، بقدر ما تكون استجابة فرنسا أكبر لضمان هذا الرهان – استقرار النظام الملكي بالمغرب – الذي يدخل ضمن المحددات الرئيسية في منطقة المغرب العربي .

[1] كارلوس لويث ميقال ، " الطريق القانوني و السياسي الطويل على مخطط بيكر الثاني نقلا عن : " www.creima.net (2003/09/13).

[2] تصريح الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بتاريخ 2002/04/30.

و يمكن القول أن خيار التقسيم ، لا يعارض المصالح الأمريكية في المنطقة بحيث يمكنها من استغلال البوابة الأطلسية للسواحل الصحراوية و في عملية إستراد و تسويق المحروقات الجزائرية ، و كذا استغلال منجم " غار جبيلات " بتندوف المحاذية للأراضي الصحراوية .

و يجدر التأكيد، أن الو.م.أ لم تبد موقفها رسميا واضحا من هذا الخيار ، لا بالتأكيد ولا بالرفض ، خلافا لموقف فرنسا ، علما أن خيار التقسيم لم يلق متابعة كبيرة في الدوائر الرسمية للأمم المتحدة ، إلا أن حرص الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع تسوية سياسية للنزاع تضمن الاستقرار الدائم في منطقة المغرب العربي يجعلها متفتحة لدراسة كل الخيارات ، بما فيها هذا الخيار ، شريطة أن تقنع المغرب و جبهة البوليساريو بذلك [1]

إن إقرار مجلس الأمن بإنهاء البعثة و بالتالي الاعتراف و الإقرار بالفشل بعد مرور 11 سنة ، و انفاق مبالغ مالية تقارب من نصف مليار دولار ، و أن الأمم المتحدة لن تقوم بحل مشكلة الصحراء الغربية دون اقتضاء قيام أحد الطرفين أو كليهما بشئ لا يرغبان في الموافقة عليه طواعية .

وفي الأخير أشار التقرير إلى تمديد مهمة المينورسو لمدة شهرين إلى غاية 30-04-2002 لكي يتسنى لمجلس الأمن دراسة هذه الخيارات .

مباشرة بعد صدور هذا التقرير ، كانت ردود الفعل متباينة بين أطراف النزاع حيث عبر المغرب عن رفضه الاقتراح الأول ، الذي صرح به وزير الخارجية المغربي " محمد بن عيسى " بأنه قد ولد ميتا من الأصل ، كما رفضت الاقتراح الثالث الذي قال المغرب أنه سيؤدي إلى انتشار آفة التقسيم في كل من إفريقيا التي تعاني من النزاعات العرقية و القبلية ، أما الاقتراح الثاني فكان يحظى بقبول المغرب و لو بتحفظ ، و لم يعلق المغرب على المقترح الرابع ، كما اعتبرت التقرير تراجعا عن اتفاق الإطار الذي دعمته بقوة و حشدت دبلوماسيتها لإقناع أعضاء مجلس الأمن الدائمين به .

[1] أسامة بوشماخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 161.

أما من جانب جبهة البوليساريو فقدت بدت أنها أدركت صعوبة تطبيق الحل الأول الذي يحظى برضاها ، فيما رفضت الحل الثاني و قبلت بمناقشة المقترح الثالث القاضي بالتقسيم [1].فيما رحبت الجزائر بهذا التقرير كونه يبقي التسوية كأحد الخيارات المهمة و العادلة لحل المشكلة الصحراوية .

لقد شهدت المنطقة بعد هذا التقرير تصعيدا إعلاميا و دبلوماسيا خطيرا اتسم باتهامات مغربية للجزائر بالوقوف وراء مشروع التقسيم ، حيث أعلن المغرب أن هذا الموقف يكشف الأطماع التوسعية للجزائر و نزعتها للهيمنة في المنطقة، كما يبطل دعاوى " حق تقرير المصير " التي كانت ترتكز عليها في دعمها لجبهة البوليساريو معتبرا أن هذا مناقض للمبادئ التي بني عليها الإتحاد المغاربي [2] . و ذهبت إلى اتهام المسؤولين الجزائريين بالتخلف و العمل على ضرب الوحدة الترابية بالمغرب .

و بتباين موقف الأطراف حول الخيارات ، و عدم اتفاقهم على أي خيار منها أصبح مجلس الأمن عاجزا عن اتخاذ قرار بشأن تطبيق أي من الاقتراحات المشار إليها حيث ظهر حذرا و غير متسرع ، ففي الوقت الذي كان من المفروض أن يفصل في إحدى الخيارات الأربعة المقدمة له في 2002/04/30 ، أرجا ذلك إلى 2002/07/30 قصد إتاحة الفرصة لأعضاء مجلس الأمن بدراسة الخيارات بطريقة معمقة .

و مع انعقاد مجلس الأمني أخر شهر جويلية لمناقشة المشروع الأمريكي الداعي لتطبيق إطار الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية و الذي حظي أيضا بتأييد كل من فرنسا و بريطانيا ، رأت روسيا و عدد أخر من الدول غير دائمة العضوية في مجلس تأجيل الأخذ بأي من الخيارات الأربع و تمديد عمل بعثة المينورسو ستة أشهر أخرى لإعطاء الفرصة للمشاورات الثنائية بين المغرب و الجزائر على أمل أن يتم التوصل إلى تسوية مقبولة بين الطرفين [3]

[1] مؤسسة الأهرام ، التقرير العربي الاستراتيجي 2002 ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، 2002.
[2] مصطفى الخلفي ، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية و مشكلة الصحراء نقلا عن : www.aljazeera .net، (2003/08/02)
[3] أسامة بوشماخ، مرجع سبق ذكره.

قدم جيمس بيكر في أوائل عام 2003 مقترحا أطلق عليه اسم " خطة السلام من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية " ،و تنص الخطة على عقد استفتاء التقرير الوضع النهائي للصحراء الغربية في موعد لا يقل عن أربعة سنوات ولا يزيد على خمس سنوات من تاريخ نفاذ الخطة ، و تشمل خيارات الاقتراع المقرر إدراجها في الاستفتاء على المسائل التي سبق الاتفاق عليها في خطة التسوية (الاستقلال أو البقاء كجزء من المغرب)، و أي خيارات أخرى توافق عليها أكثر من 50 بالمائة من الأصوات المشاركة في الاستفتاء و في 31 جوان 2003، أصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار 1495 ، أيد من خلاله خطة السلام و وصفها بالحل السياسي الأمثل ، و دعا الطرفين (المغرب و البوليساريو) لقبول الخطة و تنفيذها و أعلنت جبهو البوليساريو قبولها بخطة السلام ، و طالبت التطبيق القوي لها ، كما وافقت عليها كل من الجزائر و موريتانيا ، بينما أعلن المغرب رفضه للخطة . و أصدر مجلس الأمن في 28 أكتوبر 2003 القرار 1513 ، و أكد فيه مجددا القرار 1459 ، و قرر تمديد بعثه المينورسو حتى " 31 جانفي 2004 ، و توالت التصريحات المغربية الرافضة لخطة السلام رغم إصدار مجلس الأمن لقرار 1541 في 11 ماي 2004، و الذي أكد خلاله من جديد تأييد لخطة السلام و قرر أيضا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى 31 ديسمبر 2004 ، و لكن الأمين العام للأمم المتحدة أعلن في 11 جوان 2004 استقالة " جيمس بيكر " مبعوث الشخصي للصحراء الغربية بعد السنوات السبع التي قان فيها بمهامه ، و قال " عنان " – ضمن رسالة وجهها إلى مجلس الأمن – " أن السيد بيكر قام بكل ما كان في وسعه القيام به تجاه هذه المسألة ، و استخدم مهاراته الدبلوماسية في البحث عن حل للصراع ، و لكن الطرفين لم يستفيدا بشكل أفضل من مساعدته "

و قد يكون انسحاب بيكر من ملف الصحراء الغربية نتيجة للضغوط و عوامل عدة أدت لفشله من بينها :

– تعنت الموقف المغربي إزاء خطة السلام ، و تغير موقف إسبانيا بعد سقوط حكومة " أزنار " اليمينية ، و كان من أشد المؤيدين لخطة بيكر ، و تقلد " ثاباتيرو " حكومة اشتراكية ذات نهج جديد من قضية الصحراء ، يعتمد علاقات بلاده مع المغرب بناءا على تفاهم إستراتيجي .

– تنامي العلاقات الأمريكية – المغربية بتوقيع البلدين اتفاقا لتبادل التبادل الحر في منتصف جوان 2004 ، و إعلان واشنطن اعتبار المغرب حليفا إستراتيجيا أساسيا لها من خارج حلف الناتو .

– تهديد جبهة البوليساريو في ماي 2004 باستئناف كفاحها المسلح ، ما لم يحدث انفراجه في محادثات السلام التي تقودها الأمم المتحدة [1]

لقد كانت دعوة مجلس الأمن في القرار رقم 1754 ، الذي صدر في 30 أبريل 2007 ، الطرفين إلى البدء بمفاوضات بدون شروط مسبقة و بحسن نية ، أخذين في الاعتبار أحداث الأشهر الأخيرة من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل و دائم و مقبول بين الطرفين من شأنه أن يتيح تقرير مصير الشعب الصحراوي ، بمثابة حجر ألقي في ماء البحيرة الراكد ، و قد أدى هذا القرار إلى الإلغاء جولة مقررة في المنطقة لـ " بيترفان و السوم " الموفد الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء الغربية ، كانت ستبدأ بالرباط و تشمل تندوف و العاصمة الجزائرية و نواقشط في 16 ماي 2007.

و قد تم إصدار هذا القرار بعد بحث مقترحين للطرفين المتنازعين لحل الأزمة المقدمين لمجلس الامن من أجل تحديد غدا كان سيمدد مهمة بعثة " المينورسو " إلى الصحراء الغربية أم لا . و كان أهم ما جاء بكل من المقترحين ما يلي:

المبادرة المغربية : و تنص على منح الصحراء حكما ذاتيا في إطار السيادة المغربية ، إذ أنه يمنح الصحراويين حق تسيير شؤونهم بأنفسهم من خلال إقامة هيأت تشريعية و تنفيذية و قضائية تتمتع باختصاصات حصرية ، مع احترام خصوصياتهم الثقافية و الاجتماعية ، لكنه يعتبر الصحراء من جهات المغرب تحت السيادة المغربية ، كما تنص المبادرة على أن تبقى قدرات الأمن الوطني و الدفاع و الوحدة الترابية و السياسة الخارجية ، و النظام القضائي من اختصاص الحكومة المغربية ، و تؤكد المبادرة المغربية تعهد المغرب بالتفاوض ، و حسن النية بروح بناءة ، منفتحة و

[1] سها رجب ، نزاعات الحدود في العالم العربي القاهرة ، مصر المحروسة للنشر 2009)، ص ص 158-159

صادقة ، من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي و مقبول من جميع الأطراف لتسوية هذا الخلاف ، وكما تنص الخطة على أن المغرب سيقبل بمسألة الاستفتاء الشعبي حول المقترح إذا قبلت الجبهة الخطة المغربية ، لكن الحكومة المغربية ترفض الاستفتاء بشأن مسألة الاستقلال .

خطة جبهة البوليساريو : و التي تقوم على إجراء استفتاء شعبي لتقرير مصير الصحراء الغربية و مستقبل سكانها كحل وحيد للنزاع ، و أكدت أن خطتها تلتزم بالشرعية الدولية و القرارات السابقة لمجلس الأمن الدولي و الاتفاقيات الأخرى و تستند الخطة التعاون مع المغرب في المجالات الاقتصادية و الأمنية و الاجتماعية و تبرز رغبتها في التواصل إلى حل توافقي للنزاع.

وقد أكدت الأمم المتحدة في 04 جوان 2007 ، أكدت أن المفاوضات حول الصحراء بين المغرب و البوليساريو ستبدأ برعايتها في 18 جويلية على مدى يومين ، كما مدد مجلس الأمن مدة المينورسو وهو ستة أشهر أخرى .

و في الجولة الأولى من المباحثات التي تعد هي الأولى منذ عشر سنوات ، جرت المحادثات بين المغرب و البوليساريو ، بحضور مندوبين عن الجزائر و موريتانيا و انتهت بتشبث كل طرف بمواقفه السابقة ، المغرب بالحكم الذاتي و البوليساريو تمسكها بخيار إجراء الاستفتاء حول خيارات الاستقلال الكامل ، أو الاندماج مع المغرب ، أو التمتع بحكم ذاتي .

وفي الجولة الثانية التي استؤنفت يوم 10 أوت 2007 انتهت أيضا بدون إحراز أي تقدم ، و كان المحللون قد ذكروا أنه لا توجد ثمة مساحة بين الطرفين لتقديم تنازلات ، كما أن مجلس الأمن منقسم ، حيث أن بعض دول مجموعة عدم الانحياز تؤيد البوليساريو ، بينما يلقي المغرب دعما من فرنسا و الأمم المتحدة و انضمت إسبانيا ، و تريد واشنطن تسوية النزاع حول الصحراء حتى يتسنى لبلدان شمال إفريقيا التركيز على محاربة الإرهاب مما يكد صعوبة القضية [1]

[1] المرجع نفسه ، ص ص 162-167.

و بالتالي فإن فشل الأمم المتحدة في إيجاد صياغة ترضي جميع أطراف النزاع في حل قضية الصحراء الغربية، جاء معبرا عن فقدان أخر أمل في التوصل إلى صيغة يمكن أن تستجمع صيغة التوافق المرغوب فيها من قبل كل الأطراف.تجددت بعثة الاستفتاء في افريل 2015 إلا ان لم تكن من وراء هذا الاستفتاء أي نتيجة جديدة لتسوية النزاع الصحراوي وهذا ماسنتطرق اليه في تحليل مضمون تقرير 10افريل2015 في المطلب الرابع

المطلب الرابع:تحليل تقرير افريل 2015(عقم ايجاد الحل للقضية)

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء لسنة 2015 لم يخرج في مضامينه الكبرى عن باقي مضامين التقارير الأممية السابقة. لغويا تمت صياغته بلغة غامضة فيها الكثير من المناورات والمجاملات الدبلوماسية.حيث شكلا يبدو أن التقرير كان لصالح المغرب لكن في العمق مليء بالمتناقضات ويعبر عن رغبة الأمم المتحدة إرضاء-تكتيكيا- كل أطراف النزاع، لذلك لم يتجرأ التقرير اتخاذ موقف واضح من جوهر النزاع حول الصحراء نظرا لغياب الإرادة السياسية عند الدول الأعضاء في مجلس الأمن في إيجاد حل نهائي لهذا النزاع الذي طال أكثر من اللازم.

يتكون التقرير من 81 بندا ومن 8 محاور متكاملة وهي: -1- مقدمة عامة .2- التطورات الأخيرة التي عرفتها المنطقة.3- أنشطة مبعوثي الشخصي للأمين العام.4- أنشطة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.5- الأنشطة الإنسانية وحقوق الإنسان.6- الاتحاد الأفريقي.7 الجوانب المالية.8 - ملاحظات وتوصيات.ولتقريب القارئ من التقرير قمنا بقراءته على الشكل الأتي:

مرجعيات التقرير: تتمثل في مضامين قرار مجلس الأمن رقم 2152 لسنة 2014 والذي على إثره تم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية حتى 30 ابريل 2015 .[1]

مضامين التقرير: مضامين التقرير لم تأت بجديد يمس عمق النزاع المفتعل بالصحراء لكنه حافظ على بعض مضامين القرارات الأممية السابقة.وسنحاول في هذه القراءة نقدم مضامين هذا التقرير وهي كالشكل التالي:

[1]منظمة الأمم المتحدة،تقرير الأمين العام لأمم المتحدة عن حال الصحراء الغربية(246-2015)،10افريل2015ص2

– التطورات الأخيرة بالصحراء :

أكد التقرير بأن الوضع العام بالصحراء هادئ وبأن وقف إطلاق النار ما زال قائما، مشيدا باستفادة جزء من الصحراء من استثمارات مغربية مهمة في بوجدور والداخلة دون ذكر التنمية التي تعرفها باقي المدن الجنوبية وعلى رأسها العيون، ومركزا في المادة 6 بمضامين الخطاب الملكي لـ 6 نوفمبر 2014 والذي أكد العاهل المغربي أن "الصحراء ستبقى جزءا من المغرب إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها" وأن "مبادرة الحكم الذاتي، هي أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب .... من أجل إيجاد حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي. و أن "سيادة المغرب على كامل أراضيه ثابتة وغير قابلة للتصرف أو المساومة".

ومن أهم ما أشار إليه التقرير في محور التطورات الأخيرة بالصحراء تعهد العاهل المغربي تصحيح اختلالات تدبير شؤون المناطق الصحراوية،هذا ما يدل على تمسك المغرب بموقفها بينما جبهة البويساريو تسعى جاهدتا في تشبت في موقفها المتمثل في الاستقلال التام وذلك عن طريق الاحتجاجات الدائمة ، في حين وصف التقرير أن الحياة العامة والأنشطة الاجتماعية تمضي سلميا وفي مناخ هادئ بمخيمات اللاجئين قرب تندوف بالجزائر).

كما ركز التقرير في هذا المحور على أنشطة مبعوثي الأمين العام للأمم المتحدة الرحلات لكل الدول المعنية بنزاع الصحراء ومن أهم ما جاء في هذا المحور اقتناعهم بالتداعيات السلبية الناجمة عن النزاع حيث تعرف المنطقة تهديدا أمنيا خطيرا لجميع بلدان منطقة الساحل والصحراء عبر تكاثر الجماعات الإجرامية والمتطرفة والإرهابية.

والخطير في الأمر هو ترديد التقرير ما صرح به قادة البوليساريو: "أن فقدان السكان اللاجئين الأمل في إمكانية التوصل إلى حل سياسي سيزيد من خطورة الوضع في المنطق" بل إن ما نصت عليه المادة 21 من التقرير له دلالات عميقة تبرهن على تورط جبهة البوليساريو في الإرهاب الإقليمي :"احتمال نشوء علاقة في المستقبل بين السكان اللاجئين المحبطين والأنشطة الموسعة التي تقوم بها المجموعات الإجرامية والمتطرفة والإرهابية" وهذا أحد العوامل التي جعلت التقرير يتحدث – لأول مرة – عن أهمية التوصل إلى حل مبكر لنزاع الصحراء الغربية.

نستخلص من هكذا مضامين هذا المحور بأن دول مجلس الأمن لا تتدخل في حل النزاعات الإقليمية إلا عندما تقتنع بان مصالحها الجيو سياسية وأجندتها مهددة في هذه المناطق. وهذا عامل جديد من الممكن أن تستعمله المغرب كورقة رابحة لإدانة جبهة البوليساريو الدولة التي تؤويها على أراضيها– الجزائر–

– أنشطة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية:

أكد هذا المحور قلق كل من البعثة وأطراف النزاع والبلدان المجاورة من خطر تسلل الجماعات المتطرفة إلى المنطقة في ظل غياب تعاون بين المغرب والجزائر وهو ما يعني أن البوليساريو أصبحت تمثل خطرا على الجزائر ذاتها بل حتى على البعثة الأممية التي حملت المادة 32 من التقرير المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر مسؤولية حفظ امن موظفيها المدنيين والعسكريين.

– الأنشطة الإنسانية وحقوق الإنسان :

ركز هذا التقرير على الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها البعثة الأممية اتجاه لأشخاص مجهولي المصير في النزاع وقد ركز التقرير فيه بالخصوص على لاجئي الصحراء الغربية الذين يعيشون وضعا كارثيا بمخيمات تندوف دون تحميل المسؤولية للجزائر أو جبهة البوليساريو اللتان تتاجران بهم حسب ما كشفت بذلك العديد من التقارير الدولية .ومن غرائب هذا المحور تشبث البعثة الأممية إرساء علاقات الثقة بين المغرب والبوليساريو في تجاهل تام لصعوبة نجاحها في هذه المهمة دون إرساء الثقة بين المغرب والجزائر أولا باعتبارها الطرف الأساسي في نزاع الصحراء وليس جبهة البوليساريو التي تشتغل بالوكالة .[1] إما عن ملف حقوق الإنسان فقد أشاد التقرير بتقدم الوضع الحقوقي بالصحراء في المواد 51 و52 و59 و54، لكن سرعان ما عاد لنقد المغرب في هذا المجال في المواد 55 و56و58و 57 ليقدم صورة قاتمة عن الوضع الحقوقي بالصحراء دون تحديد التقرير مصادر معلوماتهم. لكن عند الحديث عن الوضع الحقوقي بمخيمات تندوف فقد حاول التقرير في المادة 63 بأن يظهر الوضع الحقوقي بتندوف أحسن من الوضع الحقوقي بالمغرب، وهنا

[1] نفس المرجع،ص13ص14

يتضح تحيز التقرير حيث إن الأمم المتحدة وكل المنظمات الدولية تعرف بان مخيمات تندوف والحدود الجزائرية مغلقة في وجه كل البعثات والمنظمات الإقليمية أو الدولية المهتمة بحقوق الإنسان عكس المغرب. وارتباطا بالمجال الحقوقي تحدثت نفس المادة عن مسالة الاستثمارات في المياه الإقليمية للصحراء، لكن من بين الأمور الجديدة والخطيرة هي ما نصت عليه المادة 64 من التقرير التي تطابق في مضمونها طلب جبهة البوليساريو إنشاء آلية دائمة تابعة للأمم المتحدة لحماية ورصد حقوق الإنسان بالصحراء، وهذه مناورة جزائرية جديدة لأنه بعد فشلها في توسيع مهام البعثة الأممية التجأت إلى مناورة خطيرة هي إنشاء كيان تابع للمفوضية في مخيمات تندون وبالصحراء ومن حق المغرب أن يرفض هذا الاقتراح الجزائري المقدم من طرف جبهة البوليساريو لان المفوضية الأممية يجب أن تتعامل مع الجزائر البلد المضيف لسكان مخيمات تندوف وفق القانون الدولي وقانون اللاجئين لرصد الوضع الحقوقي بمخيمات تندوف وليس مع كيان وهمي.

– الاتحاد الإفريقي :

يتبين من التقرير أن المغرب حقق المغرب انتصارا مؤقتا على الاتحاد الإفريقي بعدم إدماج تقريره الخطير ضد الوحدة الترابية في هذا التقرير الأمر الذي سبب صدمة كبرى للجزائر وجبهة البوليساريو. لكن ما يجب الإشارة إليه والاحتياط منه هو ما جاء في المادة 65 التي نصت على أن الاتحاد الإفريقي يقدم دعما ماديا و لوجوستيكيا للبعثة الأممية وعلى المغرب أن ينتبه ويحتج على ذلك لكي لا تصبح البعثة الأممية تحت رحمة المال الاتحاد الإفريقي الذي هو في الأصل مال جزائري والكل يعرف بأن الأمم المتحدة تمر بأزمة مالية خانقة .

– الجوانب المالية :

تم التركيز في هذا المحور على الغلاف المالي الذي تنفقه الأمم المتحدة على البعثة الأممية والمقدر ب 53.9 مليون دولار سنويا وهي تكلفة لن تستمر الأمم المتحدة في تحملها إلى ما لا نهاية. ومن هذا المنطلق يجب على المغرب أن

يحدد عدة استراتيجيات واحتمالات ما بعد 30 ابريل 2016.لأن تقارير الأمين العام للأم المتحدة بدأت تعترف باستحالة الاستمرار في تمويل البعثة الأممية بالصحراء في غياب أي تقدم لحل النزاع.[1]

– ملاحظات وتوصيات:

يعد هذا المحور من أهم محاور التقرير ويحمل بين طياته عدة رسائل مشفرة على المسؤولين المغاربة أن يقرءوها بتمعن لأنها كلها قنابل قابلة للانفجار في أي لحظة من زمن النزاع بالصحراء ومنها:

1-اعتراف الأمم المتحدة بفشلها في حل هذا النزاع الذي تجاوز عمره 40 عاما دون تحميل المسؤولية لأي طرف من أطراف النزاع، بل إن المادة 72من التقرير نصت بلغة الحزم – يجب وضع حد "للمأزق الراهن" بالصحراء.

2 – تزايد الشعور بالإحباط في صفوف أبناء الصحراء إلى جانب اتساع مناطق شبكات الجريمة والإرهاب.

3- اقتناع الأمم المتحدة بأن حل قضية الصحراء سيخفف من حدة المخاطر بالمنطقة.

4- إعادة نفس الاسطوانة المتمثلة في دعوة المغرب والبوليساريو من أجل التفاوض " لإيجاد حل سياسي مقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره"

5-تشبث مجلس الأمن بالتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين دون تحديد أجندة لذلك، وهنا نلاحظ كيف أخرج التقرير الجزائر من الأطراف

6- وضع المغرب كعضو بالأمم المتحدة في نفس الرتبة مع جبهة البوليساريو وكأنه دولة قائمة الذات.

7 –..تأكيد التقرير الحفاظ على مهام البعثة الأممية دون توسيع مهامها وهذه ضربة قاسية للجزائر وللبولسياريو وللاتحاد الإفريقي، لكن هذا يجب أن ننتبه إليه هو ما نصت عليه المادتان 76 و79 من هذا التقرير وهو دعوة الطرفين مواصلة التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتيسير بعثات المفوضية في فهم مستقل ومحايد لحالة حقوق الإنسان في كل من الصحراء و مخيمات تندوف.

[1] نفس المرجع،ص19ص20ص21

8- تأكيد التقرير على استمرار روس المبعوث الشخصي للأمين العام القيام بدور الوساطة بين إطراف النزاع بالصحراء.

خلاصات استشرافية بسيطة :

إمكانية قيام المفوضية السامية بمراقبة الوضع الحقوقي بدل توسيع مهام المينورسو، وهو ما يعني إبعاد المينورسو وتعويضها بالمفوضية لمراقبة حقوق الانسان بالصحراء وبمخيمات تندوف ، بعيدا عن الآليات التي يعتمدها المغرب، وهو ما يعني نقل الملف الحقوقي من نيويورك إلى جنيف.

وفي مجال مراقبة الثروات الطبيعية بالإقليم نص التقرير رفضه خلق آلية تابعة للأمم المتحدة لتدبير الموارد الطبيعية بالصحراء-كما كانت ترغب بذلك الجزائر والبوليساريو - بهدف المس بسيادة المغرب وحريته في تدبير موارده الطبيعية بأقاليمه الجنوبية، لكن التقرير طلب من المغرب جعل خيرات المنطقة في خدمة سكان الإقليم. وفي مجال الحلول المقترحة لحل النزاع تشبث التقرير بخيار واحد لحل لنزاع الصحراء هو الاستفتاء لتقرير المصير، والتشبث بخيار الاستفتاء لتقرير المصير كخيار وحيد لحل نزاع الصحراء هو إبعاد مباشر لمقترح الحكم الذاتي الذي تبناه المغرب منذ 2007.

الاستنتاج :

استنتاج الإتحاد المغاربي في إطار قضية الصحراء الغربية :

لقد برهنت المغرب أكثر من مرة من خلال مباحثاتها مع البوليساريو أن ليس لديها نية في إيجاد حل لقضية الصحراء الغربية ، فالحل النهائي حسب المغرب يكمن في الحكم الذاتي في إطار سيادة المغرب (الحكم الذاتي الموسع) و لا مجال فيه لفكرة تقرير المصير و خيار الاستقلال .

هذه الإرادة المنفردة للمغرب تعبر عن عدم حسن النية التي يجب أن تتوفر لدى أي طرف يقترح مبادرة للدخول في مفاوضات بهدف حل نزاع ما ، بينما قدمت جبهة البوليساريو مقترحا من أجل تسوية النزاع ، يبدو أن فيه تنازلا معقولا و تركت الجبهة المجال مفتوحا للتفاوض من أجل الاتفاق على صيغة الحل النهائي .

خاتمة

الخاتمة

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة، منعطفا في دراسة العلاقات السياسية الدولية، بحيث عرفت هذه المرحلة الجديدة سلسلة من التحولات مست العديد من النظريات و المفاهيم ، التي استخدمت سابقا في فهم سلوكات الفواعل ضمن النظام الدولي، و يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم التي عرفت تحولا في دلالاتها، بحيث خرج هذا المفهوم عن إطاره الضيق الذي استخدم خلال الحرب الباردة.

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوقوف على أهم التحولات التي عرفها هذا المفهوم، و كيف انعكست لاحقا على الواقع الأمني في منطقة المغرب العربي، هذه المنطقة أو الإقليم التي لم تبقى بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد، بل تفاعلت معها بشكل كبير، نظرا للموقع الاستراتيجي و الحساس الذي تتمتع به، الأمر الذي جعلها تدخل في مسار هذه التحولات، خاصة على المستوى الأمني، بحيث عرفت الدول المغاربية مصادر جديدة لتهديد أمنها، فرضت عليها ضرورة التفاعل معها، و محاولة وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها و الحد منها،كما ربطت الدراسة التي بين أيدينا واقع انعكاس قضية الصحراء الغربية على الأمن المغاربي بما فيه تأثيرها على الوحدة المغاربية بتطرق إلى أهم التوترات الموجودة في العلاقات بين دول المغرب العربي حيث تطرقنا إلى العلاقات المغربية الجزائرية في ظل القضية الصحراوية.

فاعتمادا على مما سبق يمكن رصد أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال البحث وهي:

- نستنتج أنه لا يوجد تعريف شامل و جامع لمصطلح الأمن، بل هناك عدة تعاريف للأمن تختلف بإختلاف الانتماءات و المنطلقات الفكرية لكل جهة، غير أن المتفق عليه بين مختلف الدارسين هو أن الأمن يتضمن التحرر من التهديد أو الخوف، مهما اختلفت أشكاله و مصادره.

- عرف مفهوم الأمن نتيجة التحولات بعد الحرب الباردة، تحولا في مضمونه، حيث ظهر إلى جانب الأمن القومي المرتبط بالدولة كفاعل في العلاقات الدولية، طرح جديد للأمن من زاوية مغايرة، حيث أصبح الحديث عن الأمن الإنساني المرتبط بالأفراد، و تطورت هذه النظرة مع النظريات و المقاربات النقدية ذات التوجهات الما بعد

وضعية هذا من جهة، و من جهة أخرى أصبحت الفواعل في العلاقات الدولية في عصر العولمة تعرف مصادر جديدة و معقدة للتهديد أمنهم: قضايا البيئة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الأمراض...الخ الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع آليات و استراتيجيات قادرة على استيعاب هذا الكم الهائل من التهديدات، التي تجاوزت المصادر التقليدية التي اقتصرت فقط على التهديد العسكري أو عدوان خارجي

– أما هذه التحولات الأمنية الجديدة، دخلت منطقة المغرب العربي كباقي الدول و المناطق الأخرى في العالم في مرحلة جديدة، مليئة بالتهديدات الأمنية المستعصية و المتعددة من حيث طبيعتها أو مصادرها، فقد عرفت هذه المنطقة العديد من التهديدات و المخاطر، و رأينا كيف أن من أهم و أكثر هذه التهديدات خطورة هو الإرهاب، الذي سبب أزمات و حالة من الفوضى للنظم الحاكمة و كذلك للمواطنين، خاص بعد تطوره و ارتباط التنظيمات المحلية في الجزائر و المغرب و كذلك ليبيا بتنظيم القاعدة في إطار ما عرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، التي باتت اليوم تشكل تحدي كبير للنظم السياسية المغاربية، بالإضافة إلى الإرهاب تشهد المنطقة بل تعج بالكثير من التهديدات الأخرى،وقد ذكرنا منها، المشاكل الاجتماعية من آفات و مخذرات، و كذلك مشاكل البيئة و التلوث...الخ

– كما نستنتج في هذا الصدد أن إمكانات و قدرات هذه الدول، لم تؤهلها لتجعلها قادرة على إيجاد الحلول والإستراتيجيات الفعالة لوضع حد لمختلف التهديدات، ما دفعها لتدخل في شراكات بعدما عجزت عن إحياء دور الإتحاد المغاربي كإطار للعمل المشترك، و نتيجة المعوقات البنيوية و السياسية التي تحول دون ذلك، كل هذا جعلها تتجه للبحث عن شركاء خارج الإقليم المغاربي، كخطوة لتطوير آلياتها الدفاعية أمام هذه التهديدات.

– نشأ الإتحاد المغاربي من أهدافه الكبرى هي تصفية الخلافات بين الدول الاتحاد إلا ان قضية الصحراء الغربية كانت بمثابة عائق يحيل امام نجاحه.

- لا حل لقضية الصحراء القضية إلا في إطار الأمم المتحدة باعتبارها قضية تصفية استعمار.

- لا وجود للوحدة المغاربية بدون حل لقضية الصحراء الغربية في ايطار التزام المغرب بقرارت الأمم المتحدة

- تبين في التقرير الراهن افريل 2015 أن مجلس الأمن لم يصب اهتمامه لحل القضية الصحراوية وتقرير مصير الشعب الصحراوي ولم يصنفها ضمن أولوياته بل ركز على القضية من جانب تأثيرها على الأمن واعتبرها تهديدا للأمن القومي.

لدى يمكن القول أن حل القضية الصحراوية أصبح مستحيلا وذلك يرجع إلى تعنت المواقف بحيث أن المقترح المغربي ينطلق من كون السيادة الصحراوية هي جزء من السيادة المغربية،حيث يعتبر هذا إخلال بالأجندة التفاوضية التي من ضمنها عدم وضع الشروط مسبقا.

كما أن من بين أسباب فشل المفاوضات بين المغرب و جبهة البوليساريو عدم تقديم المغرب مبادرات رسمية تحدد الشكل النهائي لتسوية النزاع هي في مجملها مقترحات تحاول المغرب من خلاله حل مشكلة المغرب الداخلية والخارجية،وليس بهدف إيجاد حل نهائي جدي لنزاع الصحراوي وهذا ما يسبب وجود توتر في العلاقات بين بلدان المغرب العربي على رأسها لعلاقات المغربية_ الجزائرية وهذا التوتر ينتج عنه استحالة نجاح الاتحاد المغاربي وهذا مايجعل الأمن المغاربي عرضة لتهديدات الداخلية و الخارجية.

الكتب

1. الرشدي أحمد ، (وآخرون)، **المدخل إلى العلوم السياسية و الإقتصادية و الاستراتيجية** ، القاهرة :المكتب العربي للمعارف، 2003 .
2. الفيلالي مصطفى ، **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل** ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985
3. الحسيني محمد زين العابدين ، **تطورات ملف الصحراء الغربية أمام الأمم المتحدة**، الرباط: المعهد العالي للإعلام و الإتصال، 2002 .
4. الكنز علي ، **المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998.
5. الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، بيروت: ج4 المؤسسة العربية للدراسات النشر، 1994
6. الكتاب مصطفى، بادي محمد، **النزاع على الصحراء الغربية**،دمشق سورية: دار المختار لطباعة و التحضير،1998.
7. الكتاب مصطفى و بادي محمد، **النزاع في الصحراء الغربية من حق القوة و قوة الحق**، سوريا: دار المختار، 2007.
8. الحسان بوقنطار ، **السياسة الخارجية الفرنسية، إزاء الوطن العربي من 1967**، بيروت: د.ع، ط1، 1987
9. الشامي علي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، بيروت: دار الحكمة للنشر، 1950
10. اللمع هيثم ، **معجم على السياسة و المؤسسات السياسية** عربي-فرنسي -إنجليزي دمشق:المؤسسة الجماعية للدراسات، النشر و التوزيع 2005

11.براهيمي عبد الحميد ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة المغاربية ،1996.

12.بايارين كاري سالفادور ، كاستيا بارلا كانيت ، الصحراء في القلب، ترجمة: التيعة أحمد ، فالنسيا اسبانيا: دار النشر، 1999.

13.تونسي بن عامر، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، الجزائر المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987

14.درويش محمد فهيم ، الجريمة في عصر العولمة ،القاهرة : النشر الذهبي للطباعة، ط1، 2000.

15.غرينتش مارتن وغيره، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،ترجمة: مركز الخليج، دبي.

16.لعماري محمد محرز، القضية الصحراوية (تاريخ الصحراء الغربية)، الجزائر المؤسسة الجزائرية للطباعة، 2007.

17.معراف غالية اسماعيل ، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995

18.مقدم محمد ، الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة: ملفات تحقيقات الإرهابيين بالجزائر، الجزائر :منشورات المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، 2002

19.أنور مالك ، المخابرات المغربية و حروبها السرية على الجزائر،الجزائر: الشروق للإعلام و النشر 2011

20.سها رجب ، نزاعات الحدود في العالم العربي ، القاهرة (مصر) :المحروسة للنشر 2009

21.يحظيه السيد حمدي ، الصحراء الغربية .... آخر مستعمرة في افريقيا، الجزائر الجاحظية لنشر و التوزيع،2007.

22.رضوان محمد ، منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سياسية و تاريخية و قانونية ،الجزائر: إفريفيا الشرق ، 1999

23.حافظ صلاح الدين، حرب البوليساريو، بيروت: دار الوحدة،ط1، 2008

24.يوسف أحمد و آخرون، مستقبل الأمة العربية، التحديات و الخيارات : التقرير النهائي لمشروع مستقبل الوطن العربي،بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، 2004

الرسائل و الأطروحا ت

الدكتوراه

1. بخوش صبيحة،**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية(1989-2009)**، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر:قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2009.

2. محمد الأمين العجال أعجال، **استراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي**، اطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2001.

3. شعنان مسعود،**نزاع الصحراء الغربية :حقوق الإنسان و حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير**،اطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2007

ماجيستر

1. بوشماخ أسامة ، **تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر: تخصص دراسات مغاربية،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2012

2. بوزرب رياض، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988**: مذكرة الماجيستر، جامعة منتوري قسنطينة: العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص العلاقات الدولية و العولمة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسة، 2008 .

3. صايج مصطفى، **تطور العلاقات الجزائرية المغربية (1962–2000)** دراسة أزمة الحدود و قضية الصحراء، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية1995

4. صمار محمد سليم ، **التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر:تخصص دراسات الأورومغاربية،كليةالعلوم السياسية و العلاقات الدولية،2001

5. طرفاني عتيقة ، **التكامل الاقتصادي: حالة اتحاد المغرب العربي**، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، 1995.

6. فيصل سمارة ، **البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط : (2008/1995)**، رسالةالماجيستر،جامعةمولود معمري(تيزي وزو) : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، تخصص تنظيم سياسي و علاقات دولية ، 2013

7. نصيب عتيقة ، **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر: تخصص سياسة مقارنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2008

8. رتيبة برد ، **الحوار الأورو متوسطي (من برشلونة إلى منتدى 5+5)**، مذكرة ماجيستر ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة : تخصص دبلوماسية و التعاون الدولي ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2009/2008

ماستر

1. بن حبوش زاينة،**السياسة الإسبانية اتجاه قضية الصحراء**،رسالة ماستر، الجزائر: تحليل السياسة الخارجية،قسم علم إجتماع السياسي و العلاقات الدولية،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2013

المقالات

1. أبو عامود محمد سعيد ، الاسلاميون والعنف المسلح في الجزائر، في : **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام، الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 113
2. أبو اللوز عبد الحكيم ، السلفية الجهادية في المغرب: الولادة و المسار **مجلة المغرب الموحد**، دار النشر للمغرب العربي، تونس العدد 05، 17فيفري 2010
3. أبو العنيف محمد ، العلاقات الأروبية الافريقية بعد إنتهاء الحرب الباردة ، **السياسة الدولية** ، عدد 140 ، أفريل 2000
4. الفيلالي مصطفى ، أفاق إتحاد المغرب العربي، **مجلة المستقبل العربي**،العدد 132، 1990
5. العملة أحمد مصطفى ، أحداث الجزائر و انعكاساتها على المغرب العربي، **السياسة الدولية**، العدد 106، أكتوبر 1991
6. الرمضاني اسماعيل مازن ،الصراع الدولي في افريقيا و الأمن القومي العربي،مجلة الأمن و الجماهير، ع12،بغداد،1985
7. الراسي جورج ، الجراد وحده يوحد المغرب العربي،**المستقبل العربي**،بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية العدد1779،15جانفي 2004
8. الشرقاوي محمد عسى ، منظمة الوحدة الافريقية و عضوية البوليساريو ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 69.جوان 1982

9. بطرس غالي بطرس و آخرون، ملف الصحراء الغربية، القاهرة: **السياسة الدولية**، العدد44 أفريل1976

10.بلقاسم زايدي ، التبادل الحر الأورومتوسطية والفقر في الدول المتوسطة، **مجلة المستقبل العربي** مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، العدد 286، ديسمبر 2002

11.هاشم عمرو ، القوى في المغرب العربي 1983- 1994 ، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 89 جوان 1987

12.سيد أحمد محمد، جهود الاتحاد الإفريقي، **جريدة الصحراء الحرة**، العدد 41، 2007

13.و لد السالك ديدي ، اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر و مداخل التفعيل، **المستقبل العربي**، العدد 312، فبراير 2005

14.جفال عمار ، " مستويات تقدم المسار المغاربي "، **مجلة المغرب الموحد**، العدد2، ماي 2009

15.مختار مطيع ، الاندماج الاقتصادي الإقليمي، **مجلة الوحدة**، العدد 79 فيفري 1999

16.شكري عز الدين ، المغربي و آليات الوحدة و التجزئة، **السياسة الدولية**، عدد 93، جوان1988

17.زبيري الطاهر ، حرب الرمال (19 أكتوبر-2 أبريل 1963) " دخول الجنود المغربيين الأراضي الجزائرية أشعل حرب الرمال " **الشروق اليومي** 22-09-2011

18.عدالة جعفر،تطور سياسات دول الإتحاد الأروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي،**مجلة العلوم الإجتماعية**،العدد08،19ديسمبر2014

الملتقيات

1. حمدوش رياض، **تطورمفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، جامعة منتوري- قسنطينة، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية تنمية البحث العلمي، مركز الشعب الدراسات الاستراتيجية، الجزائر 2008

2. عياد محمد سمير،**الهجرة في المجال الأورو متوسطي العوامل والسياسات**، مداخلة ضمن الملتقى إلى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع وآفات تنظم: جامعة المنتوري قسنطينة، قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي مركز الشعب والدراسات الاستراتيجية، الجزائر،2011

الوثائق الرسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مذكرة حول الصحراء الغربية،مقتطف من إعلان المؤتمر الخامس لرؤساء دول و حكومات بلدان عدم الانحياز، كولومبيا، أوت 1976

2. وزارة الخارجية المغربية، الوثائق الأساسية لاتحاد المغرب العربي (المغرب، وزارة الخارجية) 1993

3. وزارة الخارجيةالجزائرية، مؤسسات اتحاد المغرب العربي (الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية)، 1989

التقارير

1. منظمة الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الوضع العام في الصحراء الغربية** (2002/178) بتاريخ 19-02-2002.
2. منظمة الأمم المتحدة،مجلس الأمن،تقرير **الأمين العام للأمم المتحدةعن الحال في الصحراء الغربية**،(246-2015)بتاريخ 10أفريل2015
3. مؤسسة الأهرام ، **التقرير العربي الاستراتيجي 2002** ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، 2002

الصحف و الجرائد

1. ب،ج، مروحيات وكاميرات لمواجهة تهريب الوقود إلى المغرب،الخبراليومية 5236 العدد 5 فيفري 2008
2. ن،ع الباخرة صوفيا تهدد السواحل الشرقية بكارثة بيئية، **الخبر اليومية** العدد 5274، 20مارس 2008
3. التصريح الرسمي لنائب الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية **Le Figaro** 2002-02-22

مواقع الأنترنت

1. عادل رقاع إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي: نقلا عن موقع: **http//www.geocities.com/adel Zeggagh/links.nml**

2. محمد ولد عبد الدايم مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي نقلا عن موقع www.aljazeera.net/NR

3. الخلفي مصطفى ، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية و مشكلة الصحراء نقلا عن :net. www.aljazeera (2003/08/02)

4. أمنحمد برقوق، العولمة وإشكالية الأمن الإنساني نقلا عن موقع الأستاذ: berkoukmhaned.yolasite.com/research.php

5. جوزيف ناي، مكافحة الإرهاب الجديد، نقلا عن موقع:commentari www.projectsyndice.org

6. خالد ابراهيم المحجوبي، الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي والإسلام العسكري، نقلا عن موقع: http/www.ahwen.org

7. شبكة النبأ المعلوماتية، تنظيمك القاعدة في المغرب العربي ووجوه متعددة أفريل 2007 نقلا عن موقع:www.ammaba .org /62/25htm

8. الوقت ميل إيست أون لاين، القاعدة في المغرب العربي، عدو مجهول صحة الفراغ السياسي: نقلا عن http www.alwaqt.com/art.php

9. موسوعة ويكيبيديا، تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)نقلا عن موقع: www.ar.wikipedia.org/wik/

10. ريما صالحة، صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي، لبرنامج عاى قناة العربية، 8 أفريل 2007 المتحصل عليه من www.alarabiya.net

11. موسوعة ويكيبيديا الحرة –الهجرة–نقلاعن موقع:

www.wikipedia.org/wiki/

12.البيان ، الأمن الغذائي والبيئي والعمل العربي نقلا عن موقع:

www.albayane.com/image/am

13.جغرافية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية نقلا موقع:

http/www.h2009jeeran.com

14.خالد بن سلطان بن عبد العزيز، شكلة الصحراء الغربية(البوليساريو)نقلا عن موقع:

www.makatel.com

15.كارلوس لويث ميقال ، " الطريق القانوني و السياسي الطويل على مخطط بيكر الثاني نقلا عن : " www.creima.net (2003/09/13).

باللغة الأجنبية(الفرنسية و الإنجليزية)

LIVERS/BOOKS

1. Balta, Paul. **La dynamique des relations maghrébines**, Maghreb : les années de transition, Alger : L'aphonie .1990

2. Berramdan, A. **Le Sahara occidental enjeux maghrébin**, Paris : édition L' harmattan, 1992.

3. Barry BUZAN, **the secutrity Dilemma and ethnic.conflict,** survival, 35/1/1993

4. Gaudio Atilio , guerre et paix au Maroc, paris : Karthala, 1991.

Periodicals/ working papers :

1. levreau Rémy et mohsen Khadija ,<< L'affaire du Sahara occidental >>, Etude n 392,1 janvier 2000

2. Larase , M « une offensive nomme Eisenstadt»,Investir Magazine, N63, juillet 2001.

3. Ounaise Abderaouf, «sécurité et partenariat en Méditerranée», Revue Défenses National, Janvier 2001

4. Zoubir, yahia , le conflit du Sahara occidental enjeux régionaux et internationaux, cri, Cnrs, paris, février 2010, p 02

Memoires :

1. Kibeche Abdelkrime, **conflict and corporation in north Africa**,(a linkage perspective), submitter for the degree of ph.din the apartment of politics, university of Lancaster 1985.

Site net :

2. Boubakri Hassan'' **Migration de Transit entre la Tunisie, Libye et l'Afrique sub-saharienne** :étude a partir du cas Grand Tunis'' , http://www.coe.int/t/f/con%3A9sion social/migration/mg-RCONF 20% 2004.(31-12-2011

فهرس

شكر و عرفان

إهداء
مقدمة.....أ

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي.....**01**

المبحث الأول:الأمن وتهديداته.....02
المطلب الأول: مفهوم الأمن.....02
الفرع الأول:اللغوي و الاصطلاحي للأمن.....02

الفرع الثاني:المفهوم التقليدي للأمن.....07

المطلب الثاني: تحول وتوسع مفهوم الأمن.....08
المطلب الثالث: نظرة عامة حول مصادر التهديدات الأمنية في المغرب العربي.....16
المبحث الثاني:إستراتجية مواجهة التهديدات في المغرب العربي(الإتحاد المغاربي).....31
المطلب الأول: تأسيس الإتحاد المغاربي.....32
المطلب الثاني: أهداف من إنشاء الإتحاد المغرب العربي.....35
الفرع الأول: أهداف الدول من إنشاء اتحاد المغرب العربي.....35
الفرع الثاني:أهداف معاهدة اتحاد المغرب العربي.....38
المطلب الثالث: آلية عمل الإتحاد المغاربي و معوقاته.....40
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لمؤسسات اتحاد المغرب العربي.....40
الفرع الثاني: المعيقات للاتحاد المغاربي.....44
المبحث الثالث:الجذور التاريخية لقضية الصحراء الغربية.....50

المطلب الأول: الصحراء الغربية–معطيات عامة.....50
الفرع الأول: الجغرافية الطبيعية.....50
الفرع الثاني:الجغرافية البشرية.....58
المطلب الثاني: جذور الصراع في الصحراء الغربية.....61
الفرع الأول: التنافس الأوروبي على الصحراء الغربية.....61
الفرع الثاني:تأسيس جبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب.....62
الفرع الثالث:الغزو المغربي_ الموريتاني.....64
الفرع الرابع:اجتياح الجيش المغربي الصحراء الغربية.....68
المطلب الثالث: إعلان عن قيام الدولة الصحراوية.....71
المطلب الرابع: إدارة النزاع في الصحراء الغربية.....72
الفرع الأول:ايطار النزاع.....72
الفرع الثاني:دور المنظمات الدولية في إدارة النزاع الصحراء الغربية.....81

الفصل الثاني : إنعكاس قضية الصحراء الغربية على الأمن المغاربي.....87

المبحث الأول: أثر قضية الصحراء الغربية على العلاقات بين دول.....88
المطلب الأول: أثر قضية الصحراء الغربية على العلاقات المغربية الجزائرية.....88
الفرع الأول: السياسات المغربية و الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية.....89
الفرع الثاني : الأهداف الجزائرية و المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية.....108
المطلب الثاني :تأثير القضية الصحراوية على الأمن القومي العربي.....116
الفرع الأول :علاقة القضية الصحراوية بالأمن القومي العربي.....116
الفرع الثاني:المتغيرات التي أثرت في مسار القضية.....118
المطلب الثالث : أثر قضية الصحراء الغربية على العلاقات الأورومتوسطية (مسار برشلونة).....121
الفرع الأول: مسار برشلونة.....121
الفرع الثاني: انعكاس قضية الصحراء الغربية على مسار برشلونة.....126

المبحث الثاني : تأثير قضية الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية (الإتحاد المغاربي).....130
المطلب الأول : استمرار حالة جمود المشروع التكاملي المغاربي.....130
الفرع الأول: على المستوى السياسي.....130
الفرع الثاني: زيادة التسلح و النفقات العسكرية في المنطقة.....134
المطلب الثاني : نجاح المشروع التكاملي المغاربي.....135
الفرع الأول : الدور الوظيفي لمؤسسات إتحاد المغرب العربي.....136
الفرع الثاني : الدور الوظيفي لمؤسسات المجتمع المدني.....144
المطلب الثالث : فشل المشروع التكاملي المغاربي.....146
الفرع الأول: استفتاء تقرير المصير.....147
الفرع الثاني : الحكم الذاتي.....151
الفرع الثالث : خيار التقسيم.....154
المطلب الرابع:تحليل تقرير أفريل 2015(عقم إيجاد الحل للقضي.....161
الخاتمة.....**169**
قائمة المراجع.....**172**
الملاحق.
الفهرس.